www.kassioun.org

1098

الاثنين 28 تشرين الثاني 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

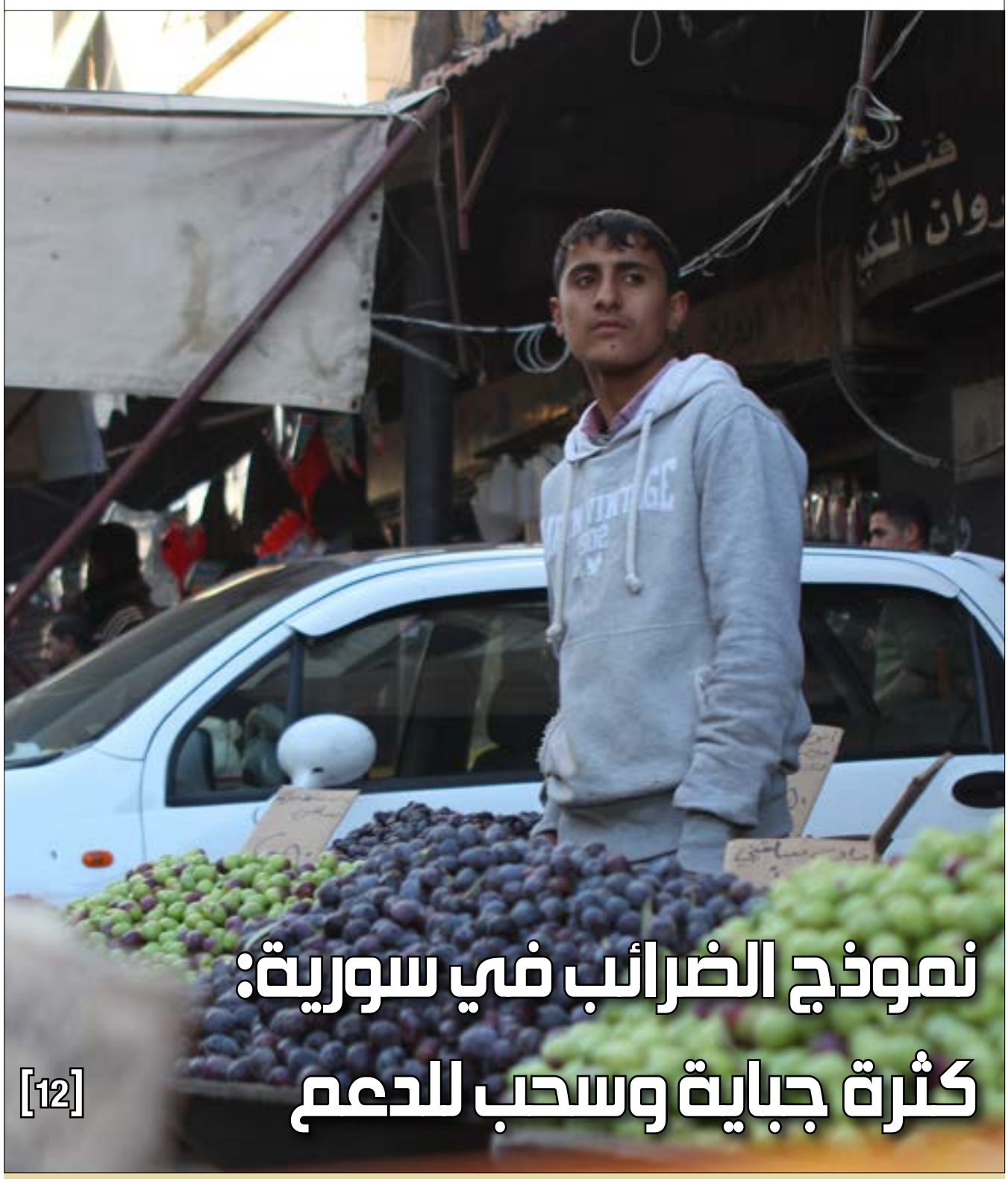

نموذج الضرائب في سورية: كثرة جباية وسحب للدعم

[12]

الافتتاحية

منع العدوان مسؤولية السوريين!

تثبت المصائب الجديدة التي تحل على رؤوس السوريين في كل مناطق وجودهم- وبينها احتمال عدوان تركي بري جديد هذه الأيام- أنّ كل يوم تأخير إضافي في تنفيذ الحل السياسي الشامل عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، هو تعميق إضافي للأزمة والكارثة الإنسانية والوطنية، وأنّ تقسيم الأمر الواقع، ومعه حالة وقف إطلاق النار، هما واقعٌ هش قابل للتشظي والانفجار عند أول احتكاك، ناهيك عن أنّ أية منطقة من المناطق السورية اليوم، وفي ظل غياب الحل السياسي الشامل، وغياب السيادة الوطنية الشاملة، والقائمة على التراضي، وعلى وحدة الشعب ووحدة مصالحه، هي موضع تجاذب وتضارب المصالح الدولية والإقليمية، ما يزيد الأمور صعوبة وخطراً وتعقيداً... وهو ما يعني أن أولوية الأولويات بالمعنى الوطني الشامل، كانت ولا تزال، متمثلة بالسير سريعاً نحو الحل السياسي الشامل عبر التطبيق الكامل للقرار 2254.

وبما يتعلق بالقديم المستجد حول احتمال عدوان تركي بري جديد على مناطق في الشمال والشمال الشرقي السوري، فإنّ السلطات التركية تواصل المبالغة في تصوير خطر قسد/ مسد عليها، وذلك لغايات معقدة ومركبة بينها الداخلي والخارجي، ولا شك في هذا السياق، بأنّ مسار أستانا مطالب بأنّ يعمل بأقصى ما يمكنه لمنع احتمال العدوان، وللدفع نحو تطبيق اتفاقات سوتشي كاملة لا في الشمال الشرقي فحسب، بل وفي الشمال الغربي أيضاً. وبطبيعة الحال لا يمكن أن ينتظر عاقل من الأمريكان سوى أن يوقدوا النار ويؤججوها قدر ما يستطيعون، وقد بدا ذلك واضحاً في تصريحاتهم الملتبسة والمتناقضة، الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاغون، والتي أيد أحدها عملية عسكرية تركية، وعارضها الآخر!

رغم ذلك، فإنّ المسؤولية الأولى في منع العدوان التركي، تقع على عاتق القوى السورية بالدرجة الأولى، وقبل أية قوة خارجية، والتصدي لهذه المسؤولية يكون بسد الذرائع أمام التركي، ويكون بالتوافق بين القوى السورية فيما بينها.

هذا التوافق يتطلب ليس فقط استمرار الحوار القائم بين دمشق وقسد، بل ويتطلب التوقف عن رفع سقوف المطالب المتبادلة بشكل غير منطقي، ولعل بين أهم مداخل الوصول إلى توافق فعلي هو الأمور التالية:

أولاً: ينبغي أن يتم تسليم الحدود للجيش السوري، وفي هذا تعطيل لقدرة الأتراك على اقتحامها، عبر توافق يساعد في ضمانه مسار أستانا.

ثانياً: ينبغي تأجيل مسألة التوافق على طريقة إدارة المناطق في الشمال الشرقي إلى مرحلة لاحقة، ليس لأنّ الطرفين المتفاوضين لا يملكان وحدهما الحق الكامل في تقرير كيفية إدارة هذه المناطق فحسب، بل ولأن شكل الإدارة هذا ينبغي أن يكون نتاج توافق سوري عام، تشترك فيه كل القوى السورية.

ثالثاً: ما عطّل ويعطّل التوافق حتى اللحظة، إلى جانب السقوف المرتفعة للمطالب، هو أنّ الحوار ليس شاملاً، إذ إنه حوار بين طرفين سوريين تغيب عنه أطراف أخرى، هي معنية أيضاً بتقرير مصيرها ومصير البلاد، بما في ذلك الصيغة المتطورة المطلوبة للعلاقة بين المركزية واللامركزية.

رابعاً: نتيجة للتعقيد والتشابك العالي ضمن المنطقة المعنية، فإنّ البحث ينبغي أن ينصب على حلول إبداعية تضمن فصل جميع القوى المتناحرة عن بعضها البعض، بشكل يضمن عدم احتكاكها المباشر، وبما يضمن السيادة الوطنية السورية، وهذا أمر يمكن الوصول إليه إنْ توفرت الإرادة الوطنية لذلك. هذه الآليات الجزئية يمكن لها أن تمنع العدوان المحتمل، فقط في حال جرى السير بها سريعاً، وفقط في حال شكلت جزءاً من منظومة متكاملة من الحلول التي تصب بمجملها في تطبيق شامل وكامل للقرار 2254.

شؤون عمالية

تدمير رأس المال البشري

02

ملف «سورية 2022»

التخوين كمرادفٍ لرفض الحل السياسي

05

شؤون محلية

هل محصول القمح مسألة زراعية فقط؟!

08

شؤون عربية ودولية

الصراع محتدم: من يضع قواعد هذا العالم؟

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأسئلة الصعبة والإجابة عنها

الواقع المعاش وجميع الدراسات الاقتصادية تؤكد على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري يسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والتي تجاوز وسطيها مليوني ل.س وربما أكثر.

أصبح الواقع المعاش ومؤكداً بالدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء، مقارنةً مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم، أو عدة أيام متوالية بأننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من حافة الجوع، لأن الناس تستغني تباعاً عن ضرورياتها الغذائية لصالح الأكثر ضرورة، وهذا الوضع تؤكده حركة الأسواق وكميات الشراء التي يقوم بها الناس والإغلاقات العديدة لمراكز توزيع وبيع المواد الغذائية نتيجة التعقيدات التي يتعرضون لها، فمثلاً: البيض يُشترى بالواحدة، وفخذ الدجاج أيضاً يشترى بالواحدة، والخضار أيضاً والسكر بالأوقية وغيرها من الأشياء المعروفة لدى الجميع، وزاد عليها شراء بقايا عظام الدجاج كبديل عن شراء لحم الدجاج.

أصبحت الحياة ابتداءً من كميات الهواء المخصص للاستنشاق وليس انتهاءً بمتطلبات المعيشة الضرورية مرتبطةً جميعها بدرجة الاحتكار العالية للمواد الأساسية والتحكم بأسعارها، والتي تستند إلى آليّات النهب المركزة المرافقة لتغيرات سعر الصرف لليرة مقابل الدولار اللعين، وهذا الأخير يسير بتطور متسارع في أسعاره التي انعكست مباشرة على مزيد من رفع الأسعار، الذي يعني مزيداً من الإفقار للفقراء، ومزيداً من الثروة المكدسة لدى ناهبي قوت الشعب، حيث الفارق بين الأجور ومتطلبات المعيشة كبير جداً فالحد الأدنى لها 93 ألفاً- حتى بعد الزيادة الأخيرة- والحد الأدنى لمتطلبات المعيشة يتجاوز المليونين، فما هو الحل؟ سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أنفسهم أولاً، وثانياً على أصحاب العقد والربط في الحكومة.

هذا السؤال الصعب الذي يحتاج للإجابة عنه إلى قدر عال من العمل في أن يرتب الفقراء بيتهم الداخلي سياسياً وتنظيمياً حتى يتمكنوا من الرد على سارقي لقمتهم وكلمتهم حتى لا تعاد الكرة مرة أخرى في أن يكونوا حطباً في معارك النهب الجارية على قدم وساق.

هذا وذاك الواقع هو غيض من فيض، وتتحمل الحكومة وغيرها مسؤولية حدوثه، ولا ندري كم ستكون منعكساته مؤلمة في المرحلة القادمة سياسياً واجتماعياً حين سيجيب الفقراء عن سؤالهم السابق: ما هو الحل الذي سيؤمن لهم العيش بكرامتهم في وطنهم.

تدمير رأس المال البشري

بحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء في سورية والذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي فإن الاقتصاد السوري خسر خلال سنوات الأزمة حوالي خمسة ملايين عامل في القطاعين العام والخاص، وبينت الأرقام أن عدد العاملين عام 2010 زاد على ثمانية ملايين عامل في القطاعين، متراجعاً بنسبة 63%.

■ ميلاد شوقي

وأكد المحلل الاقتصادي علي أحمد أن تيارات الهجرة السورية اتجهت نحو الجوار الجغرافي القريب بالدرجة الأولى العراق والأردن ولبنان، ومن ثم إلى البلدان مختارة حسب شروط العمل والتسهيلات المقدمة للمهاجرين، وأوضح أنه من واجب الحكومة مواجهة الظاهرة وليس تجاهلها لأن النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية تؤكد على الدور الهام الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو طويل الأمد والمستدام منتقداً في الوقت نفسه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعدم امتلاكها أية بيانات عن توزع القوى العاملة السورية سواء في الدول العربية أو الأجنبية.

الأسباب الجوهرية

قبل البحث عن وجهات الهجرة للعمال في سورية، الأهم البحث في الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة، ليس انفجار الأزمة فقط، فالهجرة الداخلية بدأت في سورية من قبل اندلاع الأزمة، حيث خسر القطاع الزراعي مئات الآلاف من العمال في الشمال الشرقي الذين لجأوا إلى المدن بحثاً عن فرصة عمل بسبب الجفاف والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي رفعت من تكلفة العمل الزراعي وأدت إلى خسارته نتيجة لرفع أسعار الأسمدة والمحروقات.

قانونياً

ناهيك عن شروط وظروف العمل المجحفة حيث تمت تهيئة البيئة القانونية المناسبة لصالح أرباب العمل من خلال إصدار قانون العمل رقم 17 لعام 2010 والذي خلق بيئة عمل لا إنسانية للعمال بسبب عدم شعور العامل بالاستقرار في عمله بسبب التسريح التعسفي والذي أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال من أعمالهم خلال الأزمة.

سياسياً واقتصادياً

رغم إقرار دستور جديد للبلاد عام 2012 والذي أقر الكثير من الحقوق للطبقة العاملة منها حق الإضراب وتحديد حد أدنى للأجور يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وبناء اقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية وحماية قوة العمل، إلا أن السياسات الحكومية والتي تسير وفق منطق الليبرالية الاقتصادية وتعليمات صندوق البنك الدولي والتي عملت على إفقار الطبقة العاملة ومحاصرتها، وبل وتدميرها من خلال تجميد الأجور وتحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام حتى وصلت الطبقة العاملة إلى حافة الجوع واليأس والإحباط وإجبارها على الهجرة نحو الخارج.

كذلك منع العمال من مجرد التعبير عن أوجاعهم وفرض الوصاية على نقابات العمال ومنعها من القيام بدورها الأساسي في الدفاع عن مصالح العمال رغم كل الظروف والمآسي التي تعرضت لها الطبقة العاملة قبل الأزمة وبعدها وخاصة تآكل الأجور وانخفاض قيمتها دون أي تعويض أو تقديم الدعم لهم، بل على العكس، تم رفع الدعم عن العمال رغم كل ذلك، وبات راتب العامل لا يكفيه ثمن مواصلات للذهاب إلى العمل وثمن خبز لعائلته شهرياً.

رمي المسؤولية على الأزمة وحدها من خلال التركيز على العامل الخارجي هو محاولة لرفع المسؤولية عن السياسات الحكومية قبل الأزمة وخلالها وتبرئة لليبرالية الاقتصادية التي زرعت بذور انفجار الأزمة قبل عام 2011 وزادت من تعقيدها وعمقت من آثارها حتى الآن وهي اليوم بمثابة رأس حربة في الهجوم الغربي على السوريين داخلياً وتجريفهم من أرضهم من خلال تدمير اقتصادهم وتمزيق مجتمعاتهم.

رمي المسؤولية على الأزمة وحدها من خلال التركيز على العامل الخارجي هو محاولة لرفع المسؤولية عن السياسات الحكومية قبل الأزمة وخلالها

ما ينطبق على البضاعة لا ينطبق على قوة العمل

يبلغ الحد الوسطي للمعيشة وفقاً لمؤشر قاسيون ما يزيد عن 3,000,000 ليرة شهرياً لعائلة تتألف من خمسة أشخاص، في حين أن متوسط الأجور يتراوح ما بين 150,000– 200,00 ليرة شهرياً، وعلى فرض أنه يوجد فردان عاملان من كل خمسة أشخاص فإن دخل هذه العائلة لا يتجاوز 500,000 ليرة شهرياً، وبالتالي فإن نسبة تغطية هذه الأسرة ذاتها لتكاليفها ومحدّدات بقائها لا تتجاوز 15,6% وذلك بناء على المعطيات والوقائع الحالية.

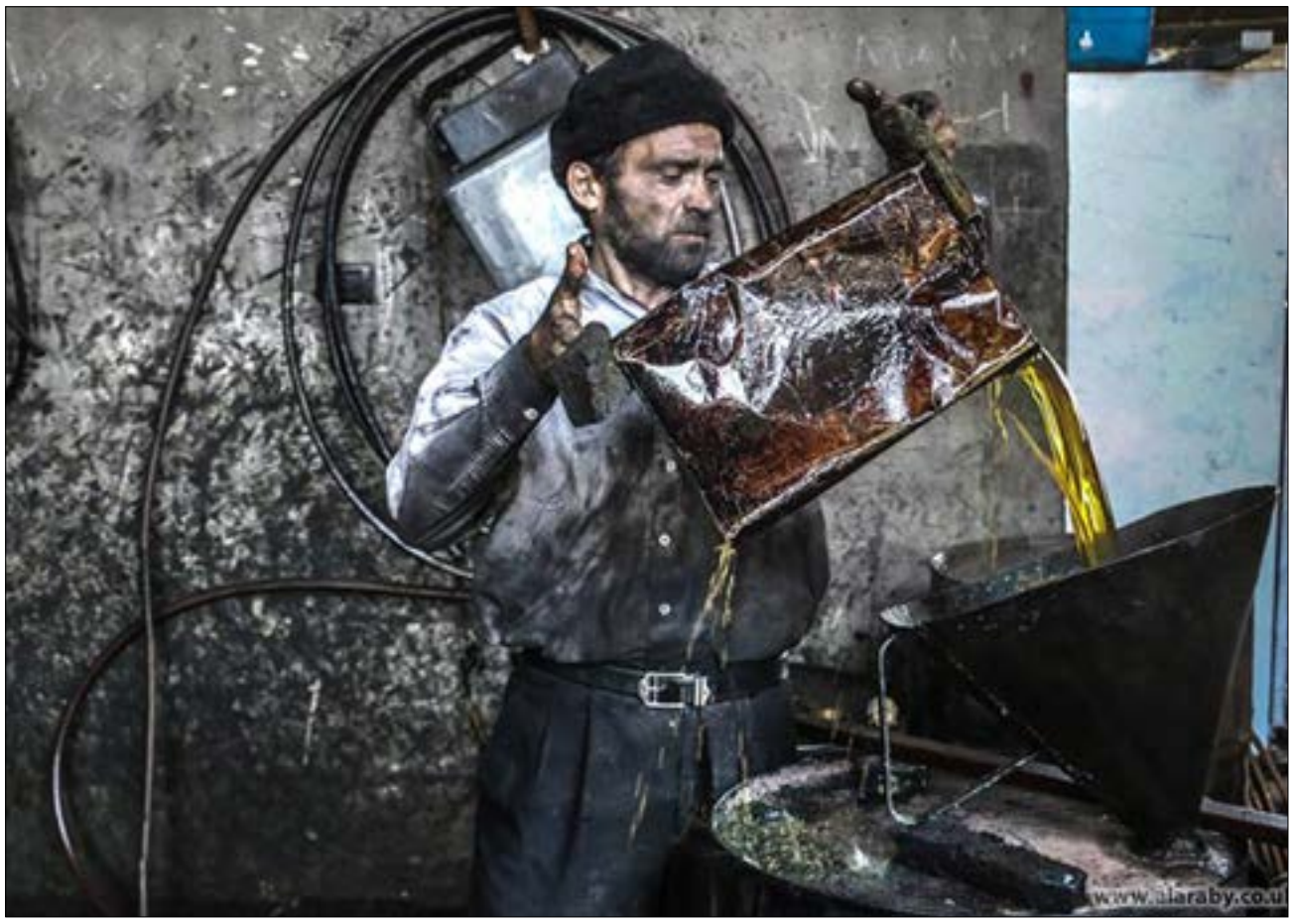

■ مراسل قاسيون

ماذا سيحدث بقوة عمل الطبقة العاملة التي لا تغطي تكاليف تجديدها بنسبة تتجاوز 15% وذلك بأحسن الأحوال

على الجهة المقابلة يخرج أحد المسؤولين والمعنيين بشؤون البلاد ويدلي بتصريحاته المبهرة– التي تدل على مدى فهمه العميق لألف باء الاقتصاد– ويقول: إن الحكومة تبيع اللتر من مادة المازوت بسعر أقل من تكلفته، دلالة منه على كفاءة الدور الوظيفي للقطاع العام المتمثل بالحكومة المبجلة، إضافة إلى ذلك وكما هي العادة فإن هذا النوع من التصريحات عادة ما يدل أيضاً على قصف تمهيدي يسبق موجة ارتفاع أسعار المادة المعنية بالتصريح، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ما ذكرناه آنفاً بمدى فهم هذا المسؤول وتمكنه من قوانين الاقتصاد، وبالتالي فإنه يعي تماماً أن الاستمرار ببيع أية بضاعة بسعر أقل من تكلفتها سيؤدي حتماً إلى عدم توفرها وانقراضها، وبالتالي وانطلاقاً من ضرورة استمرار الدور الوظيفي للحكومة لا بد من رفع الأسعار سعياً منهم إلى تأمين هذه المادة وتوفرها بالشكل المطلوب، وإلا فإن هذه المواد سوف تموت ولن تعود الدولة قادرة على إعادة إنتاجها وتوفيرها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المادة حالياً ومنذ سنوات عديدة هي ليست متوفرة أبداً بالسعر المدعوم الذي يعاني منه هذا المسؤول «بس يعني بكفي إنو في نية».

ولكن للأسف فإن هذا المسؤول يعاني من اضطراب ثنائي القطب، فتارة يكون محللاً اقتصادياً فذّاً يفهم القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وتارة أخرى يتحول إلى جاهل لا يفقه شيئاً بهذا العلم، فعندما يكون الحديث عن أسعار المواد والبضائع يأخذ دور آدم سميث بطريقة تعامله وتحليلاته الاقتصادية، أما عندما تكون المشكلة لها علاقة بالأجور والرواتب فيأخذ دور «شاهد ما شفش حاجة»، وتصبح القوانين الاقتصادية منتهية الصلاحية ولا تصلح لأي شيء، ويبدأ بصياغة قوانينه الخاصة التي تتناسب ومصالحه ومصالح من وراءه.

فإذا كانت مادة المازوت مهددة بعدم توفرها وفقدانها من الأسواق بسبب بيعها بسعر لا يغطي حتى تكاليفها الإنتاجية، ماذا سيحدث بقوة عمل الطبقة العاملة التي لا تغطي تكاليف تجديدها بنسبة تتجاوز 15% وذلك بأحسن الأحوال، أليس من البدهي أن الحسابات التي تنطبق على مادة المازوت أن تنطبق على حسابات قوة العمل، من يشعر بخطر فقدان مادة المازوت بسبب أسباب معينة، ألا يجب أن يشعر بانقراض الطبقة العاملة للأسباب ذاتها، إلا إذا كانت الإستراتيجية العامة للإدارة الحكيمة هي تدمير ممنهج للطبقة العاملة والقضاء على وجودها وذلك في سبيل زيادة الأرباح وتعبئة الجيوب المتخمة بتعب وعرق وقوة الطبقة العاملة.

انطلاقاً مما سبق نوضح قصة هذا الأسبوع، قصة العم أبي خالد الذي يعمل بإحدى وظائف القطاع العام، علماً أنه يتقاضى راتباً شهرياً لا يتجاوز 100,000 ليرة فقط لا غير. العم أبو خالد أب لثلاثة أولاد، أكبرهم ملتحق بالخدمة الإلزامية، وبالتالي فإنه المعيل الوحيد لهذه العائلة البائسة، 100,000 ليرة تشكل حوالي 3,12% من الحد الوسطي للمعيشة، تعيش هذه الأسرة بمعدل دخل 3,12% من إجمالي الاحتياجات الأساسية. يعمل العم أبو خالد يومياً حوالي 8 ساعات أي إن أجرته اليومية تقدر بـ 3846 ليرة فقط لا غير، وأجرته الساعية تقدر بحوالي 480,8 ليرة يتقاضها كل ساعة. وبمقارنة بسيطة بين حجم الدخل وحجم الالتزامات يتضح لنا مدى خطورة هذا الموقف، يتضح لنا حجم التدمير الذي تتعرض له الطبقة العاملة «المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني»، إن استمرار هذا الحال سيؤدي حتماً إلى انقراض الطبقة العاملة وفنائها تماماً كما سيؤدي بيع مادة المازوت بهذا السعر. ولكن على ما يبدو «ما ينطبق على البضاعة، لا ينطبق على قوة العمل».

الطبقة العاملة

بريطانيا إضراب في مصفاة النفط

أعلن عمال أكبر مصافي النفط البريطانية دخولهم في إضراب بدءاً من يوم 21 تشرين الثاني حتى 2 كانون الأول المقبل، يشمل صانعي مواقد الحرارة والعاملين في اللحامات والمسؤولين عن خطوط الأنابيب وميكانيكيّي التركيبات. وقالت النقابة إن دخول عمال مصفاة «فاولي» في الإضراب نتيجة عدم تقديم عرض عمل رسمي يتعلق بالأجور من قبل القائمين على العمل في المصفاة، رغم الوعود المتكررة. وحاول أعضاء النقابة التوصل إلى اتفاق بين العاملين بالمصفاة والقائمين عليها، لتجنّب الوصول إلى إضراب دون جدوى. ودعا أحد المسؤولين، أعضاء النقابة الممثلة لقطاع العمال بالمملكة المتحدة وكذلك أصحاب العمل بأكبر مصافي النفط البريطانية إلى التوصل إلى اتفاق، قائلاً إن الدخول في إضراب لا يصبّ في صالح أيٍّ من أطراف العمل.

كوريا الجنوبية..
إضراب يربك سلاسل التوريد العالمية

دعت نقابة عمال النقل والخدمات العامة الكورية إلى الإضراب عن العمل على مستوى البلاد اعتباراً من الرابع والعشرين من تشرين الثاني يخطط سائقو الشاحنات في كوريا الجنوبية للإضراب للمرة الثانية هذا العام، مهددين مرة أخرى بتعطيل سلاسل التوريد العالمية لكل شيء من السيارات إلى الوقود. وكانت النقابة قررت استئناف الإضراب بعد أشهر من فشل المفاوضات مع الحكومة بشأن رفع الحد الأدنى للأجور على أساس تكاليف المعيشة. كما تطالب النقابة بتحسين نظام الأجور لكل من صناعات الإسمنت والحاويات وسائقي شاحنات البترول والحبوب. وقالت النقابة في بيان إنه من المتوقع أن يؤدي الإضراب إلى «تباطؤ شديد» في شحنات الوقود. وسيتأثر نقل البضائع من وإلى جميع الموانئ والمجمعات الصناعية الرئيسية.

السودان استمرار إضراب
القطاع الصحي بولاية الجزيرة

يواصل العاملون في القطاع الطبي والصحي بولاية الجزيرة إضرابهم للأسبوع الثاني مطالبين بزيادة الأجور وصرف المستحقات المتأخرة المالية والمتراكمة منذ 2019. هذا وقد قدمت وزارة الصحة بولاية الجزيرة وعوداً بصرف 50% من بدل اللباس المتبقي من نهاية السنة المالية 2022م وأنه سيتم صرف بدل اللباس للمحليات خلال أسبوع. وتعديل بدل طبيعة العمل إلى نسب تتراوح بين 30 إلى 50 في المئة حسب الفئات. وأنه تم رفع الـ 17% من بدل اللباس المتبقي للعام 2019م والعمل على صرف كل المستحقات المطلوبة وسيتم صرفها قبل نهاية العام الحالي. وأكد العاملون استمرار الإضراب إلى حين صرف المستحقات المالية مع استمرار الحوار حول زيادة الأجور.

جنوب إفريقيا إضراب عمال

أعلن اتحاد عمال الصناعات في جنوب إفريقيا عن إضراب عام في شركة Sunbake في Polokwane ابتداءً من يوم الاثنين 21 من الشهر الجاري. وقال اتحاد النقابات إن مطالب الاتحاد، تشمل زيادة الرواتب والأجور، والعمل الإضافي وبدلات النقل تعادل زيادة في تكلفة المعيشة للعاملين، وقال الاتحاد إن ضغط المعيشة يؤثر على معظم جنوب إفريقيا، بما في ذلك عمالنا، ولا تزال المفاوضات مستمرة للوصول إلى صفقة الأجور التي ستجعل توازناً بين مصالحهم وواجبنا. طالب اتحاد العمال بزيادة متوسطة بنسبة 36% على مدى ثلاث سنوات وزيادة التعويضات الطبية بنسبة 50% وقال الاتحاد في بيان له تبلغ تكلفة سلة الطعام الأساسية، أكثر من أجر عمال Sunbake RCL قبل الخصومات. وطالب البيان بإعادة النظر في الأجور مع ارتفاع تكلفة المعيشة والفقر المزمن في البلاد.

الحركة العمالية الأمريكية تتقدم إلى الأمام

حسب إحصائيات جريدة الغارديان، حدث 180 إضراباً بمشاركة 78 ألف عامل في مختلف أنحاء الولايات المتحدة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2022. مقارنة بـ 102 إضراب بمشاركة 26 ألف عامل في الأشهر الستة الأولى من العام الماضي 2021. وسجلت الإحصائيات 41 إضراباً بين 15 آب و15 أيلول 2022 بمشاركة 35 ألف عامل.

■ محمد الفراتي

وعلى رأس مطالب العمال المضربين، ارتفع الصوت عالياً من أجل زيادة الأجور لمواجهة الارتفاعات الهائلة لتكاليف المعيشة ومن أجل عقود العمل العادلة ومنع التسريح وحق التنظيم النقابي ومنع التدخل في شؤون النقابات وحق السكن والصحة.

إضرابات أيلول وتشرين الأول

ومع اقتراب تشرين الأول الماضي، كان عشرات الآلاف من العمال في حالة إضراب في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. وشمل التنظيم النقابي مواقع كثيرة في الشركات الكبرى مثل أمازون وغول وآبل وغيرها. وكتبت الصحافة الرأسمالية تقول إن الولايات المتحدة تواجه New Striketober، في إشارة إلى ستريكتوبر 2021 عندما حدثت موجة واسعة من الإضرابات العمالية أمريكياً.

ومن إضرابات ستريكتوبر الجديد على سبيل المثال: 15000 ممرضة وممرض في مينيسوتا، و1100 عامل أخشاب في أوريغون وواشنطن، و4500 مدرس وموظف في أوهايو، و6000 مدرس وموظف في سياتل، و2000 من عمال الرعاية الصحية العقلية في كاليفورنيا، و1200 عامل في مصانع الصلب في إنديانا، و700 عامل في دار رعاية المسنّين في ولاية بنسلفانيا. كما صوت 6000 من عمال الصحة في بوفالو و125 ألفاً من عمال المتاجر في ولاية أوهايو لتنفيذ إضراب عن العمل.

وأضرب أيضاً خريجو جامعة كلارك وعمال صناعة السيارات الكهربائية في أوهايو. بالإضافة إلى إضراب 115 ألفاً من عمال السكك الحديدية في إضرابات عمال شركة سيسكو في عدة ولايات.

إضرابات تشرين الثاني

استجابة لدعوة جمعية الممرضات في كاليفورنيا، شاركت 22 ألف ممرضة في إضراب ضد شركة كايزر يومي 21–22 تشرين الثاني في 21 مشفى وعدد من المراكز الصحية الأخرى من أجل عقود عمل جديدة. «جريدة بيبلز وورد».

قامت شركة ستاربكس بحملة متواصلة ضد النقابات منذ أن جرى تنظيم عمال أول مقهى قبل عام. وبتاريخ 17 تشرين الثاني، أضرب عمال 110 من المقاهي التابع للشركة. ثم وصل العدد إلى 114 مقهىً في مختلف الولايات. وجاء هذا الإضراب بعد فشل المفاوضات في 250 مقهىً ومتجراً. كما أضرب عمال ستة متاجر تابعة لشركة قهوة باريستا في يوم تمرد الكأس الأحمر. إذ جرى تقديم كؤوس حمراء تحمل شعارات النقابة. حاولت ستاربكس كسر الإضراب باستخدام الشرطة، ولكن حشود الناس التي كانت تنتظر شراء القهوة تضامنت مع العمال وذهبت إلى بيوتها. وفي نيويورك، المقاهي في حالة إضراب منذ شهر. وكانت إضرابات أيام البلاك فرايدي الأكثر تأثيراً على الشركات. هناك أكثر من 200 إضراب حتى الآن، وتخطط النقابات لتنفيذ إضرابات يوم 9 كانون الأول. «جريدة ووركرز وورد ومجلة جاكوبين».

أضرب موظفو عدة مدارس من كلية الدوام الجزئي في نيويورك بتاريخ 16 تشرين الثاني استجابة لدعوة النقابة مطالبين بعقود عمل جديدة ورفع الأجور. وبتاريخ 13 تشرين الثاني أضرب 48000 عامل من أصل 100 ألف في جامعة كاليفورنيا وتسع جامعات أخرى في الولاية يطالبون بأجور تناسب ارتفاع تكاليف المعيشة. وصفته وسائل الإعلام بأنه أكبر إضراب أكاديمي في تاريخ الولايات المتحدة. «مجلة جاكوبين وجريدة ووركرز وورد».

يستمر إضراب 2300 من عمال مناجم بروكوود آلاباما منذ نيسان 2021 في إضراب طويل الأمد بقيادة نقابة عمال المناجم الذي قد يصبح أطول إضراب لعمال مناجم الفحم في الولايات المتحدة في نضالهم ضد الشركة التي كانت تماطل في توقيع العقود الجديدة وتعاني من الإفلاس وتتهرب من دفع مستحقات العمال.

للسنة الثالثة على التوالي، في يوم البلاك فرايدي 25 تشرين الثاني، عشرات الآلاف من العمال يتحدون ضد شركة أمازون في 32 بلداً منها الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان والبلدان الأوروبية بمشاركة 80 نقابة تحت شعار: نحن عمال ومواطنون مقسمون حسب الجغرافيا ودورنا في الاقتصاد العالمي، لكننا متحدون لجعل أمازون تدفع أجوراً عادلة، وضرائب عادلة.

أمازون شركة مملوكة لواحد من أغنى أغنياء العالم: جيف بيزوس. ارتفعت أرباحها منذ وباء كوفيد إلى 470 مليار دولار في عام 2021، وفي أحدث تقرير لها، بلغت 121,6 مليار دولار في الربع الثاني نيسان_حزيران من هذا العام. «جريدة بيبلز وورد وجريدة نيويورك بوست».

بين تاريخ 2022/1/1 حتى 2022/11/26 حدث 354 إضراباً في 549 موقعاً في مختلف الولايات الأمريكية حسب إحصاء تتبع نشاطات العمال التابع لجامعة كورنيل. وتستعد العديد من القطاعات العمالية لإضرابات قادمة مثل السكك الحديدية، الإضراب الذي قد يسبب تأثيراً واسعاً على الاقتصاد الأمريكي حسب وصف وكالة أسوشيتد برس. وقد رفض قادة النقابات العقود الجديدة مع شركة السكك، ويحشدون للإضراب يوم 9 كانون الأول.

يوميات الأزمة الأمريكية تتوسع، وتتعرض المنظومة الرأسمالية الأمريكية الحاكمة إلى ضغط مزدوج، داخلي: ارتفاع مستوى الحركة العمالية والجماهيرية التي تشمل العمال والطلاب، بالإضافة إلى حركة المستأجرين وغيرهم «تعيش أوروبا ارتفاعاً في مستوى الحركة أيضاً». خارجي: تصاعد المعركة السياسية عالمياً مع الغرب الجماعي. وهذا الضغط المزدوج أعلى مما كان خلال العام الماضي.

يوميات الأزمة الأمريكية تتوسع وتتعرض المنظومة الرأسمالية الأمريكية الحاكمة إلى ضغط مزدوج داخلي وخارجي وهذا الضغط المزدوج أعلى مما كان خلال العام الماضي

الإضرابات والنقابات مادة إعلامية في معظم وسائل الإعلام الأمريكية، حتى إن تاريخ الحركة العمالية الأمريكية تحول إلى تريند في الصحف والمجلات الكبرى خلال الأسابيع الأخيرة. السلطة الأمريكية تحاول مسايرة قادة النقابات «لقاءات جو بايدن ونقابة عمال أمازون». النقابات الإصلاحية تتعرض إلى ضغط العمال الذين يجبرون حتى هذه النقابات على المشاركة في الإضراب. الشرطة تحاول كسر الإضرابات بالطرق الكلاسيكية: جلب كاسري الإضراب للعمل، منع العمال المضربين من دخول أماكن العمل، تغريم العمال، محاكمة العمال، وفي حالات عديدة اعتقال العمال. ظاهرياً يجري السماح بحركة تنظيم النقابات، ولكن تجري محاولة كسرها بمختلف الأساليب.

ويمكن تحديد أربع مراحل لارتفاع مستوى الحركة الجماهيرية في السنوات الأخيرة: حركة الـ 15 دولاراً التي بدأت في النصف الثاني من عام 2018، وتواصلت خلال عام 2019. انفجار الأزمة الأمريكية عام 2020. موجة واسعة من الإضرابات العمالية خريف 2021 «حدثت موجة مشابهة في كوريا الجنوبية والهند في الفترة نفسها». الحركة الإضرابية المتصاعدة حالياً.

العامل المشترك بين الموجات الثلاث هو الصعود المؤقت والهبوط النسبي المؤقت «كانت الحركة في مستوى منخفض بين كل موجة» ضمن مؤشر أعلى لصعود الحركة التي تشهد صعوداً وهبوطاً خلال الحركة العامة الصاعدة. أما الموجة الحالية، فلا يبدو واضحاً أين ستتوقف، وما هي نتائجها على الولايات المتحدة؟ فهي تتصاعد ببطء وثبات من شهر آب الماضي.

التخوين كمرادفٍ لرفض الحل السياسي

استغرق الأمر سنوات عديدة بعد 2011 حتى شقت فكرة الحل السياسي طريقها إلى الخطاب الرسمي لكل من النظام والمعارضة؛ وبالرغم من أنّ استخدامها قد بدأ منذ عام 2013 تقريباً، إلّا أنها بقيت ثانوية بالمقارنة بشعاري «الحسم» و«الإسقاط».

■ عماد طحان

استمر الأمر كذلك حتى نهاية 2015 مع صدور القرار 2254. منذ صدوره بات ورود فكرة الحل السياسي ضمن الخطاب الرسمي على الضفتين أمراً شائعاً، رغم أنه قد تراجع في الآونة الأخيرة، بما يعكس الوهم والرغبة في القفز فوق عملية التغيير الضرورية لإنهاء الكارثة.

ما كشفته السنوات التي تلت صدور 2254، هو أنّ الاعتراف اللفظي لكل من المتشددين في النظام والمعارضة بفكرة الحل السياسي وضرورته، لم يكن أكثر من مناورة، الغرض منها هو تأجيل الحل، لعل وعسى تسمح الظروف بتحقيق الشعارات القصوى؛ بـ«الحسم» على أحد الجانبين، وبـ «الإسقاط» على الجانب المقابل.

وفي سبيل الاحتفاظ بهذين الشعارين كناظمين أساسيين لكل التطورات، تم العمل من المتشددين، وبشكل متناغم على جبهتين متوازيتين؛ من جهة، تأخير الاعتراف بالحل السياسي قدر الإمكان، ومن ثم التلاعب بتعريفه وتعريف أطرافه، بحيث يصبح من المستحيل عملياً السير فيه أية خطوة حقيقية، ومن جهة ثانية، الاستمرار على الأرض بالعمل نحو تنفيذ الشعارات القصوى، والبحث عن التحالفات اللازمة إقليمياً ودولياً لتخديم تلك الشعارات.

التخوين

الاعتراف بالحل السياسي يعني ضمناً الاعتراف بالأطراف المقابلة بوصفها شريكاً في صنع المستقبل، ويعني ضمناً الاعتراف بها كأطراف سورية. ولكن على النقيض من ذلك، استمرت أطراف المعارضة المتشددة بالتعامل مع النظام ومع مؤيديه ككتلة واحدة، ووسمت هذه الكتلة بأنها تمثل أطرافاً خارجية على الأرض السورية «أي عملاء»، هي إيران وروسيا.

بالطريقة نفسها، تعامل متشددو النظام مع أطراف المعارضة بوصفهم ممثلي أطراف خارجية، «أي عملاء»، يمثلون الدول الغربية وتركيا وإلخ.

ربما الجديد بما يخص النظام، هو أنّ بعض المسؤولين فيه قد وصلوا مؤخراً حد القول: إنّه ليست هنالك معارضة وطنية على الإطلاق، والمعروف أنّ الخطاب الرسمي للنظام وعبر سنوات حافظ على هامش يقول ضمنه: إنّ هنالك معارضة وطنية يمكن التفاهم معها، وذلك بغض النظر عن أية معارضة كان يتم الحديث، وعن أي تفاهم هو المقصود.

ولكنّ الوصول إلى الحديث الرسمي عن عدم وجود معارضة وطنية، هو مكافئ فعلياً للحديث عن عدم وجود أي حاجة للحل السياسي، بل وعدم وجود مبرر للحل السياسي؛ فكيف يكون الحل السياسي مع «غير وطنيين»؟!

بهذا المعنى، يمكن القول: إنّ قطع شعرة معاوية- مع أنه ليس قطعاً نهائياً فيما نعتقد- هو مؤشر على وهم كبير بأنّ مسألة الحل السياسي والتغيير قد تم تجاوزها مرةً وإلى الأبد.

من الشعارات إلى الوقائع

الدفاع عن فكرة وطنية المعارضة بشكل مطلق، هو بنفس صعوبة الدفاع عن فكرة وطنية النظام بشكل مطلق؛ ببساطة، لأنّ كلتا الفكرتين خاطئتين، فضمن النظام وضمن المعارضة على حد سواء، هنالك تيارات قوية تعمل بالضد من مصلحة سورية والسوريين، وتسهم بشكل فاعل في تدمير البلاد والعباد على مدار سنوات متتالية. بالمقابل، فإنّ التيارات الوطنية، والوطنيين كأفراد، موجودون في كل من النظام والمعارضة. وهؤلاء هم المؤيدون الحقيقيون لفكرة الحل السياسي الذي يقود نحو تغيير جذري شامل يصب في مصلحة البلاد وأهلها.

جرب السوريون في مختلف المناطق السورية سلطة مختلف «الأطراف» وعاينوا الفساد نفسه والقمع نفسه والمشكلات نفسها

النُّخب والمجتمع

هنالك زاويتان مختلفتان كل الاختلاف في مقاربة فكرة الحل السياسي، يمكن تسمية الأولى بأنها زاوية نظر النخب، والثانية زاوية نظر المجتمع وحاجاته.

وجهة نظر النُّخب «في المعارضة والنظام» تتلخص بما يلي: الحسم والإسقاط هما شعاران يعني نجاح أحدهما نصراً ساحقاً لإحدى الضفتين وهزيمة ساحقة للأخرى، والحل السياسي يعني الوصول إلى صفقة بين النُّخب في الضفتين. ولكن بكل الأحوال فالمسألة لا تتعلق بتغيير النظام، وبتغيير شكل توزيع الثروة وشكل إدارة البلاد، المسألة محصورة بالسلطة وتقاسمها، لا أكثر ولا أقل.

والحقيقة، أنّ احتمالات الهزيمة الساحقة لأحد الطرفين أو حدوث صفقة لتقسيم السلطة بينهما، تكاد لا تشكل أي فارق بالنسبة للمنهوبين السوريين الذين يشكلون 95% من السوريين؛ فما دامت المسألة مسألة صراع على السلطة وتقسيمها، وليست صراعاً على تغيير النظام الاقتصادي الاجتماعي، فهم خارج قوس.. أياً يكن شكل الصفقة.

رغم قساوة ما مر به السوريون عبر هذه السنوات، إلا أنّ له فوائده أيضاً؛ فقد جرب السوريون في مختلف المناطق السورية، سلطة مختلف «الأطراف»، وعاينوا الفساد نفسه والقمع نفسه والمشكلات نفسها، وإنْ مع اختلافات بالشكل وبالدرجة بين منطقة وأخرى.

هذه التجربة القاسية، أعادت التأكيد في أذهان السوريين على أنّ المطلوب أبعد من مجرد تغيير أو تقاسم سلطة؛ المطلوب تغيير جذري للنظام بأكمله، للنخب بأكملها على الضفتين.

بهذا المعنى، فإنّ جوهر الحل السياسي عبر القرار 2254 كان وما يزال متمثلاً بتمكين الشعب السوري من إنفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه. بكلام آخر، فإنّ النخب في كل من المعارضة والنظام، وإنْ كان دورها ضمن الحل السياسي هو الجلوس إلى طاولة تفاوض مباشر للوصول إلى توافقات تسمح بإعادة توحيد البلاد، وبوضع أساس خروج كل القوات الأجنبية منها، فإنّها هي نفسها كنخب لها وظيفة نقل البلاد لأصحابها الذين سيقررون من يمكن له أن يبقى من هذه النخب ومن انتهى دوره.

وبعد التجربة المريرة للسوريين، «سواء المحسوبين مؤيدين أو معارضين»، مع السلطات المختلفة، ليس من شك في أنّ النخب والسلطات لديها معرفة عميقة بحقيقة آراء السوريين بها، وبحقيقة موقفهم منها. وهذا يفسر انعدام الرغبة لدى النخب في توفير المنصة الحقيقية للسوريين للتعبير عن آرائهم وتحويلها إلى حقائق.

الضرورات الوطنية

بكل الأحوال، ورغم استخدام التخوين من المتشددين في الطرفين، وتحت ذريعة الدفاع عن الوطن، فإنّ الواقع يقول شيئاً آخر تماماً؛ فالوطن مهدد بوحدته وببقائه وبتهجير سكانه، وإفقارهم وتدمير صناعته وزراعته، وانتشار الأوبئة فيه، وتدني مستويات التعليم والصحة والمواصلات والخدمات، وإلخ... وفي كل المناطق وتحت كل «السلطات» القائمة.

والموقف الوطني اليوم ليس متمحوراً حول الحفاظ على نفوذ وسلطة هذه النخبة أو تلك، بل حول الحفاظ على البلاد وإيقاف انهيارها. ومحاولات احتكار الوطنية من هذه الجهة أو تلك، هي أقرب للكوميديا السوداء في ظل استمرار الجهات «محتكرة الوطنية» في القيام بكل ما من شأنه تدمير ما تبقى من البلاد... من الاستمرار في الخضوع للدولار، إلى مواصلة البحث علناً أو من تحت الطاولة عن صفقة مع الغرب تحديداً، ووصولاً إلى تعميق جراح السوريين وأزماتهم بمختلف الإجراءات الاقتصادية والسياسية.

حين يكون الوطن نفسه مهدداً، فإنّ معيار الوطنية لا يكون الولاء لهذه السلطة أو تلك، ولا يكون في العمل للحفاظ على السلطة، بل يكون في العمل لإيقاف الانهيار وإيقاف التهجير... وهذا كله بات يمر حصراً عبر فتح الباب أمام الحل السياسي الحقيقي، الذي يشرك أصحاب المصلحة الوطنية الحقيقية، والذين لا تسعى النخب بمعظمها لتمثيلهم بقدر ما تسعى للتمثيل عليهم، ولاستخدامهم لتحقيق مصالحها...

ما المطلوب لمنع اجتياحٍ عسكري تركي جديد؟

تعيش مناطق عديدة في الشمال السوري، وفي الشمال الشرقي خاصة، على صفيح ساخن، وعلى وقع ضربات مدفعية وجوية تركية، خلفت عدداً من الضحايا، وكذلك دفعت بالآلاف إلى الخروج من مناطقهم تخوفاً من احتمالات اجتياح بري جديدٍ للقوات التركية.

■ المحرر السياسي

بالتوازي، هنالك حركة دبلوماسية كثيفة جداً، واتصالات مستمرة تقوم بها كل الجهات المعنية على أمل منع تعميق مأساة السوريين، والتي لا جدال في أنها ستزداد سوءاً في حال حدث اجتياح جديد.

إذا نظرنا إلى مواقف القوى الدولية والإقليمية الأساسية المؤثرة في هذا الملف، فإنّ أول ما يلفت الانتباه هو الموقف الأمريكي الملتبس، والذي يقول الشيء وعكسه في الوقت نفسه، وعلى أعلى المستويات؛ فيوم الثلاثاء الماضي، وبعد الإعلان التركي عن عملية «المخلب/السيف» «يوم الأحد»، وفي وقت متقارب، صدر تصريح عن البيت الأبيض الأمريكي يقول: «تركيا تواجه تهديداً على حدودها الجنوبية، ولها الحق في الدفاع عن نفسها»، بما يفهم منه تأييد أمريكي للعملية، أو على الأقل ضوء أخضر لها. في اليوم نفسه، صدر تصريح عن البنتاغون الأمريكي يقول: «أعلنت القيادة المركزية للقوات الأمريكية أن الولايات المتحدة تعارض أي عمل عسكري يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سورية». والذي يمكن أن تفهم منه رسالة معاكسة لتلك الصادرة عن البيت الأبيض.

المتابع للمواقف الأمريكية خلال السنوات الماضية، بما يخص العمليات العسكرية التركية التي جرت على الأرض السورية، لن يستغرب هذا التناقض، فهذه ليست المرة الأولى التي يجري التعبير فيها عن موقفين متناقضين تماماً، محصلتهما هي الدفع من جهة نحو عملية عسكرية، ومن الجهة المقابلة محاولة التحكم بحدود تلك العملية ونتائجها... وهذا بالضبط ما جرى أيام ترامب أكثر من مرة.

خلفيات أوسع

يميل كثيرون لقراءة السلوك التركي من زاوية وضع السلطة التركية الراهن وعمليات التحضير التي تقوم بها لخوض انتخابات 2023 التي تفصلنا عنها 7 أشهر تقريباً؛ بهذا المعنى، فإنّ العدوان التركي الذي بدأ والذي يمكن أن يتوسع، يبدو بوصفه جزءاً من الماكينة الانتخابية لأردوغان. هذه القراءة، ورغم أنها قد لا تخلو من الصحة، إلا أنها فيما نعتقد ليست مركز المسألة، وليست أهم ما فيها.

إذا حاولنا التعامل بموضوعية مع حديث الأتراك عن التهديد المحدق بأمنهم القومي، وربط ذلك التهديد بقسد/ مسد، فإنه مما لا شك فيه أنّ السلطات التركية–على الأقل– تبالغ بقدر كبير في تصوير قسد/ مسد كتهديد لأمنها القومي، إنْ لم نقل إنها تختلق هذا التهديد، فلا وزن قسد عسكرياً ولا سياسياً يسمح فعلياً بتهديد أمن تركيا، ولكن مع ذلك فإنّ هنالك ما يمكنه حقاً أن يهدد أمن تركيا والمنطقة بأسرها.. ذلك هو الاستثمار المركز الذي يحاول الأمريكي تعظيمه في القضية الكردية على امتداد الساحة الإقليمية، ابتداء من الداخل التركي، ومن ثم الشمال العراقي، وكذا الداخل الإيراني، وانتهاءً بالساحة السورية، حيث التهديد هو الأقل موضوعياً.

بكلام آخر، فإنّ الأمريكان، وفي سياق تحضيرهم للأرضية الملائمة لانسحابهم الإلزامي من المنطقة، يسعون إلى تفجيرها ذاتياً، ليستمر المستنقع الذي صنعوه فيها بعد رحيلهم، ولكيلا تتحول المنطقة إلى رصيد لدى منافسيها الكبيرين الصين وروسيا... «لأنّ الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سيكون وصفة ملائمة لازدهار طرق التجارة الجديدة التي لا تتحكم بها الولايات المتحدة».

تصبح اللوحة أكثر تعقيداً حين نمعن النظر في العناصر الإضافية المتدخلة فيها؛ فالوضع في إيران هو الآخر غير مستقر، ومصدر التهديد فيه هو قطعاً ليس قسد ولا مسد، ولكن بشكل جزئي هو محاولات الاستثمار الأمريكي بالقضية الكردية، ابتداءً من شمال العراق ووصولاً إلى الداخل الإيراني.

ينبغي سد الذرائع كلها، وعدم الاطمئنان إلى الوعود الأمريكية بمنع العملية، فتلك وعود سبق أن أطلقت وتم الإخلاف بها مراراً وتكراراً

لغم دائم

عدم حل القضية الكردية بشكل عادل على مستوى الدول الأربع، شكّل طوال ما يزيد عن 50 عاماً، أحد عوامل التدخل والتفجير الذي يجري الاستثمار به غربياً بالدرجة الأولى، للضغط على هذه الدول وعلى شعوبها، ولتمرير السياسات الأمريكية في كامل المنطقة. وقد توقفت الوثيقة البرنامجية لحزب الإرادة الشعبية التي حملت عنوان «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»، والمنشورة عام 2016، مطولاً وبشكل تفصيلي عند هذه المسألة. ومما جاء في مقدمة هذه الوثيقة:

«باتت معالجة القضية الكردية تكتسب أهمية خاصة واستثنائية اليوم في ظل رفع الإمبريالية الأمريكية المأزومة، من مستوى عملها على تأجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، وصولاً إلى تغذية بعض النزعات الانفصالية والتفتيتية، بوصفها فوالق مطلوبة من قبل الإمبريالية، لتكمل الدور الوظيفي للفوالق الطائفية الثانوية».

لا يمكن نزع هذا اللغم بشكل نهائي دون حل عادل لهذه القضية، على المستويات المحليةً وعلى المستوى الشامل، وبما يحفظ وحدة البلدان واستقلالها. ورغم أنّ الوصول إلى هذا الحل ما يزال معلقاً بانتظار ظروف تاريخية أكثر مناسبةً، فإنّ الأكيد هو أنّ مدخل ذلك الحل هو طرد الأمريكان من كامل المنطقة، بالتوازي مع إحداث تغييرات داخلية وطنية وديمقراطية في أنظمة هذه الدول بما يسمح بخلق تمثيلات شعبية حقيقية، والمعلوم أنّ بين شعوب المنطقة كشعوب، لا توجد عداوات وفوالق بالحجم الذي يجري الاستثمار به سياسياً؛ بل إنّ شعوب المنطقة على اختلاف قومياتهم أقدر على التفاهم والانسجام فيما بينهم من الأنظمة القائمة، وحتى من الحراكات السياسية القائمة أنظمة ومعارضات.

ولكن إذا كان الحل الشامل بعيداً نسبياً، فإنّ الحلول الجزئية لا تزال ممكنة، وعلى رأسها الوصول إلى تفاهمات داخلية وطنية في كل من الدول الأربع على حدة. وبما يخصنا فيَ سورية، فإنّ الأمور لهذه الناحية بالذات، أي لناحية المسألة الكردية، هي واقعياً، ورغم كل التعقيدات، أكثر يسراً منها في الدول الثلاث الأخرى.

بالملموس

الأولوية اليوم، هي منع اجتياح بري جديد، والحل الواضح الآن هو تسليم الحدود لعناصر حرس الحدود السوري. وإذا كان لا بد من سحب للأسلحة الثقيلة إلى مسافة 20–30 كم، فهذا أيضاً يمكن تحقيقه عبر توافق سوري داخلي، بما في ذلك توافقٌ على شكل ملموس لعلاقة جديدة بين المركزية واللامركزية تضمن وحدة البلاد وتفتح الأبواب أمام تطورها اللاحق. وعن طبيعة القوى التي يمكن أن تملأ الفراغ، والتي يجب أن تكون قوىً سورية، فهذا أيضاً يمكن التفاهم عليه بين السوريين أنفسهم، وبمساعدة مسار أستانا.

بكلام آخر، ينبغي سد الذرائع كلها، وعدم الاطمئنان إلى الوعود الأمريكية بمنع العملية، فتلك وعود سبق أن أطلقت وتم الإخلاف بها مراراً وتكراراً. بما يخص مسار أستانا، فإنّ البيان الختامي للاجتماع الأخير، ورغم أن أثره لم يكن طيباً إطلاقاً بالنسبة لأوساط الإدارة الذاتية، وهذا طبيعي ومتوقع، إلا أنّ ما ينبغي أن يحسب له هو أنّه لم يكن مراوغاً ولا احتيالياً، وقال الأمور كما هي. ولذا ينبغي البحث عن حل مع أطرافه بشكل جدي، عبر سد الذرائع وعبر التفاهم مع بقية القوى السورية، التي عليها هي أيضاً أن تكف عن تقديم طلبات تعجيزية تجعل من الاحتمالات متساوية بالنسبة لقسد/ مسد.

بالمجمل، منع العدوان الجديد ما يزال ممكناً، ويتطلب مبادرات خلاقة وجديدة، تسمح بحفظ دماء الناس من جهة، وتسمح بتحويل ما تم الوصول إليه عبر محاربة داعش إلى منصة نحو حل سياسي شامل، يتضمن تنفيذاً حقيقياً وعملياً لصيغة جديدة بين المركزية واللامركزية على مستوى البلاد بأسرها...

فقرتان من: «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

تُعيد قاسيون فيما يلي نشر الفقرتين الأخيرتين من مشروع موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» والمنشورة بتاريخ 22 آذار 2016.

تقرير المصير ضمن وحدته

يستمر تبلور ميزان القوى الدولي، نحو تكريس انتهاء العالم أحادي القطب «الأمريكي الذي كان سائداً خلال العقدين الفائتين» وبروز العالم متعدد الأقطاب «الروسي/ الصيني/ بريكس وقطب الشعوب أساساً»، حيث تشهد المنطقة والعالم صراع وتناقض مشاريع جيوسياسية عالمية كبرى يقوم بعضها على محاولات تكريس الهيمنة، في حين يقوم بعضها الآخر على الندّية والتكامل والمنفعة المتبادلة، ضمن مساعي تثبيت كسر الهيمنة الأمريكية.

إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعياً إمكانيات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الامبريالية الاستعمارية برمتها.

إن الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة، ومقولات صراع الحضارات الأمريكية، يتمثل في غَدّ السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد.

إن اتحاد شعوب الشرق العظيم يقوم على التفاهم الطوعي بين جميع شعوب المنطقة، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها، وغير قادرة على تمرير مخططاتها كالسابق.

لا ينبغي الاكتفاء بما يسمى حق تقرير مصير الكرد الجزئي جغرافياً، بل ينبغي العمل لتقرير المصير والسيادة لشعوب المنطقة كلها، بمن فيهم الكرد كلهم، بمختلف أماكن وجودهم في البلدان الأربعة، بمعناهما الحقيقي، أي انعدام التبعية لأي من المراكز الامبريالية.

إن الأشكال أو الخطوات الانفصالية، أحادية الجانب، ستكون معرقلة لهذا المسار الموضوعي بحكم الصراعات الثانوية التي ستحدثها.

الشكل العملي لتنفيذ هذا الحق يتعلق بشكل تغيّر وتطوّر موازين القوى الدولية والإقليمية اللاحقة، وبحجم الأزمات في كل بلد.

لن يتبلور هذا الحق ويدخل حيز الوجود إلا ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بشكل يعمق تآخيها ويوحد نضالها ضد الإمبريالية عدوة كل الشعوب.

أي أن تنفيذه على الأرض له علاقة بتفاهم واتحاد العرب والكرد والترك والفرس والقوميات الأخرى كلها، المتآخية عبر التاريخ، والتي يجب أن تصل إلى مستوى أعلى من التآخي في الدفاع عن حقوق بعضها البعض.

إن تقرير مصير شعوب المنطقة، وحل قضاياها العالقة بما فيها القضية الكردية، لن يكون ناجزاً وحقيقياً ما لم يكن مرتبطاً عضوياً بوحدة مصيرها.

إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية– المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً، والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بآن واحد.

إن أفضل صيغة لحق تقرير المصير للشعب الكردي في المرحلة الانتقالية الراهنة، تكمن في أن يكون الشعب الكردي في قلب المعركة إلى جانب الشعوب الأخرى، من أجل عملية تغيير جذرية لكامل البنية السابقة، وما أنتجته من قهر اجتماعي وقومي، باتجاه شكل من أشكال الاتحاد القائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وليس جعلها أداة توتير جديدة، من خلال أوهام الدعم الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تصبح مفهومة الغاية الأمريكية من الدفع باتجاه قيام كيانات كردية صغرى، تحدث صراعاً عنقودياً وشبكياً في المنطقة.

سورية ضمن النماذج المطلوبة

الكرد في سورية جزء لا يتجزأ من الشعب السوري بتاريخه ونضاله ومنتوجه الحضاري وصراعه الطبقي والسياسي.

على قاعدة وحدة مصير الشعب السوري فإن المطلوب في سورية ليس ديمقراطية مكونات دينية وعرقية وطائفية، بل ديمقراطية مكونات سياسية عابرة للأديان والقوميات والطوائف والمذاهب، تقود صراعاً سياسياً اجتماعياً على قاعدة برامج سياسية شاملة.

تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات.

يضع هذا النموذج موضوعياً الكل في مواجهة الكل، لا على أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأمر طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي، يشتت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، ويدخلها في أتون معركة ليست معركتها بالأصل.

إن الدخول بهذه المعركة يعيق بالتالي التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا «النموذج الديمقراطي» في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طرداً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل كرد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها.

إن مصلحة الكرد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، بما يفتح الطريق إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة. وهذا ما يفترض التجاوب والتنسيق مع جهود القوى الدولية والإقليمية والداخلية الساعية إلى مثل هذا الحل.

يعتبر الصراع الجاري، في سورية وعليها– في جزء منه– صراعاً على النموذج الديمقراطي اللاحق لدول المنطقة، ولسورية التي ستخرج من أزمتها الراهنة.

إن نجاح نموذج حل الأزمة السورية سياسياً وسلمياً وتحقيق غايات هذا الحل المتمثلة في وقف العنف، ووقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة، ووقف الكارثة الإنسانية، ومعالجة تداعياتها، وصولاً إلى تحقيق متلازمة مكافحة الإرهاب، أياً كانت مصادره، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، سيطبع بطابعه التطور اللاحق لدول المنطقة وأزمات العالم.

إن مواجهة المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم، تحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاح تلك المواجهة، أو فشلها يترتب عليها خيارا البقاء أو الفناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً، بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية، وهو ما لا يمكن للشعوب الحية والقوى الحرة أن تقبل به!

في حزب الإرادة الشعبية، نقف بصلابة مع الحقوق المشروعة للكرد السوريين، ولكننا مع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة، وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية.

ونحن مع رفع الظلم عنهم، مثلما نحن مع حقوق الشعب السوري، ومع رفع الظلم عنه ومع حقه بالعيش الكريم. ومن الخطأ لدى بعض القيادات الكردية أن تعتقد أن قضاياها مفصولة عن قضايا عموم الشعب السوري..

إن قضية الكرد السوريين يجب ألّا تلقى اهتمامهم هم فقط، بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة، وإن مصلحة ونضال هؤلاء من أجل حقوق الكرد، يجب ألّا تقل عن نضال الكرد أنفسهم، فهذه القضية هي جزء من القضية الديمقراطية العامة في البلاد.

في حزب الإرادة الشعبية نقف بصلابة مع الحقوق المشروعة للكرد السوريين ولكننا مع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية

هل محصول القمح مسألة زراعية فقط؟!

تتراجع مواسم القمح عاماً بعد آخر، بالتوازي مع استمرار وضع الخطط الزراعية، على مبدأ القص واللصق، المترافقة مع كثرة الحديث عن الدعم، والتي تظهر خلَبيتها بالمحصلة «على مستوى المساحة المنفذة وكم الإنتاج الحقيقي والدعم الفعلي»، مع تكاثر المبررات والذرائع لهذا التراجع، اعتباراً من متغيرات عوامل الطبيعة، وليس انتهاءً بمبررات الحرب والأزمة والحصار والعقوبات!

■ عاصي اسماعيل

فهل موضوع القمح ومواسمه مسألة زراعية، باعتباره محصولاً من جملة المحاصيل الأخرى، ولم يعد إستراتيجياً بالتالي؟
أم شأن اقتصادي ومالي، يدرج ضمن حسابات الربح والخسارة في الميزان التجاري «استيراداً وتصديراً»؟
أم قضية أمن غذائي باعتباره المادة الأساسية في صناعة الرغيف، وخاصة مع تزايد نسبة غير الآمنين غذائياً من السوريين؟
أم قضية سياسية وسيادية تجمع كل ما سبق من نقاط، مع غيرها الكثير؟

مسيرة التراجع المطرد!

للتذكير فإن مسيرة مواسم القمح مما قبل 2011 وحتى الآن هي مسيرة تراجع مطرد، من الاكتفاء الذاتي والتصدير «مع الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي لمدة عامين» عندما وصل الإنتاج إلى ما يتجاوز 4 ملايين طن منذ عقدين، وصولاً إلى الاستيراد لتأمين احتياجات الرغيف منذ عدة أعوام وحتى الآن! فقد وصل الفائض المتاح للتصدير من القمح في بعض الأعوام إلى أكثر من 1,5 مليون طن، بينما وصلنا الآن إلى استيراد نفس هذه الكمية سنوياً بشكل تقريبي لسد احتياجات صناعة رغيف الخبز فقط!

الخطط الزراعية الورقية!

بحسب تصريح مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد حيدر لوكالة سانا بتاريخ 2022/11/22 أن: «زراعة القمح والشعير بدأت في الأول من الشهر الجاري، وتستمر حتى نهاية شباط القادم، وبلغت المساحة المزروعة بالقمح حتى الآن 53476 هكتاراً منها 30493 هكتاراً مروياً و22983 هكتاراً بعلاً، وذلك من إجمالي المساحة المخططة البالغة 1,6 مليون هكتار، مشيراً إلى أن المساحات المزروعة أكبرها في الرقة 21 ألف هكتار تليها الحسكة 20095 ألف هكتار ثم حلب 7300 هكتار».
ولفت حيدر إلى أن: «الهطولات المطرية التي شهدتها أغلب المحافظات مؤخراً ساعدت المزارعين على فلاحة أراضيهم وتحضيرها لزراعة المحاصيل الشتوية، وخاصة محصولي القمح والشعير، مؤكداً توفر البذار والمحروقات التي توزع على المزارعين».
الحديث عن خطة زراعة بمساحة 1,6 مليون هكتار بالقمح للموسم القادم يذكرنا بكل الخطط الزراعية السابقة غير المنفذة، بما في ذلك ما سمي منذ سنتين «بعام القمح»، والتي كانت إحدى محصلاتها على سبيل المثال هي نتائج الموسم الأخير، والتي لم تتجاوز كمية الإنتاج المسلم لمؤسسة الحبوب فيه 600 ألف طن فقط لا غير!
فالمساحة المخططة أعلاه هي نفسها المساحات التي وصل خلالها الإنتاج إلى كمية تزيد عن 4 ملايين طن قمح في بعض السنوات، والتي بدأت بالتراجع مع آليات تخفيض الدعم المطبقة رسمياً مما قبل سني الحرب والأزمة، والتي كان من نتائجها هجرة الزراعة والأرض، وبالتالي تراجع الإنتاج!
ولن نستبق الأمور بالحكم على نتائج الخطة أعلاه مسبقاً، لكن ماذا تغير كي نتوقع نتائج أفضل للموسم القادم استناداً لهذه الخطة؟!

المكتوب وعنوانه!

ربما المتغير الهام الذي يجب الإضاءة عليه في البداية هو استمرار تراجع الدعم على الزراعة والإنتاج الزراعي، بمستلزماته وآليات تسعيره وتسويقه، وخاصة بالنسبة للأسمدة والمحروقات!
فما بقي من دعم عملياً هو الحديث الرسمي الخلبي عن توفير البذار والمحروقات للمزارعين فقط لا غير، والذي سقط على أرض الواقع أيضاً!
فعند السؤال عن واقع تأمين البذار والمحروقات مع بدء عمليات الزراعة للموسم القادم، بحسب حديث مدير الإنتاج النباتي أعلاه، أفاد بعض المزارعين بأن ذلك لم يتم، وخاصة بالنسبة للمحروقات!
فالأسمدة تم تحرير سعرها رسمياً، بما في ذلك ما يتم تأمينه من كميات «محدودة وحسب المتاح» عبر المصرف الزراعي، وبالتالي فإن الاحتياجات اللازمة من الأسمدة، بمختلف أنواعها ومسمياتها، متحكم بها عبر السوق وبآلياته «سعراً ونوعاً ومواصفة».
وكذلك واقع المحروقات التي توزع مخصصاتها المدعومة «بالقطارة» وبأقل من الاحتياج الفعلي، مقابل الاضطرار لتأمين بقية الاحتياج من خلال السوق السوداء وبأسعاره الكاوية!
وكذلك البذار، حيث يعتمد المزارعون على ما احتفظوا به من كميات لزراعتها للموسم التالي، لتغطية نقص الكميات المستلمة رسمياً من مؤسسة إكثار البذار!
لنصل أخيراً إلى آليات تسعير المحصول رسمياً، والتي يقال عنها دائماً أنها مجزية للمزارعين، إلا أنها بالكاد تغطي تكاليف عمليات الإنتاج فقط لا غير!
فهل نتوقع بعد ذلك إنجاز الخطة الورقية الطموحة أعلاه، أم سيكون مصيرها كغيرها من الخطط الورقية الخلبية؟!

تقزيم القضية!

بات الحديث الرسمي عن مواسم القمح وخططه يقتصر غالباً بعلاقته مع الاحتياجات من أجل صناعة رغيف الخبز فقط لا غير، وبالتالي يتم بحث الأمر من زاوية تأمين هذه الاحتياجات استيراداً «قمح أو طحين»، مع الكثير من التركيز على الدعم المقدّم لهذا الرغيف وباسمه!
هذا التقزيم والتركيز يبعد الأنظار عن:
التراجع المستمر بمواسم القمح وأسبابه الرئيسية، وخاصة إجراءات تخفيض الدعم الرسمية والظالمة.
وعن موضوعة الاكتفاء الذاتي منه، غير المحصورة بصناعة الرغيف فقط، بل المفتوحة على كل الصناعات الغذائية المحلية التي يدخل القمح ضمن أساسياتها كمادة أولية «البرغل والفريكة- المعكرونة والشعيرية- النشا- البسكويت وغذائيات الأطفال- الحلويات.. وغيرها الكثير»، والتي تشغّل أيدياً عاملة إضافية، وتحمل قيمة مضافة!
وعمّا تؤمنه مخلفات المحصول من أعلاف أيضاً، تخفف فاتورة استيراده.
وكذلك يبعد الأنظار عن كمية فائض الحاجة المتاحة للتصدير منه سنوياً، مع عائداتها من القطع الأجنبي.
مقابل إظهار عمليات استيراد الاحتياجات من القمح لتأمين صناعة الرغيف على أنها انتصار في معركة الحصار والعقوبات، لتغييب نسب الربح والنهب المضافة على هذه العمليات، أو لتبرير ارتفاعها بأحسن الأحوال!

إن تقويض إنتاج القمح وكل الإنتاج الزراعي والصناعي وصولاً إلى مساعي القضاء على كل ما هو منتج يصب في مصلحة شريحة كبار الناهبين والفاسدين من أصحاب الأرباح

فماذا يعني استمرار تراجع مواسم القمح؟!

إن استمرار تراجع مواسم القمح عاماً بعد آخر تعني التالي:
استمرار تراجع المستوى المعيشي للمزارعين المعتمدين على هذا الموسم كمصدر أساسي لتغطية تكاليف معيشتهم، وبالتالي استبدال زراعة المحصول بزراعات أكثر جدوى اقتصادية لهم، أو هجرة الزراعة والأرض.
خسارة عائدات تصدير الفائض عن الحاجة من المواسم.
تراجع الصناعات الغذائية التي تعتمد على هذا المحصول كمادة أولية، وبالتالي فقدان بعض العاملين في هذه الصناعات لمصدر رزقهم، وفقدان القيمة المضافة من خلالها، وخسارة السوق المحلي لمنتجاتها، بل وخسارة عائدات تصدير الفائض منها عن الاحتياجات المحلية.
ارتفاع فاتورة استيراد الحاجة لتأمين صناعة رغيف الخبز، مع ارتفاع فاتورة استيراد الأعلاف أيضاً.
رهن الأمن الغذائي للمواطن بعوامل وشروط الاستيراد ومتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية، مع تبرير هوامش النهب المتزايدة بذريعة العقوبات والحصار.
مصالح الناهبين والمصلحة الوطنية
إن تقويض إنتاج القمح، وكل الإنتاج الزراعي والصناعي عموماً، وصولاً إلى مساعي القضاء على كل ما هو منتج في البلاد، يصب في مصلحة شريحة كبار الناهبين والفاسدين من أصحاب الأرباح، الساعين لزيادة أرباحهم عبر كل السبل الممكنة والمتاحة، بداية من سيطرتهم وتحكمهم بآليات السوق واحتياجاتها، مروراً بمساعي رفع فاتورة الاستيراد، لتحويل مجمل الاقتصاد «المتحكم به من قبلهم» إلى اقتصاد استهلاكي غير منتج، وصولاً إلى التضحية بالأمن الغذائي، وكل ذلك محمي من خلال السياسات الرسمية «الطبقية والظالمة» المتبعة منذ عقود وحتى الآن، والمسخّرة لخدمة مصالح هذه الشريحة فقط لا غير، وعلى حساب المنتجين والمستهلكين والإنتاج الوطني والمصلحة الوطنية!

القمح قضية سياسية ووطنية

ما سبق يؤكد أن محصول القمح هو قضية سياسية ووطنية وسيادية بامتياز، وعلى الرغم من ذلك يتم التعامل معه رسمياً بالكثير من الاستهتار واللامبالاة، وصولاً إلى اعتباره محصولاً من المحاصيل الزراعية بعهدة وزارة الزراعة، التي تضع له الخطط النظرية بغض النظر عن مدى تنفيذها «كمسألة زراعية فقط لا غير»، بعد أن سقطت عنه مفردة «الإستراتيجي» «وبقيت للتغني والمزاودة» اعتباراً من بدء تخفيض الدعم عنه رسمياً منذ عقود، وصولاً إلى إنهائه الآن!
فهل من الممكن أن يستعيد المحصول اعتباره «كمحصول إستراتيجي»، له الأهمية الوطنية، بحال استمرار نفس السياسات الظالمة والنهج التدميري القائم؟
بكل اختصار لا يمكن ذلك، لا على مستوى محصول القمح ولا على مستوى أي محصول أو منتج آخر «زراعي أو صناعي»، إلا من خلال إنهاء هذه السياسات جملة وتفصيلاً، بالتوازي مع ضرب مصالح شريحة المنتفعين من استمرارها «استغلالاً ونهباً وفساداً» مع تقويض نفوذهم، أي التغيير الجذري والشامل بما يحقق مصلحة البلاد والعباد!

ضحايا الأخطاء الطبية.. أعداد متزايدة بلا قانون حماية!

ورد معطى جديد بشأن الأخطاء الطبية وضحاياها، أتى عن لسان رئيس محكمة بداية الجزاء السابعة بدمشق، أنه: «وسطياً في دمشق يتمّ تحريك من 5 إلى 10 دعاوى شهرياً بجرائم تسبّبت بالإيذاء والوفاة نتيجة أخطاء طبية»، وذلك بحسب صحيفة البعث بتاريخ 2022/11/20.

■ عادل ابراهيم

الرقم الوسطي أعلاه يعتبر كبيراً جداً كمؤشر، فعلى مستوى دمشق فقط يعني أن هناك أكثر من 100 دعوى محركة رسمياً بنتيجة الأخطاء الطبية سنوياً، يضاف إليها طبعاً ما تم التوصل إلى حله ودياً من أخطاء بمعزل عن القضاء، ودون اللجوء للشكل الرسمي في الادعاء، والأهم ربما ما لم يعلم به أصحاب العلاقة من ذوي الضحايا بأن الوفاة أو الضرر والإيذاء كان بنتيجة الأخطاء الطبية!

ووفقاً لجملة الاحتمالات المعززة بالرقم التقريبي على مستوى دمشق، ربما نصل إلى أعداد تصل إلى عشرات الآلاف من ضحايا الأخطاء الطبية من المواطنين على مستوى جميع المحافظات سنوياً!

ولعل ما يهم في الأمر هو أن موضوع زيادة أعداد المتضررين من الأخطاء الطبية يعتبر مؤشر إضافي عن تراجع القطاع الصحي عموماً، عام أو خاص، وزيادة الاستهتار بالمرضى خصوصاً، بالتوازي مع تزايد الاستهتار واللامبالاة الرسمية حيال المواطنين بمعاشهم وخدماتهم، وصولاً إلى حياتهم!

ما يصل هو الواضح والفج فقط

لا شك أنه مع تراجع القطاع الصحي، وزيادة مستويات الاستغلال للمواطن والاستهتار به وبحقوقه وحياته، تزايدت معدلات ونسب الأخطاء الطبية، ومما لا شك فيه أن ما يتم تسليط الأضواء عليه إعلامياً بشأن حوادث الأخطاء الطبية وضحاياها هي تلك الحوادث الواضحة والفجة بأسبابها ونتائجها، وخاصة الوفيات، وبعضها الآخر لا يصل إلى الإعلام أصلاً، وهذه الحوادث هي ما يصل بعضها إلى أروقة المحاكم فقط لا غير على شكل ادعاء ودعاوى، بينما هناك الكثير غيرها مما لا يتم تحريك الادعاء به لأسباب مختلفة «بالتراضي، أو القبول بالقضاء والقدر، أو بالضغوط في بعض الأحيان»، وهناك حوادث لا يتم معرفة أنها كانت بسبب خطأ طبي، التفافاً وتبريراً من قبل المعنيين والمسؤولين عنها، أو جهلاً من قبل الضحية أو ذويه!

وعند الحديث عن الأخطاء الطبية لا بدّ من الإشارة إلى أنها ليست محصورة بالمشافي فقط، سواء كانت عامة أو خاصة، بل هناك أخطاء طبية يكون المسؤول عنها الطبيب المعالج في عيادته الخاصة، بل وهناك أخطاء طبية يكون المسؤول عنها الصيدلاني في بعض الأحيان، وربما ما يختلف بين هذه وتلك من الأخطاء هي حجمها ومدى ظهورها بنتائجها، التي ربما لا تكون مباشرة ولحظية كالموت، بل متراكمة كأعراض جانبية ولمرحلة زمنية، تطول أو تقصر!

على ذلك يبدو الحديث عن أرقام ضحايا الحوادث الطبية ضرب من ضروب التنجيم، وذلك ليس بسبب غياب الإحصاءات الرسمية عنها فقط، بل والأهم عدم إيلاء الاهتمام الرسمي بها والتوعية بها، مع غياب أو تغييب المحاسبة الجدية عليها، وهذا يعتبر أيضاً من مؤشرات ما وصل إليه القطاع الصحي من تردٍّ على حساب المواطنين، مع تكريس ذلك!

الحكومة لم تعر الاهتمام حتى الآن لتعكف على إصدار قانون يحدد المسؤولية الطبية ويضمن بالتالي بعض حقوق المرضى بما يتعلق بالأخطاء الطبية!

لا قانون خاصاً بالأخطاء الطبية!

وقد تحدث رئيس محكمة بداية الجزاء السابعة بدمشق بالقول أيضاً: «لا يوجد تعريف واضح وصريح للخطأ الطبي في القانون السوري لعدم وجود قانون خاص بالمسؤولية الطبية في سورية، فقد عرف الفقهاء الخطأ الطبي أنه انحراف الطبيب عن السلوك الطبي العادي والمألوف، وما يقتضيه من يقظة وحذر لدرجة يهمل فيها الطبيب مريضه مما يسبّب إلحاق الضرر بالمريض».

وفي آخر ما حرر بهذا الشأن فقد تحدث القاضي رئيس محكمة بداية الجزاء السابعة بدمشق عن تعميم صادر عن وزير العدل يؤكد أنه: «في حال حدوث وفاة أو عجز وظيفي للمريض يجب عدم اتخاذ أي إجراء بحق الطبيب أو توقيفه إلا بعد الاستعانة بخبرة طبية جماعية اختصاصية لتحديد سبب الوفاة أو الإيذاء المنسوب للطبيب، مشيراً إلى أن كافة الدعاوى المرفوعة أمام القضاء يتمّ البحث والتحقيق فيها وفق القانون والأصول، وفي حال ثبوت مسؤولية الطبيب يتمّ الحكم عليه جزائياً والزامه بتعويض المريض أو المضرور ويمكن منعه من مزاولة المهنة، لافتاً إلى أن عدم وجود قانون خاص بالمسؤولية الطبية إلى اليوم وملاحقة الطبيب وفق قانون العقوبات العام بجريمة غير مقصودة يؤدي أحياناً إلى عدم إنصاف المريض المتضرر إن كان خطأ الطبيب لا يشكل جريمة جزائية، وبالتالي من الأفضل سنّ قانون خاص بالمسؤولية الطبية كما هو في العديد من الدول العربية كالأردن والإمارات ولبنان ينظم قواعد خاصة بملاحقة الأطباء والجرائم المسندة إليهم وتحديد أخطائهم ومسؤوليتهم بشكل فني ودقيق ومهني».

وبمعزل عن كل ما يمكن أن يقال حول الخطأ الطبي، تعريفاً ونوعاً ومكاناً ومسؤولية، وصولاً إلى الأسباب المختلفة والمبررات، فهو خطأ وقع بحق أحد المرضى الباحثين عن العلاج بالنتيجة، لكن حديث رئيس المحكمة أعلاه يؤكد من الناحية العملية على النمط الرسمي اللامبالي والمستهتر والمستمر بحقوق المواطنين، بل وبحياتهم!

فكم من قانون وتشريع صدر خلال السنين والعقود الماضية بما يخص صيانة حقوق ومصالح أصحاب الأرباح، بما في ذلك حقوق ومصالح أصحاب مشافي النجوم الخاصة كمشاريع استثمارية وربحية، إلا أنها لم تعر الاهتمام حتى الآن لتعكف على إصدار قانون يحدد المسؤولية الطبية، ويضمن بالتالي بعض حقوق المرضى بما يتعلق بالأخطاء الطبية!

فمع غياب النصوص القانونية التي تحدد المسؤوليات الطبية وتحاسب عليها، ومع تعميم حال اللامبالاة الرسمية تجاه المواطنين وحقوقهم، كم سنحصد من ضحايا جدد، لن يتم تبويب غالبيتهم كإحصاءات رقمية رسمية، باسم الأخطاء الطبية، وكم من هؤلاء ستذهب حقوقهم أدراج رياح هذا الاستهتار الرسمي؟!

صحنايا.. أعطال الكهرباء مستمرة في ظل انعدام الكهرباء!

حدث في قلب الأسبوع الماضي سلسلة من الانفجارات والحرائق بمحولات الكهرباء في مدينة صحنايا، وذلك لعدة أسباب، منها:

■ مراسل قاسيون

انتهاء العمر الافتراضي لهذه المحولات منذ زمن!

بسبب زيادة حجم الاستهلاك، وتحديداً مع بداية فصل الشتاء، مقارنة مع القدرة الفعلية لتحمل هذه المحولات المهترئة!

الغريب في الأمر أن وضع الكهرباء في المدينة مزرٍ للغاية، وتتعرض لتقنين قاس جداً، فالتقنينُ عبارة عن ساعة وصل مقابل 5 ساعات قطع، حتى إنه يكون أكثر من ذلك، ففي معظم الأحيان يكون التقنين نصف ساعة وصل مقابل 6 ساعات ونصف قطع!

وهذا في الأوقات الطبيعية، أما في الأوقات الاستثنائية فحدث بلا حرج، حيث تزداد ساعات القطع إلى آجال زمنية تطول أو تقصر، وتتخللها طبعاً تقطعات كثيرة!

هل في الأمر إنّ؟!

بالرغم من انعدام الكهرباء تقريباً إلا أن الحرائق والأعطال الكهربائية ما زالت موجودة بشكل شبه دائم ومستمر!

مع العلم أنه من أجل أن يكون هناك عطل بالكهرباء، لا بد أولاً أن تتوفر الكهرباء من أجل أن يحدث ذلك العطل بها!

إلا أننا في ظل الإدارة الحالية لوضع الكهرباء في البلاد نواجه أموراً تتعارض مع أبسط قواعد المنطق!

فكيف يمكن أن تحدث حرائق بسبب أعطال الكهرباء في ظل انعدام الكهرباء ذاتها؟

أم أن في الأمر «إنّ»، وهناك ربما زيادة استجرار للطاقة الكهربائية فعلاً، لكن ليس من قبل المواطنين، بل من قبل بعض القطاعات أو المحظيين في المدينة؟!

سؤال على ألسنة بعض الأهالي برسم المعنيين والمسؤولين عن الأمر!

100% من الحد الأدنى للدخل لأجل الماء!

نبقى في مدينة صحنايا التي تعاني أيضاً من شح الماء بشكل مخيف، فبعد عرض تقنين الكهرباء في المدينة لا بد من عرض تقنين الماء أيضاً– وكأن وظيفة الحكومة فقط التفنن بوضع تقنين على هذه الخدمة أو تلك– علماً أن المدينة تزود بالمياه الرئيسية يومين في الأسبوع، ولساعات محدودة فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار تزويد المدينة بالماء من عدمه لا يعني شيئاً للمواطنين، وذلك بسبب ارتباط الاستفادة من الماء الرئيسية بتوفر الكهرباء حتماً!

فمعظم الأهالي يقطنون في الأبنية الطابقية، وبالتالي فإن المستفيد من الماء في هذين اليومين هم فقط من يسكنون في الطابق الأول والطابق الأرضي، وعليه فإن المواطنين يواجهون أعباء مالية جديدة تفوق قدراتهم، وذلك من أجل الاستفادة فقط من رفاهية «الماء»!

وهناك حلان فقط ليتمكن المواطنون من تجاوز المشكلة، وهذان الحلّان أحلاهما مرّ!

فإما أن يتم شراء مولدة من أجل تشغيل المضخات في توقيت توفر الماء، أو الاعتماد على الصهاريج!

ولنلقي الضوء قليلاً على تكلفة كل بديل من هذه البدائل.

أولاً من أجل تشغيل مضخة المياه لا بد من توفر مولدة بنزين على الأقل استطاعتها حوالي 1500 – 2000 شمعة، وتقدر تكلفتها بحوالي 2,500,000 ليرة، ومن أجل تشغيلها تحتاج تقريباً إلى 1,5 لتر بنزين بالساعة، وتقدر تكلفة اللتر بحوالي 8000 ليرة فقط لا غير في السوق السوداء، وعلى فرض أن الوقت اللازم لتعبئة خزان 10 براميل يقدر بساعتين تقريباً، وذلك في ظل ضعف ضغط الماء المتوفر، وعلى افتراض أن هذه المولدة عمرها الافتراضي خمس سنوات، وعليه تقدر تكاليف المياه الشهرية للعائلة الواحدة بحوالي 100,000 ليرة شهرياً فقط من أجل الماء، وذلك بغض النظر عن تكاليف أعطال المضخة وأعطال المولدة و.. إلخ!

ولكن المفارقة العجيبة أن الإدارة الرسمية تتقن بتنظيم وصناعة التقنين في كل مفصل من مفاصل حياة المواطنين!

أليس باستطاعتها تنظيم وتصميم تقنين منسجم بين توفر الماء والكهرباء معاً، بحيث يتزامن وقت وصل الكهرباء مع وقت توفر الماء الرئيسية؟

سؤال أيضاً على لسان الأهالي برسم المعنيين!

أما بالنسبة للحل الآخر، وعلى فرض أن الأسرة الواحدة تحتاج إلى 10 براميل أسبوعياً، وبالتالي فهي بحاجة إلى تعبئة الخزان 4 مرات شهرياً بالحد الأدنى، وتقدر تكلفة التعبئة الواحدة بحوالي 22,000 ليرة سورية، وبالتالي فإن التكاليف الإجمالية لهذا الحل تقدر بحوالي 88 ألف ليرة سورية فقط لا غير، غير تكاليف تعبئة مياه الشرب طبعاً، باعتبار مياه الصهاريج غير صالحة للشرب، لتتجاوز تكلفة المياه شهرياً 100 ألف ليرة أيضاً، علماً أن تكلفة التعبئة من الصهاريج متحركة باستمرار، ومرتبطة بتكاليف المحروقات «المازوت والبنزين» بسعر السوق السوداء طبعاً.

فرفاهية الحصول على المياه فقط لا غير، وفقاً للتكاليف المفروضة على الأهالي بحسب الخيارات المتاحة أعلاه، تتجاوز الحد الأدنى للأجور رسمياً!

برسم وزارتي الكهرباء والمياه، ومحافظة ريف دمشق وبلدية صحنايا، وكل المعنيين من الرسميين!

الصرافات العقارية خارج الخدمة والتغطية..

نتيجة الشكاوى المتعددة لقاسيون، وفي جولة على مختلف الصرافات التابعة للمصرف العقاري السوري، ورغم قلتها وعدم كفايتها في دمشق، وندرتها في المحافظات الأخرى، فإن هناك مشاكل كبيرة يتعرض لها العاملون في الدولة والمتقاعدون ممن جرى توطين رواتبهم في المصرف العقاري، وذلك أثناء قبض رواتبهم!

■ مراسل قاسيون

فعلى الرغم من توزيع الزمن الشهري في قبض الرواتب، حيث تنزل رواتب المتقاعدين العسكريين في العاشر من كل شهر، والمتقاعدين المدنيين التابعين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في 15 من كل شهر، والتابعين للتأمين والمعاشات في العشرين منه، وبقية العاملين والقائمين على رأس عملهم، اعتباراً من الـ 25 من كل شهر، وذلك لتخفيف الازدحام على الصرافات، إلا أن معاناة المواطنين تزداد يوماً بعد يوم، لأسباب متعددة، ومنها:

غالبية الصرافات تكون خارج الخدمة، وإن كانت في الخدمة فهي خالية من النقود، ولا يجري تغذيتها بشكل مستمر، مما يدفع المواطن للقيام في جولة على عدد منها، وفي مناطق مختلفة، لعله يجد أحدها عاملاً وفيه نقود، كي يسحب راتبه الذي هو في الأصل لا يكفيه إلا لمدة أيام أقل من أصابع اليد الواحدة، وهذا مرهقٌ جداً، وخاصة للمتقاعدين، لأن غالبيتهم من كبار السن، ويعانون سلفاً من أمراض المهن وكبر السن. وعلى سبيل المثال: في مركز المصرف العقاري في دمشق في ساحة يوسف العظمة، والذي يحوي حوالي 20 صرافاً آلياً، كان أكثر من نصفها خارج الخدمة، وبعضها كانت تتم تغذيتها بالنقود في يوم نزول رواتب المتقاعدين المدنيين، بينما كان يمكن تغذيتها قبل يوم على الأقل لتكون جاهزة في يوم نزول الرواتب، وهذه لا تحتاج إلى جهود كبيرة، وإنما إلى تغيير آلية التغذية وتوقيتها.

صرافات المصرف العقاري، نادراً ما تجد فيها أوراق تبين الرصيد، إذا أراد صاحب الاستحقاق الاستعلام، ولا تعطي نتيجة الاستعلام إلكترونياً، بخلاف صرافات المصرف التجاري التي يمكن الاستعلام عن الرصيد إلكترونياً على شاشة الصراف دون الحاجة للأوراق.

صرافات العقاري لا يمكنك أن تسحب منها إلا نقوداً من فئة 5000 آلاف ليرة، وبالتالي، يبقى في الصراف كل ما هو أقل من هذا المبلغ، وهذا لا شك يشكل للمواطن عجزاً، وخاصة كما نوهنا أن الراتب ككل لا يكفي إلا أياماً أقل من أصابع اليد الواحدة.

صرافات العقاري تسمح للمواطنين الذين لديهم حسابات في مصرف التوفير بالسحب سواء رواتبهم أو من أرصدتهم، لكن في كل مرة لا يمكن سحب أكثر من 10 آلاف ليرة، وهذا يشكل عبئاً وإرهاقاً وعرقلة للبقية، فمن يريد سحب راتبه، وهو مئة ألف ليرة مثلاً، عليه أن يدخل البطاقة عشر مرات، وتصوروا كم من الزمن يستهلك ذلك، وما يثيره من استياء ومعاناة، وخاصة لكبار السن. وهذه ربما يمكن حلها بسهولة من خلال برمجة الصرافات.

صرافات المصرف العقاري، وكل الصرافات الأخرى، تعاني من الانقطاع المستمر والمفاجئ للكهرباء والشبكة والضغط عليها نتيجة الازدحام مما يبطئ عملية السحب وتستهلك زمناً أطول، مما يؤدي إلى ازدياد الازدحام، بالإضافة أن الانقطاع المفاجئ للكهرباء يؤدي إلى ابتلاع البطاقة في بعض الاحيان، وعلى المواطن الانتظار حتى تعود الكهرباء، وإن عادت ربما لن تخرج البطاقة، مما يضطر المواطن لتقديم طلب استعادتها، وهذا يستغرق أياماً.

وأخيراً، رغم الشكاوى العديدة والمتكررة للمواطنين للمصرف العقاري، ورغم المطالبة المستمرة بزيادة عدد الصرافات وتغذيتها باستمرار بالنقود لتسهيل الأمور على المواطنين، إلا أن ذلك لا يجد آذاناً صاغية لدى إدارة المصرف العقاري ولا وزارة المالية!

أوجه المعاناة أعلاه خاصة بالمواطنين في العاصمة دمشق، أما في بقية المحافظات فهي تزداد وتتضاعف مع كل شهر.. كدير الزور مثلاً حيث يوجد صرافان فقط لعشرات الآلاف من العاملين والمتقاعدين..

والمواطن المسكين لا حول له ولا قوّة!

حلب.. الانقطاع المدرسي المبكر وصل إلى الصفوف الانتقالية!

درجت العادة، مع كل أسف، أن تتم عملية الانقطاع عن المدارس لطلاب الشهادات «التعليم الأساسي والثانوي» قبل شهر أو شهر ونصف من موعد الامتحانات النهائية المقررة في كل عام، وهو انقطاع مستمر خلال هذه الفترة، خاصة بعد ضمان الطالب أنه سيتقدم للامتحان النهائي باسم مدرسته، وأن إدارة مدرسته ستغض الطرف عن هذا الانقطاع، باعتباره غير رسمي وغير مبرر!

■ مراسل قاسيون

الشاذ في العام الحالي، أن الانقطاع المدرسي- سواء للشهادات، أو لبعض الصفوف الانتقالية- قد بدأ منذ الآن، أي حتى قبل موعد الامتحانات النصفية!

حلب ليست استثناء!

بعض المدارس في حلب تم البدء بتسجيل حالة الانقطاع المدرسي، ليس لطلاب شهادات التعليم الأساسي والثانوي فقط، بل ولبعض طلاب الصفوف الانتقالية، وخاصة الثامن والحادي عشر!

وقد وصلنا أن الأمر غير محصور في بعض مدارس حلب فقط، فبعض مدارس ريف دمشق سجلت فيها حال الانقطاع، وكذلك بعض المدارس في مدن وبلدات أخرى!

حال الانقطاع المسجلة الآن تعتبر متقطعة وغير مستمرة، كما هي حال الانقطاع المستمر الذي يسجل عادة مع نهاية العام الدراسي، وهي دون توثيق رسمي من قبل إدارات بعض المدارس، باعتبارها متقطعة، فبأحسن الأحوال يتم تسجيلها على شكل غيابات، قد تبرر أو لا تبرر، ما يعفي الإدارات من مسؤولياتها بهذا الإطار!

أسباب ومسببات وذرائع!

انقطاع طلاب الشهادات غالباً ما يتم تبريره بذريعة مساقة، هي التفرغ والتحضير للامتحانات النهائية، سواء استكملت عمليات تدريس المناهج أم لم تستكمل، مع الاستعاضة عن ذلك بالنسبة للطلاب بالجلسات الامتحانية، أو الدروس الخاصة المكثفة خلال هذه الفترة!

فالطالب يعتكف في بيته افتراضاً من أجل الدراسة، وإدارة المدرسة تتحلل من مسؤولياتها وواجباتها تجاهه، وبعض المدرسين ينتفعون بالتفرغ للمعاهد الخاصة أو للجلسات الامتحانية أو للدروس الخاصة!

وبسبب استمرار تراجع وترهل العملية التعليمية في المدارس، مع عدم وجود معلمين لكافة المواد في الكثير منها خلال السنوات الماضية، فقد تم تعميم حال الانقطاع غير الرسمي عن المدارس لتشمل بعض الصفوف الانتقالية أيضاً، بشكل متقطع وغير مستمر، بما يضمن للطالب الانتقال إلى الصف الأعلى عند موعد الامتحان الأخير الذي يخضع له، وبما يخفف الأعباء عن الإدارة لعجزها عن تأمين معلمين لكافة المواد والاختصاصات، حيث يتم الاكتفاء غالباً بما تبقى من طلاب منتظمين بالدوام في هذه الصفوف الانتقالية لتجميعهم في شعبة صفية واحدة، مع غض الطرف عن المنقطعين بشكل غير مبرر وغير رسمي!

بل هناك أحاديث تقول: إن بعض الإدارات تشجع على ذلك، بشكل غير مباشر وغير رسمي طبعاً، وذلك اضطراراً بسبب قلة أعداد المعلمين فيها بما يكفي لكافة الشعب الصفية!

مزيد من الخصخصة الموارية

ما يجب الإشارة إليه أن غالبية حالات الانقطاع المستجدة المسجلة في الصفوف الانتقالية لم تكن من باب التسيّب، بل بسبب نقص المدرسين في المدارس الحكومية، وعدم انتظام العملية التعليمية فيها، بما يحقق الغاية منها بالنسبة للطلاب، بدليل أن بعض المنقطعين يلجؤون إلى المعاهد الخاصة، ويلتزموا بالدوام فيها!

فذوو طلاب الصفوف الانتقالية، وبسبب عدم وجود مدرسين للكثير من المواد وخاصة المواد الاختصاصية، لجأوا إلى تسجيل أبنائهم في المعاهد الخاصة، على الرغم من تكاليفها المرتفعة!

فبحسابات الربح والخسارة تعتبر تكاليف هذه المعاهد أقل من تكاليف الدروس الخصوصية، التي لا بد منها لسد العجز التعليمي في المدارس الرسمية!

فحالات الانقطاع المدرسي التي وصلت إلى الصفوف الانتقالية الآن، تعتبر فرصة مناسبة للمعاهد الخاصة لاستقطاب الطلاب، وهي بالمحصلة تعزيز للخصخصة في قطاع التعليم، مع غض الطرف عن هذا الشكل الجديد والموارب لها!

الوزارة المنقطعة عن مسؤولياتها!

تراجع العملية التعليمية، ونقص المعلمين، وزيادة الكثافة في الشعب الصفية، ونقص مستلزمات العملية التعليمية، وغيرها الكثير من النواقص والسلبيات، ليست خافية، لا عن مديريات التربية، ولا عن وزارة التربية، ولا عن الحكومة، وكذلك نتائجها المتمثلة أخيراً بتسجيل المزيد من حالات الانقطاع المدرسي، والتي وصلت إلى الصفوف الانتقالية، وما يقابلها من تعزيز لدور القطاع الخاص في هذا المجال، من خلال المعاهد أو الدورات أو الدروس الخاصة والجلسات الامتحانية!

أما الأكثر بؤساً من كل ذلك، أنه مقابل كل ذلك التردي والتراجع تطالعنا وزارة التربية بنيتها استقطاب مليون متسرب من مرحلة التعليم الأساسي، وهي عاجزة عن الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي، التي وصلت إلى الصفوف الانتقالية، إن لم نقل إنها تشجعها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال استمرارها بنفس النهج اللامبالي والمستهتر بهذا القطاع!

فما يمكن تسجيله، إضافة إلى حال التراجع والترهل في القطاع التعليمي، بنتيجة السياسات التعليمية المتبعة، هو انقطاع وزارة التربية والحكومة عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه هذا القطاع، وتجاه الطلاب والتلاميذ، والمعلمين، والكادر الإداري!

ما يمكن تسجيله إضافة إلى حال التراجع والترهل في القطاع التعليمي هو انقطاع وزارة التربية والحكومة عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه هذا القطاع!

الانقطاع في مدارس البوكمال أيضاً!

سبق أن أشرنا عبر قاسيون إلى الواقع التعليمي في البوكمال، وبأن احتياجات مدارس المدينة، على قلتها، أكبر من أن تحصى، وخاصة على صعيد النقص الكبير بالمدرسين والمعلمين!

وقد بدأ تسرب الطلاب من المدارس بسبب قلة المعلمين، وعدم توفر الكتب المدرسية عند أغلب الطلاب، ناهيك عن عدم جاهزية البنية التحتية في المدارس من مياه الشرب ودورات المياه، حتى أن بعض المدارس بلا أبواب أو شبابيك وبلا وسائل للتدفئة، يضاف إلى ذلك كله النقص في المقاعد المدرسية أيضاً!

كل ما سبق يعتبر من منفرات التعليم، التي تضاف إلى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية السيّئة التي يعاني منها أبناء المدينة، كحال كل السوريين!

فعلى سبيل المثال، وضع الثانوية الصناعية في المدينة، التي لا يوجد بها أية وسيلة من وسائل التدريس، بالإضافة إلى نقص المعلمين، وأصبح طلابها بلا دوام عملياً رغماً عنهم، فترى بعضهم في الشوارع والمقاهي والبيوت لعدم تمكن الثانوية من استقبالهم، وذلك لعدم صلاحيتها أصلاً، نتيجة الدمار والسرقات التي تعرضت لها خلال سني الحرب، حيث لم تتم إعادة تأهيلها كما يجب!

مقابل ذلك، يكاد لا يمر أسبوع إلا ويقوم مدير تربية دير الزور بجولات على مدارس المحافظة وريفها، وهو مشكور على هذا الجهد طبعاً، لكن يبقى السؤال: ماذا حققت هذه الجولات؟!

فإحدى جولاته كانت على المجمع التربوي في البوكمال، واجتماعه مع مدراء المدارس وذوو الشأن فيه، ليقف على احتياجات المدارس ونواقصها!

فماذا قدمت الزيارات والجولات الرسمية المتكررة على مستوى الاحتياجات بشكل فعلي، إلا الوعود الخلبية؟!

وهل قام مدير التربية، وضمن حدود صلاحياته ومسؤولياته، بإعلام وزارته بالنواقص، وبالواقع التعليمي المزري في المحافظة عموماً، وفي البوكمال خصوصاً، وخاصة بما يتعلق بنقص المعلمين؟!

وهل من خطوة إيجابية تجاه القطاع التعليمي في المدينة، بما ينصف الطلاب ويحفظهم من ضياع مستقبلهم، قبل فوات الأوان؟!

نموذج الضرائب في سورية:

لا يوفّر الممسكون بزمام القرار في البلاد فرصة دون محاولة زيادة مصادر الجباية، شرط ألا تمسّ هذه الجباية جيوب كبار الناهبين المتخمين بالثروة الوطنية. فمن اعتبار «النكول عن البيع» عملية بيع واجبة لضريبة البيوع العقارية، إلى رسوم «اقتناء حيوان أليف» وفرض «الفوترة الإلكترونية»، لا تتوقف مخيلة هؤلاء عن ابتداع آليات جديدة لزيادة مقدار الجباية المحصّلة من الناس. فهل عادت هذه الجباية لتخدم مصلحة أكثرية الشعب السوري؟

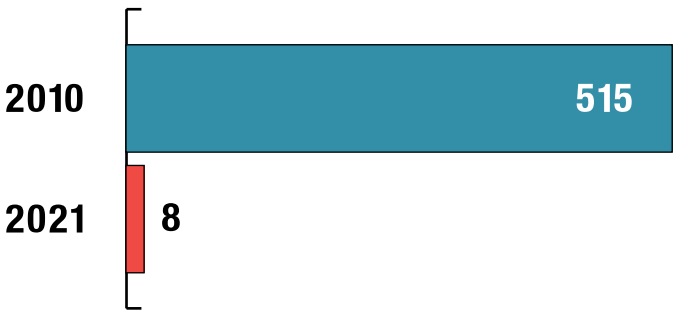

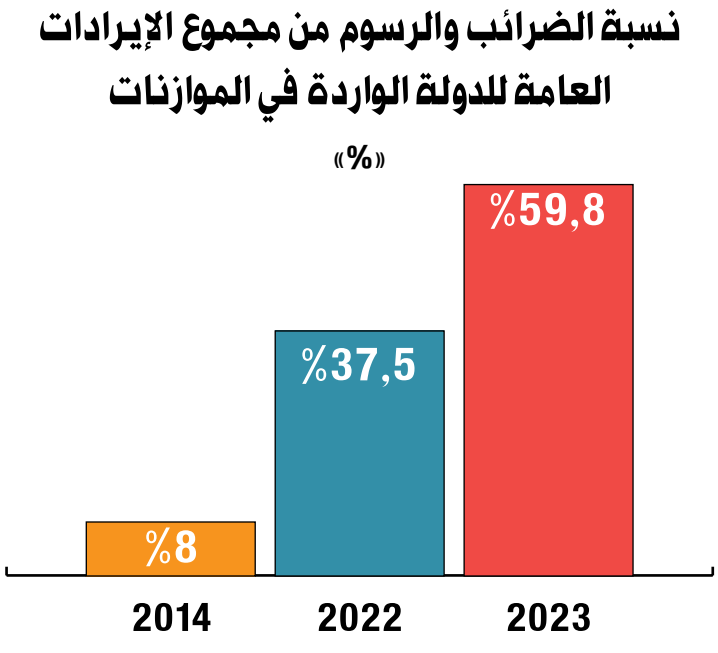

نظرياً يمكن اعتبار الضرائب التي تفرضها الدول على أنواع محددة من الدخل والربح واحدة من طرق توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء

■ قاسيون

نظرياً، يمكن اعتبار الضرائب التي تفرضها الدول على أنواع محددة من الدخل والربح واحدة من طرق توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. حيث يمكن أن تذهب عائدات هذه الضرائب إلى تمويل الدولة لمشاريع جديدة يجري من خلالها دفع النمو الاقتصادي في البلاد وتخفيف وطأة البطالة، أو أن تذهب مثلاً لتمويل الدعم الاجتماعي الذي تخصّصه الدولة لدعم الأجور والتعليم والزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.. وبهذا، يجري نظرياً نقل جزء من الثروة من الأغنياء أصحاب الربح إلى أصحاب الدخل المحدود. لكن هذا أبعد ما يكون عن منظومة الضرائب في سورية التي تثبت الأرقام أن زيادة تحصيلها لم تنعكس بتحسين معيشة أصحاب الأجور في البلاد.

الجباية والتحصيل: ارتفاعات غير مسبوقة خلال بضع سنوات

إلقاء نظرة سريعة على واقع الضرائب في سورية كفيل بإثبات أن أصحاب القرار الفعلي كانوا على الدوام يسيرون في خطين على التوازي: رفع التحصيل الضريبي على ألا يطال فعلياً جيوب الناهبين الكبار من جهة، وسحب الدعم عن مستحقيه تحت حجج العجز المالي من جهة أخرى.

إذا نظرنا إلى نسبة الضرائب والرسوم من مجموع الإيرادات العامة للدولة الواردة في الموازنات، نرى أنها كانت تقارب 8،4% في عام 2014 «حسب موازنة ذلك العام، شكلت الضرائب حوالي 117 مليار ليرة من أصل الإيردات العامة البالغة 1390 مليار ليرة»، أما في موازنة العام الحالي 2022، فقد ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى 24% «حسب الموازنة، كانت الضرائب حوالي 3133 مليار ليرة من أصل الإيردات العامة البالغة 13325 مليار ليرة».

لكن المفاجأة الكبيرة كانت إعلان وزارة المالية أنه من المتوقع أن يصل التحصيل الضريبي إلى حوالي 5000 مليار ليرة سورية في نهاية العام الجاري، وأنه من المخطط أن يصل التحصيل إلى 7000 مليار ليرة سورية في عام 2023.

إذا صحّ هذا الكلام، فإنه يعني أن نسبة

كثرة جباية وسحب للدعم

%59

موازنة العام المقبل 2023 قدّرت الإيرادات بحوالي 11690 مليار ليرة، وهذا يعني أن نسبة الضرائب من الإيرادات العامة للدولة ستصل إلى 59,8% تقريباً!

200 مليون $

قدرت وزارة المالية التهرب الضريبي في بداية العام الجاري بما يقارب 200 مليون دولار، علماً أن الكثير من الجهات تقدره بأعلى من هذا الرقم بكثير

%96,4

الإنفاق على الزراعة، انخفض من 515,432,500 دولار في عام 2010، إلى 18,055,600 دولار في 2021، ما يعني أنه انخفض فعلياً بنسبة 96,4% تقريباً

الإنفاق الحكومي على قطاع الرعاية الصحية

«مليون $»

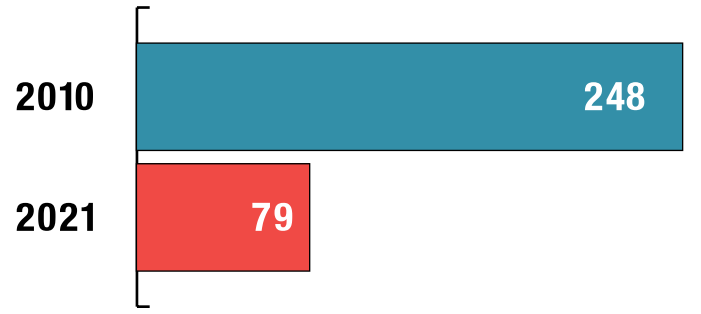

الإنفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم

«مليون $»

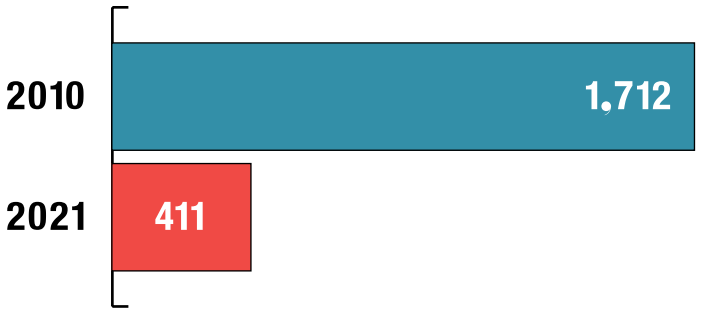

الضرائب والرسوم من الإيرادات العامة للدولة في عام 2022 هي ليست 24%، بل ستصل إلى 37,5% تقريباً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن موازنة العام المقبل 2023 قدّرت الإيرادات العامة بحوالي 11690 مليار ليرة، فإن هذا يعني أن نسبة الضرائب والرسوم من الإيرادات العامة للدولة في العام 2023 ستصل إلى 59,8% تقريباً!

هل زاد الدعم كنتيجة لزيادة الجباية؟

كما قلنا سابقاً، فإن ارتفاع الضرائب بحد ذاته ليس هو المشكلة على الإطلاق، فلو كانت عائدات هذه الضرائب تذهب فعلياً لزيادة الإنفاق والدعم الذي تقدّمه الدولة لرفع سوية المعيشة في البلاد لما كان ليعترض أحد على ذلك، لكن هذا الارتفاع كان يسير بالتوازي مع عمليات تقليص طالت مجمل مطارح الإنفاق والدعم الذي تقدمه الدولة.

على سبيل المثال لا الحصر، وفقاً لتقديرات الموازنات العامة، فقد انخفض الإنفاق على التعليم من 1,712,709,300 دولار أمريكي في عام 2010 إلى 411,104,414 دولار في 2021، أي أن التقلص فاق نسبة 75,9%. وكذلك الحال بالنسبة إلى الإنفاق على الصحة التي انخفضت من 248,640,434 دولار في 2010 إلى 79,058,690 في 2021، وبنسبة انخفاض بلغت 68,2%. أما الإنفاق على الزراعة، فقد انخفض من 515,432,500 دولار في عام 2010، إلى 18,055,600 دولار في 2021، ما يعني أنه انخفض فعلياً بنسبة 96,4% تقريباً!

يجري ذلك في ظل مفارقات مثيرة للانتباه، مثل أن ضريبة الرواتب والأجور في البلاد – والتي تطال أكثرية الناس– تصل إلى حوالي 18% من الدخل، أما ضريبة الأرباح التي تدفعها شركتا الاتصالات فإنها عند حدود 14% وهنالك من ينادي باستمرار بمنح المزيد من التخفيضات الضريبية للشركتين ومثيلاتهما!

تذهب الضرائب لتأمين موارد إضافية إلى جيوب كبار الفاسدين مجدداً عبر أقنية وشرايين الفساد والتسهيلات والقروض التمييزية

من أين يمكن تأمين إيرادات للدولة؟

صحيح أن هنالك ضرائب مرتفعة على بعض قطاعات الإنتاج، وتحديداً على بعض القطاعات الصناعية، إلا أن هنالك الكثير من المطارح التي تتمتع بالإعفاءات الضريبية أو بالتخفيضات والامتيازات دون وجه حق، وهؤلاء ممن يمكن تسميتهم بأصحاب الحظوة القادرين على تكييف كل القوانين والتشريعات في البلاد مع مصالحهم الخاصة، رغم أنهم الأكثر احتكاراً للثروة.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير من البراهين لإثبات أن الضرائب المرتفعة لا تطال كل أصحاب الربح الكبار فعلياً، هذا عدا عن التهرب الضريبي الذي قدّرته وزارة المالية في بداية العام الجاري بما يقارب 200 مليون دولار، علماً أن الكثير من الجهات تقدر التهرب الفعلي بأعلى من هذا الرقم بكثير، هذا إن لم نتحدث عن أن كبار الفاسدين في البلاد يكدسون أرباحاً غير قانونية ناتجة عن التجارة بالاقتصاد الأسود وهي مواضع ربح محصنة من الضرائب بشكل بديهي.

عندما لا تلعبُ الضريبة دورها في نقل جزء من الثروة من الأغنياء للفقراء، فإنها تفعل العكس من ذلك، أي أنها تتحوّل إلى طريقة لتأمين موارد إضافية ستذهب إلى جيوب كبار الفاسدين مجدداً عبر أقنية وشرايين الفساد المتعددة والتسهيلات والقروض التمييزية. ومع هذه الدورة اللامنتهية، لن يوفر المسؤولون فرصة لتذكيرنا في كل مناسبة بالعجز المالي للموازنة، وبضرورة زيادة الإيرادات الضريبية، متجاهلين أن أكبر مصدر متاح للإيرادات وهو جيوب الكبار المتربحين على حساب عذابات السوريين.

فول الصويا كمثال على فشل رأسمالية الغذاء

قام وانغ شاو غوانغ بإعداد دراسة هامة عن زراعة فول الصويا والاحتكار الرأسمالي لزراعتها وإنتاجها وبيعها، وكانت النتيجة كارثية بالنسبة للطبيعة والبشر الذين يعتمدون عليه كمصدر للغذاء والبروتينات، أو العاملين فيه. إليكم أبرز ما جاء في الدراسة.

■ وانغ شاو غوانغ
ترجمة: قاسيون

كانت الصين حتّى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتج لفول الصويا في العالم. ثمّ منذ الأربعينيات هيمنت الولايات المتحدة على إنتاج فول الصويا، حيث كانت تنتج في 1961 نسبة 68,7% من الإنتاج العالمي، لتتلوها الصين بنسبة 23,3%. ثمّ في 1974 و1998 تخطت كلّ من البرازيل والأرجنتين الصين في الإنتاج، ثمّ في 2002 تخطيتا معاً الولايات المتحدة. يتركز الإنتاج اليوم في هذه الدول الأربع بنسب تقريبية: 35% الولايات المتحدة، 34% البرازيل، 11% الأرجنتين، 5% الصين.

السبب في هذا التحوّل، هو تدخل رأس المال الذي وجد في فول الصويا سلعة مربحة تتوافق مع الزراعة المكثفة الرأسمالية واسعة النطاق. سلسلة الإنتاج والإمداد والتوزيع لهذه السلعة، بدءاً من الاستثمار الرأسمالي في الزراعة، ووصولاً إلى التجارة والمعالجة والاستهلاك، هي سلسلة متعددة الطبقات ومعقدة بشكل متزايد.

من يسيطر على سلسلة التوريد؟

رأس المال هو العامل الرئيسي الذي يغذي تكامل إنتاج فول الصويا العالمي وتوريده وتسويقه. مع تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في كلّ عقدة من السلسلة، فهي تأكل أعلاها وأسفلها ولا تترك أيّة عقدة في سلسلة الإنتاج والإمداد والتسويق دون أن تزيد أرباحها منها. في سوق التمويل العالمي، يشترك بشكل متزايد المستثمرون ذوي الجيوب العميقة الذين لديهم قدرة الوصول إلى تريليونات الدولارات في ثوان، سعياً وراء عوائد أعلى وأسرع. باستخدام هذه الاستثمارات، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء شركات محلية على طول العالم، تستحوذ فيها على الشركات المحلية الأضعف، أو حتّى الشركات المنافسة القوية.

لا يمكن للشركات العادية، ولا حتّى لبعض الدول ذات الاقتصادات الضعيفة والمتوسطة، أن تواجه هذا الكمّ الهائل من التمويل، فلا يكون لديها خيار سوى الوقوع ضحيّة للسيطرة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، التي باتت تسيطر على جميع عقد السلسلة «البذور، المبيدات الحشرية، المسمدات، التعديل الوراثي، التجارة، المعالجة، التوزيع، البيع بالتجزئة».

هناك أربع شركات: ADM, Bunge, Cargill, Louis Dreyfus معروفة باسم «ABCD» تسيطر على 80% من تجارة الحبوب العالمية، وعلى 90% من تجارة فول الصويا. التحالف الاحتكاري الأفقي والتواطؤ بين هذه الشركات ولاعبين آخرين أمر شائع الحدوث، حيث تتكوّن تحالفاتها الاستراتيجية من شبكة محكمة للغاية من العلاقات التعاقدية من أجل زيادة سيطرتها على جميع قطاعات إنتاج فول الصويا. من الأمثلة على ذلك: التعاون بين شركة ADM وشركة الصناعات الكيماوية الزراعية من مجموعة نوفارتيس/ سينغينتا. والمشروع المشترك بين كارغيل ومونسانتو للمبيدات: رينسين. تسيطر هذه الشركات بتحالفاتها على منشآت التسليم والمعالجة العالمية بحيث تضمن استخدام المنتجين ما يطلق عليه: «أسواق المصب». وتسيطر عبر تحالفها مع ما يسمى «شركاء المنبع» على فلاحي فول الصويا والمواد الأولية اللازمة لهم. لا توجد ضمن هذه التحالفات أسواق مفتوحة أو منافسة حقيقية، وبالتالي، هناك تحكم كامل في عملية التسعير.

نمت مزارع الصويا الجديدة لتكون مساحتها في الغالب عشرة آلاف إلى خمسين ألف هكتار يعني هذا مزيداً من الاستغلال ومزيداً من البطالة

تشير أحدث البيانات إلى أنّه في عام 2021، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لتجار الحبوب الدوليين الأربعة الرئيسيين ما يقرب من 330 مليار دولار. حيث حققت ADM أرباحاً تقرب من 85,249 مليار دولار، وهي الأفضل لها في 120 عام، بينما حققت كلّ من Bunge و Louis Dreyfusأرباح عام واحد أعلى بنسبة 80% بالمقارنة مع العام الذي سبقه 2020، لتحقق Cargill أرباحاً وصلت إلى 134,4 مليار دولار، أي بنمو قدره 64% عن أرباح العام الذي سبقه، وهي الأعلى في 156 عام.

التحكم في الإنتاج العالمي

لا تشارك هذه الشركات في زراعة فول الصويا بشكل مباشر، لكنّها تتحكم في إنتاجه في أمريكا الشمالية والجنوبية، من خلال السيطرة على قروض الإنتاج وبناء مرافق النقل وما إلى ذلك، بحيث يتعيّن على مزارعي فول الصويا سداد أموالهم. تشتري الشركات فول الصويا بأسعار منخفضة إلى حد ما، ثم تعيد بيعه في أسواق العقود الآجلة الدولية بالأسعار التي تراها مناسبة. لديهم- في حال واجهوا منافسين محتملين- قدرة على إغراق السوق العالمية بشكل مصطنع بالمنتجات منخفضة السعر.

كما تتمتع الشركات المسيطرة بميزة أخرى، هي حيازة البيانات ومعالجتها، حيث تسيطر في كلّ ركن من العالم على وكالات مكرسة لجمع بيانات السوق، ويتمّ إرسالها إلى مقر الشركة ليتم فرزها وتحليلها بواسطة المختصين، لدعم قرارات البيع والشراء في سوق العقود الآجلة الدولية، لتحقيق أعلى فارق بين سعر الشراء وسعر البيع. أظهرت عدّة دراسات هامة تزايد الفرق بين سعر الشراء والبيع بشكل مستمر. في 1997 قدرت دراسة للبنك الدولي أنّ الفارق كان يصل إلى 100 مليار دولار سنوياً. وفي دراسة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2002 تم تأكيد الازدياد المستمر لهذا الفارق منذ الثمانينيات.

تعني إدامة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على زراعة فول الصويا «والغذاء عموماً» ازدياد الزراعة المكثفة المعتمدة على رأس المال، التي تؤدي إلى مشاكل بيئية، مثل: تعطيل التركيب الميكروبي الطبيعي للتربة والتسبب في تآكلها، الأمر الذي يحدث بشكل خاص في المناطق التي تعتمد بشكل مفرط على الكيماويات الزراعية. الأمر الأكثر إثارة للرعب أنّ النمو السريع لإنتاج فول الصويا في البرازيل أصبح أحد الأسباب الرئيسية في إزالة الغابات على نطاق واسع، وحرق غابات الأمازون المطيرة. كانت مساحة الغابات التي دمرت في العقد 1990 إلى 2000 وحده، ضعف مساحة الأراضي البرتغالية. أدى فقدان الغابة إلى إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون كانت محتجزة في الغطاء النباتي والتربة، ما حوّل رئة الأرض إلى مطلق للكربون، ما حوّل البرازيل إلى واحدة من أكثر الدول تسبباً بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

المشكلة الأخرى، هي انتقال ملكية الأراضي إلى الشركات الأصلية أو المحلية التابعة لها، وحرمان الغالبية العظمى غير القادرين على تحمل تكاليف المكننة ومدخلات الإنتاج إلى الخروج من السوق. في البرازيل والأرجنتين تمّ إنتاج فول الصويا في البدء في مزارع عائلية صغيرة تتراوح ما بين 5 إلى 50 هكتار. لكن فيما بعد نمت مزارع الصويا الجديدة لتكون مساحتها في الغالب عشرة آلاف إلى خمسين ألف هكتار. يعني هذا مزيداً من الاستغلال ومزيداً من البطالة، كمثال: توظف المزارع الصغرى في الأرجنتين عاملاً واحداً لكل 8 هكتارات، بينما توظف المزارع الكبرى عاملاً واحداً لكل 200 هكتار.

■ بتصرّف عن:
by Dominated Game Soybean a In Wins One No ,Capital

موسم الذرة.. عبرة وعِظة للمزارعين!

بدأ موسم حصاد الذرة الصفراء، وبتوقعات إنتاجية عالية لم يسبق لها مثيل منذ ما قبل سنوات انفجار الأزمة السورية، حيث قُدرتْ المؤسسة العامة للأعلاف إنتاج المساحات المزروعة بالذرة لهذا العام بحدود 500 ألف طن، بالإضافة إلى ما توفره هذه المادة من مجموع خضري يقدر بنحو مليون و500 ألف طن.

■ عبير حداد

هذا الإنتاج بمجموعه يغطي بحسب تقديرات رسمية نسبة تتراوح بين 70 –80٪ من المادة العلفية اللازمة لتغذية قطيع الثروة الحيوانية...

فما الأسباب التي أدت إلى إقبال المزارعين على زيادة هذه الزراعة، وفي هذا الوقت بالتحديد، مقارنة بغيرها من الزراعات الأخرى، بل ومثيلاتها من الزراعات خلال السنوات السابقة؟ على اعتبار أن الذرة الصفراء تعد من المحاصيل الاستراتيجية الأساسية بعد القمح والقطن على مستوى القطر..

وهل كان الاهتمام الرسمي بالمحصول لتعزيز إنتاجه أم لتقويضه؟!

تفاصيل رسمية

بحسب التصريحات الرسمية، تمت زراعة 55 ألف هكتار من الذرة الصفراء لهذا العام، وقُدرَ حجم الإنتاج بنحو 500 ألف طن من حبوب الذرة الصفراء، وهو إنتاج وفير ومفاجئ لوزارة الزراعة!

فبحسب تصريحات رسمية لمدير مؤسسة الأعلاف، فإن المساحات المزروعة لهذا العام تقدر بنصف المساحات التي كانت تزرع قبل سنوات الأزمة، وعلى الرغم من ذلك كان إنتاجها وفيراً بشكل كبير، إذا ما قُرِنَ بحجم الإنتاج خلال تلك السنوات، والذي بلغ 100 ألف طن حينها.

أما عن السبب، فقد أكد مدير المؤسسة العامة للأعلاف: أن ذلك كان نتيجة لاستخدام أصناف محسنة وذات إنتاجية عالية، وهذا الإنتاج حقيقة إذا اعتمدنا على هذه المقارنة فهو وفير جداً!

فهل كان ذلك فقط نتيجة لاستخدام أصناف محسنة، كما صرح مدير المؤسسة العامة للأعلاف؟

من المؤكد، أن ذلك كان أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنتاجية، ولكن هناك عدة أسباب أكثر مباشرة وأهمية، أدت إلى هذا الكم الوفير من الإنتاج مقارنة مع السنوات السابقة...

إقبال مرتبط بمصلحة المزارع المباشرة

للمزارع حسابات يقوم بها عند زراعة موسم ما، فإذا لم يجنِ منه ما يسد تكاليف إنتاجه، بالإضافة لهامش ربح مرضٍ له، فإنه من المؤكد سيستبدله بنوعية أخرى أكثر إنتاجية، وأقل كلفة وأكثر ربحية، وهذا منطقي فهو بنهاية المطاف كما غيره من المواطنين لديه مسؤوليات وواجبات يقوم بها اتجاه أسرته، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة الكبير...

فزيادة مساحة الأراضي المزروعة بالذرة الصفراء في كافة محافظات زراعتها لهذا العام كان ملحوظاً، بل وفاقت الخطة المقررة من قبل وزارة الزراعة، ولهذا الإقبال الكبير من قبل المزارعين أسباب عدة.

فكما ذكرنا أعلاه فإن حسابات المزارع للموسم «الريع الذي يغطي تكاليف المعيشة» هو أحد الأسباب الرئيسية للإقبال، أو الإقلاع عن زراعة محصول ما من المحاصيل، فتتم دراسة الدورة الإنتاجية للموسم بدءاً من كمية استهلاكه من المبيدات والسماد بالإضافة لكمية المحروقات اللازمة لعملية السقاية، والمدة الزمنية اللازمة لاسترجاع تكاليف إنتاجه وجني محصوله.

فهذا بات ضروري جداً مع ما فرضه الواقع الزراعي المزري على الفلاح، والمرتبط بشح الدعم الحكومي على الزراعة، الذي اقترب من انعدامه، وتحمل المزارع تكاليف تأمين كافة مستلزمات الإنتاج عبر السوق السوداء، كبديل اضطراري لاستمرار عملية الزراعة، وبكلف خيالية، وأضف إلى ذلك العوامل المناخية القاسية، كالجفاف وقلة الأمطار وانخفاض نسبة مياه الأنهار والآبار التي يعتمد عليها المزارع للسقاية...

كل تلك الأسباب مجتمعة دفعت بالمزارع إلى زيادة الإقبال على زراعة الذرة الصفراء، وعلى حساب مساحات لزراعات أخرى ربما!

فالذرة تعود بأرباح أفضل من بعض المواسم، كالقمح والقطن، مقارنة مع كلف الإنتاج للأنواع المذكورة، من حيث استهلاكها للسماد والمحروقات، ولكونها لا تحتاج إلى كميات سقاية كبيرة، والأهم من ذلك، سرعة إنتاجها، حيث يمكن جني المحصول عدة مرات وخلال فترة زراعتها المحددة بـ 3 أشهر...

كما أن ارتفاع أسعار الذرة الصفراء، باعتباره من المحاصيل العلفية التي زاد الطلب عليها، بات أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت المزارع يقبل على هذا النوع من الزراعة، فهو أكثر ربحاً من غيره من المحاصيل، بالإضافة إلى تأمين حاجته الخاصة منه، وخاصة كأعلاف لماشيته، في ظل الارتفاع الكبير بأسعار الأعلاف، والمتزامن مع ندرة المراعي المرتبط بعوامل الطبيعة...

أما الأهم من كل ذلك، فهي الحرية النسبية للمزارع بالتصرف بإنتاجه، فلا سعر رسمي مركزي مفروض عليه عنوة بعيداً عن التكاليف الفعلية لإنتاجه، ولا إلزام بتسليم محصوله إلى مؤسسة الأعلاف وفقاً لهذا السعر.

كل تلك الأسباب أدت بجوهرها إلى هذا الإنتاج الوفير، رغم تقلص الدعم الحكومي للزراعة، وبعيداً عن تغني الوزارة بتنفيذ خططها الزراعية!

منغصات لا بد منها!

كما اعتاد المزارع بمواسمه المختلفة، فحلقة الإنتاج بسيرورتها لا بد أن تضر بصالحه على طول الخط، وفقاً للوقائع، حيث لا بد من وجود منغصات ومعيقات مبتكرة، بشكل أو بآخر، بالقدر الذي يخدم مصالح طبقة الفساد والنهب...

فقد تم تحديد سعر شراء كيلو الذرة الصفراء المجففة حصراً من قبل المؤسسة العامة للأعلاف بمبلغ 1800 ليرة، بالإضافة لدعم قدرة 200 ليرة، وبهذا يكون سعر الكيلو محدد بـ 2000 ليرة، أي أن سعر الطن الواحد 2 مليون ليرة، وبهذا الخصوص تم تحديد مواصفات محددة لشراء الذرة ووفقاً لبعض الشروط، من حيث درجة الرطوبة وما يرافقها من حسم على السعر أو الرفض، والوزن النوعي الذي يحدد القبول أو تخفيض السعر أو الرفض، ونسبة الشوائب والأجرام وما يرافقها أيضاً من حسم على السعر!

أما الشرط الأساسي لاستلام الذرة على أن تكون مجففة حصراً، فقد كان أحد الشروط التعجيزية للمزارعين، نظراً لقلة المجففات المتوفرة في المحافظات، ولتحملهم تكاليف نقلها، والوقت الضائع للانتظار أمام مراكز التجفيف، بحال كان هناك إمكانية متاحة لهذه الرفاهية!

فغالبية المزارعين لجأوا إلى طرق التجفيف التقليدية، كنشرها على الأسطحة وفي البيادر، والتي لا تخلو من المتاعب الكثيرة، خصوصاً أن فترة التجفيف هذه ترافقت مع هطولات مطرية والكميات المنتجة كبيرة، وهذا بدوره يقلل من نسب إمكانية استلامها وفق الشروط التي وضعتها المؤسسة، وهذه الأخيرة تؤكد حسن نيتها واستعدادها لاستلام كامل الكميات لهذا الموسم، ولكن شريطة أن تحقق المواصفات الموضوعة...!

وكأن السعر والمواصفة والشروط تم وضعها للضغط على المزارع بما يحقق مصالح التجار، بعيداً عن مصالح المزارع ومصلحة مؤسسة الأعلاف معاً!

فتلك الشروط التعجيزية دفعت المزارع إلى بيع ما يفيض عن حاجته للتجار بأسعار مخفضة عما وضعته المؤسسة من سعر، وفي نهاية الأمر لم يصل إلى مؤسسة الأعلاف سوى القليل من الكميات المنتجة، وبالتالي، لا بديل عن استمرار عمليات استيراد الأعلاف لتغطية الحاجة!

وكأن السعر والمواصفة والشروط تم وضعها للضغط على المزارع بما يحقق مصالح التجار بعيداً عن مصالح المزارع ومصلحة مؤسسة الأعلاف معاً!

تعطيل لمصلحة الفساد!

لا شك أن هناك أهمية كبيرة لتنفيذ مشاريع إقامة المجففات وتوفيرها بالسرعة القصوى، فماذا يعني عدم إيجاد حل جذري وسريع لمشكلة عدم توفر مراكز تجفيف في المحافظات، وترك حل المشكلة عبر فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص، مع تقديم الكثير من التسهيلات له، والتي وصلت بآخر ما حرر إلى تقديم الأرض للمستثمر المحظي!

فمع علم الجهات المعنية بتفاقم المشكلة، يتم التمسك بشرط استلام الذرة من المزارعين مجففة حصراً، عوضاً عن استلامها وتجفيفها من قبل الجهات المعنية!

فدعم محصول الذرة الصفراء، وتوفير كافة السبل لإنجاحه، وخاصة بعد أن ثبت بالدليل القاطع، أن إنتاجه يمكن أن يكون وفيراً، يوفر على خزينة الدولة مليارات الليرات سنوياً، نظراً لارتفاع فاتورة استيراد المواد العلفية، مما يحدّ من استنزاف القطع الأجنبي!

ليس ذلك فحسب، بل وما سيوفره المحصول، في حال تم تقديم الدعم الحقيقي، من الناحيتين الغذائية والصناعية، فاستخداماته عديدة ومتنوعة.

فالذرة تستخدم كدقيق يدخل في صناعة الخبز والحلويات، بالإضافة لأهميته في استخراج زيت الذرة، وما سيوفره للاستهلاك المحلي بديلاً عن استيراد زيت الذرة بكلفه المرتفعة، ناهيك عن استخدام دقيق الذرة في صناعة النشاء والكحول والمُحليات الصناعية، بالإضافة إلى صناعة الصمغ، والبلاستيك والورق... أي ما يمكن أن يحققه المحصول من قيمة مضافة من خلال تصنيعه، مع ما يؤمنه ذلك من تشغيل أيد عاملة إضافية..

ولعل استمرار تعطيل إقامة المجففات، مع وضع شروط تعجيزية لاستلام المحصول، ليست سوى محاولة لوضع المزارع تحت ضغط الأمر الواقع لاستنزافه، ودفعه للإقلاع عن زراعة هذا المحصول، كما غيره من المحاصيل، وكل ذلك في سبيل استمرار عمليات الاستيراد التي تخدم مصالح القائمين على إدارة غرفة عمليات الاستيراد والتصدير وسماسرتها، ومع استمرار الوضع على ما هو عليه من ترد واستنزاف!

فهل سيعاود المزارع الكرة مرة أخرى بهذا المحصول، أم أن الموسم الحالي سيكون عبرة وعظة للمواسم القادمة؟!

تاريخ إسالة الغازات مثالاً لديالكتيك الحقيقة النسبية والمطلقة

كتب إنجلس عام 1885 أنّ «تقدّم العلوم الطبيعية النظرية» والثورة التي تشهدها تدفع «حتى أكثر التجريبيين تشدداً للإدراك المتزايد للطابع الديالكتيكي لعمليات الطبيعة». ومن الأمثلة العديدة على ذلك، ذكر: «التوصل إلى تحويل آخر الغازات «الحقيقية» إلى سوائل»، وإمكانية تحويل المادة إلى وضع «لا يمكن فيه التمييز بين الشكل السائل والشكل الغازي» بحيث فقدت حالات تجميع المادة «البقية الباقية من طبيعتها المطلقة السابقة». وبالفعل يشهد على ذلك تاريخ تحويل الغازات إلى سوائل منذ فاراداي وحتى إسالة الغاز الطبيعي، واستخدام الهيدروجين والأوكسجين السائلَين وقوداً لصواريخ الفضاء.

■ د. اسامة دليقان

الغاز الحقيقي والغاز المثالي

في القرن 19، وبجهود فيزيائيين مثل بولتزمان وكلاوزيوس وماكسويل، ظهرت «النظرية الحركية الجزيئية للغازات» لتفسير المشاهدات التجريبية التي قادت لمفهوم وقانون «الغاز المثالي» مفترضةً عدة شروط له، أبرزها اثنان: إهمال حجم جزيئاته «كأنه صفر»، وإهمال كلّ تجاذب أو تفاعل بين جزيئاته. فصيغ «قانون الغاز المثالي» كعلاقة تربط بين ضغطه P وحجمه V ودرجة حرارته T وكمّيته n وفق الصيغة PV = nRT حيث R ثابت التناسب.

ولكنّ جميع الغازات في الطبيعة «حقيقية» وسلوكها لا ينطبق على «الغاز المثالي»، بل يقترب منه ويتماشى مع قانونه. ومن هنا فائدته للتنبؤ بالسلوك التقريبي للغازات الحقيقية، عندما نقبل بإهمال حجم جزيئاتها بالنسبة للحجم الأكبر منها بكثير للحيّز الذي تنتشر فيه، وإهمال قوى التجاذب بين جزيئاتها المتباعدة بمسافات كبيرة عن بعضها بالنسبة لحجم الجزيئات. وأدرك إنجلس أهمّية هذا القانون كأحد درجات الحقيقة النسبية، عندما تحدث في «ضدّ دوهرنغ»، الفصل العاشر بعنوان «الأخلاق والقانون. حقائق أبدية» عن: «قانونَ بُويْل المعروف الذي يقضي بأنّ حجم الغاز في ظلّ الحرارة الثابتة يتناسب تناسباً عكسياً مع الضغط الذي يقع على الغاز»، ملاحظاً بأنّ العالم رينيو «وجد هذا القانون غير سليم بالنسبة لبعض الحالات»، وأنّه لو اتبع رينيو فلسفةَ دوهرنغ لكان عليه أنْ يعلن: «قانون بويل متغيّر، وبالتالي فهو ليس بحقيقة أصيلة، وهذا يعني أنه بشكل عام ليس حقيقة، ويعني أنه خطأ». ولكن كما تابع إنجلس: «كان رينيو سيقعُ بذلك في خطأ أكبر بكثير من الخطأ الذي يتضمّنُه قانونُ بويل؛ وفي كومة الأخطاء كانت ستضيعُ بذرةُ الحقيقة التي وجَدَها».

تجريد أقلّ: حقيقة نسبيّة أدقّ

يشتد انحراف الغازات الحقيقية عن قانون «الغاز المثالي» كلما أُخضعت لضغوط عالية جداً أو للتبريد الشديد، وكلما اقتربتْ من شروط تحوّلها إلى سوائل. ولدراسة هذه الانحرافات الواقعية قام عالم الفيزياء الهولندي يوهانس فان دير فالس van der Waals، عام 1873 بصياغة «معادلة حالة» تنطبق على كلّ من الغازات والسوائل «فنال نوبل للفيزياء عام 1910»، وأكّد أنّ جزيئات الغاز بالواقع تتجاذب وحجمها غير صفريّ، وهي عوامل كانت فرضية «الغاز المثالي» قد تجرّدت عنها وأهملتها. فعدّل فانديرفالس صيغة القانون مُدخلاً ثابتَي تصحيح مستنتجَين من التجارب، ويختلفان من غاز لآخر، وهما: a لأخذ قوى التجاذب هذه بالاعتبار، وb لأخذ الحجم الفعلي للجزيئات بالاعتبار، فاتخذت صيغة القانون على يديه شكلاً أعقد ولكنْ أقلّ تجريداً من قانون الغاز المثالي، أيْ إنه صار يعبّر عن حقيقة نسبيّة أدقّ وأقرب إلى الواقع.

إسالة الغازات

لو اقتصر العلم على مفهوم «الغاز المثالي» وقانونه، لما تنبأ بإمكانية تحويل الغازات الحقيقية إلى حالتها السائلة، ولكن تم اكتشاف خاصيّتين مهمّتين: «درجة الحرارة الحرجة» التي عندها أو أعلى منها لا يمكن لأيّ ضغط، مهما كان كبيراً، أن يسيّل الغاز، و«الضغط الحرج» الذي هو الحد الأدنى من الضغط المطلوب لتسييل الغاز عند درجة الحرارة الحرجة. هذه الحدود الحرجة هي عملياً «عَتَبات»، أو بلغة الفلسفة كما سمّاها هيغل، وعلى إثره إنجلس وماركس: «نقاط عُقَديّة» للتحوّل الديالكتيكي للتغيّرات الكمّية إلى نوعية وبالعكس، ارتباطاً بمفهوم «المقياس» كوحدة للكمّ والكيف.

واستطاع العالم الإنكليزي مايكل فاراداي «1791–1867» في أوائل العقد الثاني من القرن 19، وبالضغط وحده، إسالة غازات لا تتطلّب برودة شديدة لإسالتها، كالكلور وكبريتيد الهيدروجين وبروميد الهيدروجين وCO2.

ثم جاء الإيرلندي توماس أندروس «1813–1885»، أواخر العقد السابع من القرن 19، فاستعمل ثاني أوكسيد الكربون ليثبت بأنّه فوق درجة حرارته الحرجة «31 مئوية» لا يمكن إسالته بالضغط لوحده. فأوحى له هذا المثال بفرضية أنّه إذا خفّضنا درجة الحرارة على نحوٍ كافٍ، تصبح إسالة أيّ غاز ممكنة، والتي تمّ لاحقاً البرهان على صحّتها بوساطة العالِم كايتيه.

يستفيد العِلم من بذور الحقيقة في كلّ حقيقة نسبية للتقدّم إلى حقائق نسبية أعلى «أدقّ وأقرب للواقع»

الصناعة الرأسمالية وإسالة الغازات

كان الفيزيائي الفرنسي لويس بول كايتيه «1832–1913» ابناً لصاحب مصانع حديد، واهتم بدراسة خواص الغازات عموماً انطلاقاً من اهتمامه بدراسة «غاز الأفران العالية» المستعمل لصهر المعادن «وهذا الغاز ناتج ثانوي من إرجاع خام الحديد إلى حديد معدني بواسطة فحم الكوك، ويتكون بشكلٍ رئيسي من N2 وCO2». وحتى ذلك الوقت كانت تبوء بالفشل جميع محاولات إسالة بعض الغازات «مثل الهيدروجين والنتروجين والأوكسجين» مما دفع لاعتقاد خاطئ بأنها «غازات أبديّة». ولكن بفضل تعرّف كايتيه على عمل أندروس المتعلق بدرجة الحرارة الحرجة، أوحى له ذلك بالحاجة لمزيد من التبريد والضغط للنجاح بإسالة بقية الغازات، فاستعمل كايتيه تأثير جول–طومسون «وهو أنّ الغاز يَبرُد أثناء تمدُّده الناجم عن تَحرُّره من ضغط عالٍ كان مطبَّقاً عليه» فنجح عام 1878 بإسالة هذه الغازات التي كانت تُعتبَر فيما سبق «أبديّة». وبشكل مشترك ومتزامن تقريباً مع كايتيه يُنسَب أيضاً إلى الفيزيائي السويسري راؤول–بيير بيكتيه «1846–1929» الفضلُ في أوّل إنتاجٍ للأوكسجين السائل عام 1877 «تحت 320 ضغطاً جوّياً و140 درجة تحت الصفر».

اطّلع عالم الكيمياء الروسي ديمتري مندلييف على تجارب هذين العالمين وتنبّأ بإمكانية إسالة الهيدروجين، حيث كتب: «نقطة الغليان المطلقة للهيدروجين وللغازات المشابهة له تقع أخفض بكثير من درجة الحرارة العادية، أيْ إنّ إسالة هذا الغاز غير ممكنة إلا بدرجات حرارة منخفضة جداً وضغوط عظيمة. وقد تمّ التحقق من هذه النتيجة عام 1879 بتجارب بيكيتيه وكاليتيه».

وهكذا أخذ يتناقص شيئاً فشيئاً عدد الغازات المعروفة التي لم يتم النجاح بإسالتها بعد، حتى لم يتبقَّ سوى الغازَين الأصعب إسالةً لأنهما يملكان أدنى درجات الحرارة الحرجة وهما: الهيدروجين «239,7 درجة مئوية تحت الصفر»، والهيليوم «سالب 267,7 مئوية». فأُسيلَ الهيدروجين عام 1898 على يد الإسكتلندي جيمس ديوار «1842–1923»، الذي حوّله إلى هيدروجين صلب أيضاً عام 1899. أمّا الهيليوم «الذي اكتُشف على كوكبنا عام 1895 بعد أن كان يُعتقَد أنه خاصّ بالشمس» فقد نجحت إسالته عام 1908 على يد الهولندي هايكه كامرلينغ–أونز «1853–1926» الذي نال جائزة نوبل 1913.

وللغازات المسالة تطبيقات كثيرة، منها إنتاج الغاز الطبيعي المسال «بالتبريد إلى سالب 162 درجة مئوية تقريباً تحت الضغط الجوي النظامي»، والآزوت لتطبيقات بيولوجية وطبية وجراحية وغيرها «يكون سائلاً بين الدرجتين 196 و210 تحت الصفر». كما يستخدم اليوم الهيدروجين والأوكسجين السائلَين وقوداً لبعض محركات دفع الصواريخ الفضائية.

■ المصادر:
1– فريدريك إنجلس، «ضدّ دوهرنغ» «مقدّمة الطبعة الثانية، والفصل العاشر». 2– مندلييف «أسس الكيمياء»، ترجمة جورج كامينسكي الإنكليزية للطبعة الروسية الخامسة «لونغمانس وغرين، لندن ونيويورك 1891، ص131–136». 3– كتاب الكيمياء العامة بتحرير زومدال وديكوستي «2019». 4– قاموس كمبريدج للعلماء «2002». 5– موقع «الموسوعة» لجامعتَي أوكسفورد وكولومبيا.

القمة الفرنكوفونية في قاع التاريخ

عُقدت القمة الفرنكوفونية الـ 18 يومي 19 و20 من تشرين الثاني في المدينة التونسية جربة، لكن خلف الأخبار المتداولة عن نجاح القمة شكلاً من الناحية التنظيمية ومضموناً بما تم مناقشته والإعلان عنه ثقافياً وسياسياً، أظهرت القمة بشكل واضح حالة تراجعٍ بدورها وأثرها.

■ يزن بوظو

ما هي الفرنكوفونية؟

تقيم المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية «الفرنكوفونية» قمةً كل سنتين منذ عام 1986 وهي تضم اليوم 58 دولة عضواً و26 دولة مراقبة، علماً أن نشأة المنظمة تعود لشهر آذار من عام 1970، بينما ظهر مصطلح «الفرنكوفونية» لأول مرة في عام 1880، أي في فترة ذروة الاستعمار الفرنسي، بدلالة الدول التي جرى استعمارها، وتعلّمت شعوبها اللغة والثقافة وطريقة التفكير والعيش الفرنسية، ليختزل هذا المصطلح الطبيعة والأهداف الاستعمارية لفرنسا حتى اليوم.

على الرغم من مناقشتها للأوضاع والتطورات السياسية دولياً في جربة، إلا أن مهمة المنظمة الفرنكوفونية وقممها ترتكز على تعزيز الجوانب الثقافية واللغوية الفرنسية في المستعمرات السابقة، بمختلف الأشكال والأدوات الفنية والرياضية والتعليمية والإبداعية والخ، بما يعنيه ذلك من نفوذ وتدخل سياسي فرنسي بهذه البلدان، وبمعنى آخر، كانت ولا تزال الفرنكوفونية تمثل واحدة من الأدوات الفرنسية لإدامة تبعية المستعمرات السابقة لفرنسا وتحديداً الإفريقية منها.

تراجع فرنسي

تدل جميع المؤشرات على تراجع النفوذ الثقافي الفرنسي واللغوي في مستعمراتها السابقة، سواء لصالح اللغة والثقافة الإنكليزية خلال العقود السابقة، أو لصالح الثقافات المحلية بتعزيزها وتمكينها داخل هذه البلدان، وقد اعترف بذلك صراحةً الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال قمة جربة، حيث أعلن أن اللغة الفرنسية قد تراجعت لدى الشعوب «المغاربية» والإفريقية على عكس ما كانت عليه الحال قبل 20 أو 30 عاماً، معتبراً أن القمة الفرنكوفونية يجب أن تحمل مشروعاً لاستعادة مكانة اللغة الفرنسية في «الدول الناطقة بها» وهو ما تم تضمينه في إعلان جربة.

يعد هذا التراجع الثقافي واللغوي الفرنسي موضوعياً، كنتيجة لتراجع فرنسا السياسي والاقتصادي والعسكري المتسارع خلال العقدين الأخيرين على أقل تقدير، والتي كان انسحاب قواتها العسكرية من مالي الإفريقية أحد التعبيرات الواضحة لهذا الأمر.

الحاجة للفرونكوفونية اليوم!

لم تكن تحظى القمم الفرنكوفونية السابقة بنفس الاهتمام الدولي والإعلامي مثلما جرى في قمة جربة الأخيرة، ويُعزا هذا التطور لسببين واضحين على الأقل، الأول: هو بروز دور فرنسي على حساب التراجع الأنغلوساكسوني، وبالاستفادة منه وسط انقسامات سياسية سواء ضمن دول الاتحاد الأوروبي، أو ما بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، لزيادة وزنها ونفوذها السياسي، والثاني: هو تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً، وما تفرضه على الدول المتضررة، وأولها تلك الأفقر، كحال تونس المستضيفة لها لتحقق حكوماتها أعلى استفادة ممكنة سياسياً واقتصادياً.

الحالة التونسية هي الأبرز في هذه القمة، تلقّى الرئيس قيس سعيد وحكومته مباركات من ماكرون، ودعماً منه لتنظيم الانتخابات المقبلة، وسط انتقادات حادة من قبل التونسيون فيما وصفوه بالتدخل والمساس بالسيادة الوطنية لبلادهم... فضلاً عن ذلك، فإن هذه القمة قرّبت تونس خطوة إلى الأمام بطريق تحسين علاقاتها مع أوروبا، كما أعلن ماكرون أن فرنسا ستمنح تونس قرضاً بقيمة 200 مليون يورو، علماً أن وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية كانت قد أعلنت في 13 تشرين الثاني أيضاً، أن الاتحاد الأوروبي سيمنح تونس «هبة» بقيمة 100 مليون يورو لدعم ميزانية الدولة.

القول بأن مصدر أي انتقاد للدور والتاريخ الفرنسي في إفريقيا يُرد إلى «نشاط روسي أو صيني مشبوه» هو إنكار ضمني لموقف شعوب المستعمرات السابقة

إعلان جربة

خُتمت القمة الفرنكوفونية الـ 18 بصدور إعلان جربة مع تحفّظات من كندا على ما ورد فيه فيها بما يتعلق بالشرق الأوسط. وتضمن الإعلان بمقتطفات نذكر منها، تعبير بالاستياء عن الحرب في أوكرانيا لما خلّفته من تداعيات سلبية اقتصادية وطاقية وغذائية وإنسانية عالمياً، دون تخصيص مسؤولية بذلك على أية جهة، وندد بالإرهاب بكافة أشكاله، وأكد الأعضاء على وقوفهم يقظين إزاء تحديات التغيرات المناخية.

وأكدوا في الإعلان وجود توجهات جديدة للمنظمة الفرنكوفونية بجهودها لتجديد آليات عملها، لا سيما المتصلة بمستقبل اللغة الفرنسية، وترسيخ «قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين» وغيرها من الأمور.

وتضمن تمسك الأعضاء باللغة الفرنسية، وأكدوا التزامهم بـ «إعلان باماكو وسان بونيفاس» والعمل من أجل «السلم والديمقراطية وحقوق الانسان».

واعتمدت القمة ما سمي بالقمة الاستراتيجية الفرنكوفونية الرقمية 2022–2026 الذي يكفل للفضاء الفرنكفوني بتحقيق تحول رقمي منشود، وضمان اندماجه في الاقتصاد الرقمي العالمي، وفي إطار احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، الفقرة التي تحفّظت عليها كندا، عبروا عن دعمهم للجهود الدولية الرامية لإحلال «سلام» عادل وشامل في الشرق الأوسط، ويعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة، وفق مقررات الشرعية الدولية.

يكثّف هذا الإعلان العقلية الاستعمارية والإملائية الفرنسية ويؤكد استمراريتها، من الحديث حول «الديمقراطية» إلى «السلام» مروراً بحقوق الإنسان والمساواة وغيرها، وفقاً للتفسيرات والنظرات الفرنسية فقط، دوناً عن غيرها، وتتلقفها الحكومات التابعة أو الدمى– المستعمرات السابقة– وتمضي بها انطلاقاً من مصالحها الضيقة بضمانة استمرارية حكمها ونهبها.

الإعلان في مكان والواقع في مكان آخر

على الرغم من الضجيج حول القمة وصيغة الإعلان الصادر عنها، إلا أنّ كلا الأمرين أكبر بكثير من حجم ودور المنظمة اليوم، وهي تعبّر عن نظرات وطموحات الحكومة الفرنسية الحالية، والحكومات المرتبطة بها والمستفيدة منها من المستعمرات السابقة، أما واقع الحال سواء بالنسبة للشعوب أو للتطورات الدولية عموماً، فإنها تمضي باتجاه مغاير تماماً، باتجاه استقلال حقيقي كامل ليس أقله الجانب الثقافي ولا أكبره السياسي، ففرنسا كنظيراتها الغربية تعاني من أزمة حادة وتراجع مطرد، وبمقابل ذلك تبرز وتصعد قوى شعبية وطنية من جهة، وقوى دولية مناهضة لمجمل العقلية الاستعمارية والإمبريالية الغربية من جهة أخرى.

فبالإضافة للانتقادات الشعبية التونسية السابق ذكرها، لم تمضِ القمة دون التطرق للجانب الدولي أيضاً، حيث طُلب من ماكرون الرد على أحد المنتقدين له بأن فرنسا تستغل العلاقات الاقتصادية والسياسية التاريخية في مستعمراتها السابقة خدمةً لمصالحها، ليجيب لقناة تي في 5 موند: «يغذي الآخرون هذا التصور، إنه مشروع سياسي... أنا لست أحمقاً، فالعديد من المؤثرين، الذين يتحدثون في بعض الأحيان في برامجكم، يدفع لهم الروس. نحن نعرفهم... هناك عدد من القوى التي تريد نشر نفوذها في إفريقيا، تفعل ذلك لإيذاء فرنسا والإضرار بلغتها وزرع الشكوك».

تعبّر هذه التصريحات بوضوح عن العقلية الفرنسية الاستعمارية، فالقول بأن مصدر أي انتقاد للدور والتاريخ الفرنسي في إفريقيا يُرد إلى «نشاط روسي أو صيني مشبوه» هو إنكار ضمني لموقف شعوب المستعمرات السابقة، والتي عبّرت عنه بانتفاضات شعبية مسلحة لعقود تذكرها فرنسا جيداً. فيحاول ماكرون متحاذقاً تصوير الموقف الوطني التاريخي للشعوب الإفريقية بوصفه موقفاً مأجوراً في محاولة يائسة لاستعادة نفوذ استعماري سابق.

الصراع محتدم: من يضع قواعد هذا العالم؟

قد لا تشير كلمات مصطلح «النظام القائم على القواعد» حفيظة الجميع، فترتبط- كما يشير الباحثون في القانون الدولي- بمفاهيم إيجابية بالنسبة لعموم الناس كـ «النظام» و«القواعد» والتي يعتبر وجودها بالنسبة لهؤلاء مرادفاً لمصطلحات أخرى إيجابية، كالعدل والوفاق. فما سر رفض بعض الدول لهذا المصطلح؟

■ علاء أبوفرّاج

من أين جاء هذا التعبير؟ وما هو موضع الخلاف بالضبط؟ وما هي حدود الانقسام حول مصطلحات كهذه؟

التاريخ المجهول!

قد يتبادر لأذهان البعض، أن «النظام القائم على القواعد» مرادف للقانون الدولي، لا بل إن فريقاً من السياسيين يستخدمونه بالفعل كذلك. في الوقت الذي يميّز آخرون بينهما. فنلحظ مثلاً رفضاً روسيا/ صينياً شرساً، للمطابقة بين المصطلحين، وانضمت إلى جانبهم دول جديدة في توجيه انتقادات لاستخدامه ونقاش معناه.

تكمن المشكلة، أولاً: في تحديد التاريخ الذي ظهر فيه هذا المصطلح، ففي الوقت الذي أنتجت اتفاقات يالطا 1945 وما تلاها الأساس الأحدث لما عرف بالقانون الدولي، والذي كانت مفرداته المعروفة، مثل: ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن وغيرها من الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي شكلت أساساً توافقياً ملزماً للجميع نظرياً. ظهر مصطلح «النظام القائم على القواعد» في فترة أحدث. فعلى الرغم من أن البعض يشير إلى أن جذوره الأولية تعود أيضاً إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، يجادل البعض الآخر بأن ظهور هذا المصطلح يُعدّ أحد نتائج الحرب الباردة، التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك منظومة الدول الاشتراكية. من جانب آخر وإذا ما جرى نقاش هذه المسألة من بابها السياسي، يمكننا القول: أن التوافقات التي جرى تثبيتها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي عبّرت عن توازن قوى محدد وقتها، كان لا بد أن تتغير مع تغير هذا التوازن. فانهيار منظومة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي أفسح المجال أمام الغرب لوضع «قواعد جديدة» لم يكن ظرف الدول المنهارة والمقسمة حينها يسمح بإبداء رأيها فيها أو رفضها.

السؤال الأصعب: ما هي هذه القواعد؟

الخلاف المذكور حول تاريخ ظهور هذا المصطلح لا يقل أبداً عن الخلاف حول تحديد القواعد التي يجري الحديث عنها. وهنا تكمن المشكلة الأكبر. فمعظم ما يجري تداوله حولها لا يُعتبر إلا مصطلحات عامة بأحسن الأحوال، أما في مواضع أخرى فتظهر ملامحه بشكل أوضح ليدور الحديث عن «مفاهيم الليبرالية» وسيادة «القيم الغربية» «والذي يعد مصطلحاً إشكالياً آخر ينبغي التوقف عنده أيضاً». لكن ما يثير الانتباه حقاً، أن كثافة استخدام المصطلح من قبل السياسيين الغربيين لا تقابلها إيضاحات كافية لمعناه، وهذا على الرغم من هجوم الخصوم عليه. كما لو أن المطلوب من «النظام القائم على القواعد» أن يتبدل حسب الحاجة، ودون تبريرات وهو ما ترى فيه روسيا والصين– محقّتين في ذلك– باباً واسعاً للابتزاز السياسي من قبل الغرب.

فكانت هناك محاولات بحسب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «لاستبدال القواعد العالمية للقانون الدولي بـ «النظام القائم على القواعد»» ويرى لافروف، أن هذا المصطلح ظهر «مؤخرًا لتمويه السعي إلى ابتكار قواعد تعتمد على التغييرات في الوضع السياسي، بحيث تكون قادرة على ممارسة الضغط على الدول غير المرغوبة، أو حتى على الحلفاء في كثير من الأحيان». ويظهر الموقف الصيني مشابهاً للموقف الروسي، فناقش وزير الخارجية وانغ يي المسألة، واعتبر أن هذا المصطلح سعيٌ أمريكي لتغيير المرجعية الدولية المتمثلة بالقانون الدولي والأمم المتحدة، وسأل وزير الخارجية الصيني: «من سيضع هذه القواعد؟» التي عرّفها بأنها قواعد وضعتها الدول الغربية، والتي تضم 12% من سكان العالم، وتريد فرضها على سكان الكوكب!

ماذا تقول الولايات المتحدة حول المسألة؟

الولايات المتحدة أكثر من يستخدم ويروج للمصطلح، فمراجعة التصريحات الأمريكية الرسمية كتلك الصادرة عن البيت الأبيض، أو الخارجية، أو الدفاع، كافية لإدراك حجم استخدامه، لكن مع ذلك تبقى الصعوبة قائمة في تحديد معناه الحقيقي، وقد أحالنا بعض الباحثين إلى مقال كتبه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في جريدة واشنطن بوست في العام 2016، تحت عنوان «اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ستسمح لأمريكا، وليس الصين، بقيادة الطريق في التجارة العالمية» إذ يناقش أوباما فيه سبل تحقيق معدلات اقتصادية عالية ويروج فيه لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ «TPP». ما يثير الانتباه في مقال أوباما هو تأكيده على أن آسيا في طريقها لتصبح أكثر الأسواق اكتظاظاً بالسكان، وأكثرها ربحاً، ولذلك يُوضّح أن وجود أمريكا في هذه السوق هو «أعظم فرصة لاقتصادها» ليشير لاحقاً إلى حجم المنافسة التي تفرضها الصين في هذه السوق لذلك يقول: إن أمريكا هي من يجب أن تكتب قواعد التجارة في هذه المنطقة، ويجب عليها أن «تحتل الصدارة» مضيفاً: «إن على الدول الأخرى أن تلتزم بهذه القواعد التي صاغتها أمريكا وشركائها لا العكس» ويخص الصين بالذكر!

تتجاهل واشنطن عند استخدامها مصطلح «النظام القائم على القواعد» أن هذه القواعد لم يجر التوافق عليها من قبل الجميع على عكس ميثاق الأمم المتحدة مثلاً!

الطريقة التي يشير فيها أوباما إلى هذه القواعد– ومن له الحق في وضعها، ولمصلحة من يجب أن توضع– تؤكد أسباب رفض القوى الصاعدة الأخرى لها، ومحاولة تغييرها، بل إن وثيقة أمريكية أخرى شديدة الأهمية صدرت عن مؤسسة RAND في 2016 على شكل بحث تحت عنوان «فهم النظام الدولي الحالي» تقدم الكثير من الإجابات وبشكل بعيد عن التجميل أو اللباقة الدبلوماسية! فيشير البحث إلى أن الولايات المتحدة عملت باستخدام كافة الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية لتثبيت قواعد محددة على أساس مصالحها، وجرى الترويج لها على المستوى العالمي، وتحدد الوثيقة، أن من يقبل هذه القواعد ويلتزم بها يصبح «شريكاً» لها في مواجهة القوى الأخرى التي لا تخضع لها. ويبدو واضحاً أن واشنطن تميّز فترة ما بعد الحرب الباردة ونجاحها مؤقتاً في فرض قواعدها بعد إزاحة أصحاب الرأي المخالف.

وتقدم الدراسة العناصر الأربعة التي تحدد هذا النظام العالمي، وهي: نظام تجاري قائم على قواعد التجارة العالمية، وتحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية للردع، ووجود تعاون متعدد الأطراف، وقانون دولي لحل المشكلات العالمية، ونشر الديموقراطية، وتحدد بعدها المؤسسات التي تعزز وتدعم هذه العناصر، مثل: المؤسسات الاقتصادية والتي تقودها منظمة التجارة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عام 1947 بالإضافة إلى «اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها. وتقدم المؤسسات الأمنية والعسكرية الدعم لعمل هذه الضوابط، وتخص الوثيقة حلف الشمال الأطلسي «الناتو» والشبكة العالمية للنظام الأمني الإقليمي والتحالفات الثنائية التي يمكن عقدها بين أي دولتين!

كلمات في الختام:

الولايات المتحدة تتجاهل عند استخدامها مصطلح «النظام القائم على القواعد» أن هذه القواعد لم يجرِ التوافق عليها من قبل الجميع على عكس ميثاق الأمم المتحدة مثلاً! ومع ذلك ترى نفسها الدولة الوحيدة المخولة لصياغتها على أساس مصالحها. ويفترض من الدول الأخرى إما الخضوع، أو مواجهة الناتو، أو أي تحالف عسكري آخر تقوده واشنطن! ليصبح من يرفض أياً من هذه القواعد موضع شبهة بالنسبة لها، ويعامل معاملة «الخارج عن القانون» حتى لو لم يكن طرفاً في صياغة هذه القواعد، ولم يعلن قبوله لها أصلاً، وهو ما يتناقض مع مفاهيم بديهية، مثل: «العقد شريعة المتعاقدين».

إصرار واشنطن على فرض قواعدها على الجميع اتجاه مستمر، ولا يظهر أصحاب القرار هناك أية نية للتراجع عنه، وهو ما أصبح يفرض على أولئك الرافضين لها تغييرها بالقوة، وبكافة السبل المتاحة لهم، مثل: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وخصوصاً أنها قواعد واشنطن وضعت بما يتناقض مع مصالحهم، ويضع مصلحة بلد واحد فوق مصالح الجميع!

ما هي حظوظ تحديد سقف لسعر النفط الروسي؟

اختتم الاتحاد الاتحاد الأوروبي يوم الخميس 24 من الشهر الجاري مباحثات صعبة في محاولة لتحديد سقف لسعر النفط الروسي المنقول بحراً، لكن هذه الجلسة لم تنجح في الوصول إلى اتفاق حول سعر محدد، ولم يحدد موعد لاستكمال المفاوضات، ما يؤكد درجة الانقسام حول هذه المسألة.

■ عتاب منصور

الفكرة التي يجري الحديث حولها لا تزال موضع نقاش، وتبدو غامضة بالنسبة للبعض. فما الهدف المعلن بالنسبة للدول الغربية لتحديد السعر؟

تكبيل روسيا

تحاول واشنطن منذ أشهر حشد الدول الغربية خلفها بهدف فرض سقف لسعر النفط الروسي وغيره من الخامات، ويجري الحديث مؤخراً على النفط المنقول بحراً، والذي عقّدت العقوبات الغربية التعامل معه أصلاً. ويؤكد الداعمون لهذه الخطوة: أن فرض سقف للسعر من شأنه أن يقلل من إيرادات روسيا من تصدير خامتها، والتي تساهم حسب تصريحات الدول الغربية بدعم الجيش الروسي في المعارك التي يخوضها في أوكرانيا، ولأن روسيا تنقل ما يقدر بـ 70 إلى 80٪ من نفطها عبر الشحنات البحرية، تحاول الدول الغربية توجيه ضربة لهذه الصادرات تحديداً.

وتقوم الفكرة على التدخل لرفع العقوبات عن الشركات التي تقوم بعمليات التأمين والنقل وغيرها، بشرط أن تكون صفقة الشراء تمت تحت سقف السعر المثبت. المشكلة الأولى في هذه المسألة هي: «أن روسيا- طرف أساسي في هذه العملية- ترفض فرض سقف لهذا السعر، وتصّر على تحديد سعره على أساس قانون العرض والطلب، الذي يحدد معظم أسعار البضائع في السوق. وعلى أساس هذا الرفض أعلنت روسيا مراراً أنها لن تقوم ببيع النفط إلى الدول التي تساهم في فرض سقف للسعر. وعبّر الرئيس الروسي مؤخراً، أن إجراءات من هذا النوع تتعارض مع مبادئ علاقات السوق، ومن المرجح أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على أسواق الطاقة العالمية».

في الاجتماع الأخير

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي ودول السبع على فرض سقف ثابت لسعر النفط، ولكن هذا القرار الذي من المفترض اعتماده من بداية العام الجديد لا يلقى ترحيباً كاملاً بين الدول الغربية نفسها، فيقول المنتقدون لهذه الخطوة: إن قرار روسيا بوقف البيع إذا ما جرى اعتماد قرار كهذا، من شأنه أن يقلل المعروض النفطي العالمي إلى حد كبير، ما يعني ارتفاعاً متسارعاً في سعر الخامات العالمية، التي ستصبح هدفاً للدول المتسابقة. ما يعني نتائج صعبة على الدول الأوروبية.

رهان واشنطن قائم على أن روسيا لن يكون بإمكانها تخفيض إنتاجها بالسرعة المطلوبة، دون إلحاق ضرر بحقولها النفطية التي تعمل على أساس مستوى محدد من الإنتاج، ما قد يدفعها للقبول ببيع خاماتها بالسعر المحدد. دون أن يأخذ هؤلاء بعين الاعتبار منافذ البيع الأخرى المتاحة، وخصوصاً أن نقل هذه الخامات بحرياً يعد عاملاً إيجابياً لإيجاد مشترٍ جديد.

على الرغم من أن الأنباء المتداولة حول جلسة الدبلوماسيين الأوروبيين الأخيرة تشير إلى أن الخلاف الأكبر يتمحور على السعر لا على القرار بحد ذاته، إلا أن خلافات كهذه يمكن أن تعيق الوصول إلى اتفاق في نهاية المطاف، ولا يمكن تجاهل أن إصرار بعض الدول على موقفها، والذي يعيق الاتفاق، يعبر بشكل ما عن رغبة غير معلنة بإفشال هذه الجهود الأمريكية.

في معاني ودلالات المصافحة بين أردوغان والسيسي

شكّلت المصافحة التاريخية بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والمصري عبد الفتاح السيسي في قطر- على هامش افتتاح كأس العالم في 20 تشرين الأول- حدثاً إعلامياً وسياسياً كبيراً، لكن هل كانت المصافحة مفاجئة حقاً؟ وهل تعني بالضرورة وجود تقدّم في العلاقات المصرية التركية؟

■ ملاذ سعد

بصرف النظر عمّا إذا كانت المصافحة مرتّبة بروتوكولياً بشكل مسبق أم لا، إلا أن المؤشراتِ بوجود تقارب مصري تركي كانت قد سبقتها منذ زمن، وقبل ثلاثة أيام منها فقط صرح أردوغان «يمكننا إعادة النظر مجدداً في علاقاتنا مع الدول التي لدينا معها مشاكل، ويمكننا القيام بذلك بعد الانتخابات الرئاسية التركية» وهو ما فسرته مختلف وسائل الإعلام التركية بأنه إشارة حول مصر، فضلاً عن «المفاوضات الاستكشافية» التي جرت سابقاً بين البلدين.

عُقب المصافحة، علّق أردوغان «قلنا سابقاً يمكن البدء بمسار، وهذه كانت بمثابة خطوة تم اتخاذها من أجل بدء هذا المسار.. الروابط القائمة في الماضي بين الشعبين التركي والمصري هامة جداً بالنسبة لنا. ما الذي يمنع من أن تكون كذلك مجدداً. وقدمنا مؤشرات في هذا الخصوص... آمل أن ننقل المرحلة التي بدأت بين وزرائنا إلى نقطة جيدة لاحقًا عبر محادثات رفيعة المستوى».

ومن جهة أخرى، قال المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي حول المصافحة، أنه تم التأكيد المتبادل على عمق الروابط التاريخية التي تربط البلدين والشعبين المصري والتركي، كما تم التوافق على أن تكون تلك بداية لتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين.

تفتح هذه المصافحة باباً لتواصل أوسع بين الدولتين، إلا أنها لا تعني انتهاء أو تنازل أي من الطرفين عن شروطه بطبيعة الحال، وتحديداً الجانب المصري منهما، والمتعلق أولاً: بالموقف التركي تجاه ليبيا، والتدخل فيها. وثانياً: ما يتعلق بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، سواء بترسيم الحدود أو التنقيب عن الغاز فيه، والتي صرّحت مصر مراراً بعدم وجود خطوات تركية إيجابية بهذا الخصوص، مما أفشل المفاوضات الاستكشافية السابقة.

وقد وصفت وسائل الإعلام المصافحة بإذابة للجليد، وهو أمر صحيح إن ارتبط بخطوات لاحقة، إلا أن أولى المؤشرات العملية بعدها كانت انتقاداً تركياً- على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية التركية تانغو بيلغيتش في 24 الشهر الجاري- لمذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً بين اليونان ومصر، حول التعاون في مجالات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط.

من المتوقع عموماً واستراتيجياً، أن تمضي العلاقات التركية المصرية باتجاه إيجابي عبر تنازلات متبادلة، إلا أن ذلك يسير ببطء شديد في الوقت الراهن، نظراً لكثرة الملفات وتعقيدها بين البلدين وارتباطها مع مجمل التطورات الدولية، فضلاً عن الحالة الداخلية في كل منهما، ولذا فما يمكن قوله الآن، هو أن المصافحة وضعت وأعلنت الحد الأدنى لدرجة ومستوى العلاقات، وسيكون الجهد المبذول حالياً، وإلى حين انتهاء الانتخابات التركية، ألا تتدنى العلاقات تحت هذا الحد.

لماذا يزعج كأس العالم في قطر الغربيين؟

يهاجم الإعلام الغربي كأس العالم في قطر بشكل محموم يجعل حتّى المتابعين غير المعتادين يستغربون هذه «الغيرة» الغربية المفاجئة على حقوق وحريات الإنسان في دول الخليج، وهي الدول التي لطالما لعبت دور الحليف/ التابع للغرب. فما الذي أثار «حميّة» الغربيين؟ إنّ متابعة ذرائع الإعلام الغربي الذي يبرر فيها هجومه تجعلنا نتوصل إلى أن الغرب وإعلامه بات حتّى أكثر فراغاً من إقناع أيّ أحد بأجندته.

■ أوديت الحسين

من يتحدث عن حقوق العمال الآسيويين والأفارقة المنتهكة في قطر والخليج عموماً، ألم يخطر بباله أن يتابع على أقل تقدير تقارير منظمة العمل الدولية عن الاستغلال المستمر لهؤلاء العمّال قبل عشرة أو عشرين عاماً وهل يقتصر هذا الاستغلال المستمر على بناء منشآت كأس العالم؟ ومن يتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية، هل فاته هذا النقص الديمقراطي في دول الخليج عندما كان يهاجم دولاً مثل كوبا وفنزويلا بالذريعة ذاتها؟ أمّا الذين يتحدثون عن الفساد والرشاوى للحصول على حقّ تنظيم كأس العالم فممّا يثير السخرية أنّ بعض أبرز هؤلاء المنتقدين هم أيضاً على أبرز لوائح الفساد وتلقي الرشاوى المباشرة وغير المباشرة، سواء أكانوا رسميين في الفيفا أو سياسيين أوروبيين. لنحاول أن نفهم ما يجري ضمن نقطتين رئيسيتين.

الخليج يتحسس رأسه

كان واضحاً للمتابعين لمشهد العلاقات المتغيرة بين دول الخليج والغرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة أنّ الأعوام الثلاثة الماضية على أقلّ تقدير قد أخرجت للعلن مواقف خليجية رافضة لإملاءات الغرب لم يكن حتّى أشدّ المتابعين تفاؤلاً يتوقّع أن دول الخليج قادرة عليها.

سواء أكنّا نتحدث عن قرار السعودية بالاتفاق مع روسيا زيادة ضخّ النفط وتكبيد قطاع النفط الصخري الأمريكي خسارات هائلة أثناء أزمة كورونا، مروراً برفض دول أوبك+ زيادة ضخّ النفط بكميات كبيرة لتخفيف الضغط الناجم عن الحرب في أوكرانيا، والتعاقدات السعودية والإماراتية مع روسيا على صفقات سلاح وحبوب وغيرها ورفض اعتماد نهج العقوبات الغربي ضدّها، وتعاقدات النفط والغاز والعقود طويلة الأجل مع الصين الذي وصل إلى حدّ الإعلان عن الاستعداد لبيع النفط مقابل اليوان واستبعاد الدولار، وصولاً «للغزل» الدبلوماسي المتبادل مع إيران لتقزيم الخلافات التي لطالما لعبت الولايات المتحدة على وجودها وإدامتها. كلّ هذا يجعل الغرب «حساساً» لكون تابعيه القدامى يقرؤون خارطة التغيير العالمي بشكل جيّد ويسعون إلى التأقلم مع ظروف النظام العالمي الذي يتشكل. يمكننا في هذا السياق أن نفهم قيام مجلّة إيكونوميست الشهيرة بوصف محمد بن سلمان بأنّه أحد «أخطر رجال الألفية».

النخب في قطر ليست مختلفة عن بقيّة النخب في دول الخليج، والتي تحاول السعي لإدامة مصالحها ووجودها بمنح نفسها المرونة للتحوّل على الساحة الدولية تحضراً للنظام العالمي القادم. لكن إن أردنا أن نفصّل الخلافات الغربية الأخيرة بين ما أراده الغرب وما فعلته قطر، فسيخطر في بالنا أمران على قدر كبير من الأهمية: دعم قطر للمشروع الروسي– التركي لإنشاء مركز عالمي للغاز في تركيا، وهو المشروع الذي سيشكّل نقطة تحوّل كبرى في الخارطة الجيوسياسية القادمة للطاقة، ورفض قطر التراجع عن محادثات تزويد الصين بالغاز بالعقود طويلة الأجل أو برفع الأسعار، وهي المحادثات التي اكتشف الأوروبيون– الذين يشترون الغاز اليوم من السوق المباشرة– بأنّها أسفرت عن توقيع أكبر صفقة غاز طبيعي مسال في العالم بين شركة «قطر للطاقة» وشركة سينوبيك الصينيّة بقيمة 60 مليار دولار وتمتدّ إلى 27 عاماً.

إنّ الفيفا ليست مؤسسة محايدة بل هي واحدة من المؤسسات التي يسيطر عليها الغرب ويستخدمها لإدماج المجتمعات ولضرب «العاصين» وتأديبهم

منظومة الهيمنة الثقافية

لدى الرأسمالية الغربية المهيمنة منظومة ثقافية تابعة أبرز معالمها: الفردية والتفتيت المجتمعي وإعلاء قيم النخب الثقافية التي تشرّع استغلال الطبقة العاملة، وتظهر هذه المنظومة للعلن في جميع المجالات الحياتية التي تشكّل الرياضة جزءاً منها. ولأنّ الرأسمالية هي «إمبراطورية» ممتدّة على طول العالم، فمن المهم لها أن تفرض منظومتها الثقافية لإدامة قدرتها على التجدد والشرعنة، وذلك باستخدام المؤسسات الثقافية التي تسيطر عليها ويمكنها توجيهها.

إذا ما أردنا إسقاط الفكرة السابقة على كأس العالم في قطر، فإنّ الفيفا ليست مؤسسة محايدة، بل هي واحدة من المؤسسات التي يسيطر عليها الغرب ويستخدمها لإدماج المجتمعات ولضرب «العاصين» وتأديبهم. ولهذا عندما لا يتمكن الغرب من استخدام الفيفا ولعبة كرة القدم بالشكل الهادئ من أجل الترويج لقيم تصادمية وتفتيتيّة للمجتمع مثل «حقوق مجتمع الميم» أو «حقوق الإنسان» في مسائل ثانوية ليست رياضية مثل السماح بشرب الكحول داخل الملاعب، يصبح الجنون الإعلامي والضغط السياسي هي الأداة التي يحاول فيها فرض هذه المنظومة. بالنسبة للغرب ومشاريع «إعادة الضبط الكبرى» التي بدأ تسويقها من منتدى دافوس، فالطريقة لتسويق هذه المشاريع هي باستخدام الأحداث العالمية الكبرى، والتي يشكّل كأس العالم جزءاً منها.

ناهيك عن أنّ هذا الجنون الإعلامي يخدم هدفاً شديد الأهمية بالنسبة للرأسمالية: صدام الثقافات. فالغرب في كرة القدم كما في كلّ شيء آخر، يريد أفراداً ومجتمعات يتصارعون على القضايا الثانوية ولا يلتفتون إلى القضيّة الرئيسية. ربّما لهذا نرى بأنّ عدداً هائلاً من المدافعين عن «قطر» وكأس العالم اليوم هم– عمداً أو جهلاً– جزء من هذا الصراع الذي يتخذ أشكالاً غير حقيقية، بل وغير منطقية في بعض الأحيان.

إذا ما أردنا البحث عن القضايا الرئيسية التي يمكن رصد أبرز تجلياتها في سياق الحديث عن كأس العالم، فربّما من الأولى الحديث عن إيقاف منظومة استغلال العمّال بالكامل سواء في دول الخليج أو في أوروبا أو في جميع أنحاء العالم. فالعمالة التي تمّ استغلالها في قطر ليست مقتصرة على بناء منشآت كأس العالم، وهي قضيّة يجب أخذها على محمل الجد دون شك. قد يكون من الأولى أيضاً العمل من أجل إزالة كرة القدم مع مؤسساتها ولاعبيها وتمويلها من قائمة «الترفيه» الرأسمالي والاستخدام السياسي، وتنظيفها من «الخطايا» التي يتحتم وجودها مع مبادئ الربح الأقصى، مثل الإدمان والقمار والفساد والاحتكار، لتعود إلى كونها جزءاً من التعبيرات الإنسانية المجتمعية والثقافية.

هل تتبع الصين خطا الركود الاقتصادي الياباني؟

في عام 1947 تنبأ المؤرخ لبريطاني الشهير أرنولد جوزيف توينبي في كتابه «الحضارة تحت التجربة» أنّه باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، يستحيل رؤية ظهور دولة أخرى كقوة عظمى، وحتى إن كان الحديث عن دولتين كثيفتي السكان مثل الصين والهند». لكن اتضح أن تنبؤات توينبي كانت خاطئة من ناحيتين: الأولى أنّ الاتحاد السوفييتي قد انهار ولم يعد قوياً كما تخيّل، والثانية أنّ الاقتصاد الصيني آخذ في الصعود. استغرقت الصين 40 عاماً لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو ما كان يفوق خيال توينبي.

■ زانغ جون
ترجمة: قاسيون

لكن يتعرض الاقتصاد الصيني الصاعد إلى الهجوم والتضييق التكنولوجي من الولايات المتحدة، ليتحول الأمر إلى حرب باردة جديدة. يسأل البعض اليوم: هل ستتبع الصين خطا اليابان لتبدأ عقداً أو اثنين من الركود الاقتصادي؟ تعتمد الإجابة على تفسير الصعود الاقتصادي للصين في مرحلته السابقة. يجب أن نفهم أولاً أنّ الصين أصبحت الدولة المستهدفة في الحرب التجارية للحكومة الأمريكية والقيود التكنولوجية، ليس لأنّ الصين هي المشكلة، بل لأنّ الولايات المتحدة غيرت قواعد لعبة العولمة عندما بدأت تخسر فيها.

الأمر الأكثر إثارة للسخرية هو أنّه حتّى الاقتصاديون الليبراليون الأمريكيون اليوم «بما في ذلك 5 من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد» قد غيروا من عاداتهم وشككوا في العولمة ودعوا إلى الحاجة إلى حماية الولايات المتحدة. هذا التغيير في الأجواء لدى الدوائر المفكرة الأمريكية أمر عادي ويمكن تصوره.

لا يمكن إنكار أنّ الصين نجحت في تنفيذ إصلاحات هيكلية وحققت معدلات نمو عالية أفضل من الغالبية العظمى من الدول في الفترة ذاتها. لكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأنّ الصين تحاول ببساطة القيام بالمزيد من التصدير وتحقيق فوائض بمساعدة ضوابط أسعار الصرف وبعض السياسات المشوهة كما كانت تفعل في أسلوب النمو السابق الذي تسبب حتماً باختلال في التوازن التجاري مع الولايات المتحدة. إستراتيجية التنمية والانفتاح في الصين إيجابية عموماً وبعيدة عن أن يتمّ تلخيصها من خلال التشوهات المصطنعة التي تمّ إلقاء اللوم عليها.

لا تخلق الصين فقط «فارقاً» بين الصادرات والواردات يؤيد اختلالات تجارية مع أوروبا والولايات المتحدة، ولكنّها تخلق أيضاً «مجموع» الصادرات والواردات التي تجلب الرخاء للاقتصاد العالمي. حقيقة أنّ الصين قادرة على الحفاظ على حجم تجارة يقارب 60% من ناتجها المحلي الإجمالي يجعل من صعودها جديراً باحترام العالم. يجب أن تفترض اتهامات الصين بسرقة التكنولوجيا أنّ الصين لا تزال اقتصاداً مغلقاً عالقاً في حقبة ما قبل 1978.

الاعتماد على السوق الصيني للخروج من الأزمة

لنتحدث عن الاقتصاد الياباني. إنّ القيام بتوقعات جريئة بأنّ الصين ستكرر أخطاء اليابان يعني تجاهل واقع أنّ هناك هوّة كبيرة بين البلدين من ناحية إنتاجية العمالة. لطالما توقّع الناس أنّ اقتصاد اليابان في الثمانينيات سيستمرّ في النمو لكن وكما قال أرفنيد سوبرمانيان من معهد بيترسون للاقتصاد، فمعظم التوقعات الصعودية لليابان كانت خاطئة لتجاهلها الحقيقة المهمة في أنّ الاقتصاد الياباني كان في حالة ركود لمدة 40 عاماً تقريباً منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

باستخدام حساب تعادل القوة الشرائية، وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان إلى 26 ألف دولار في عام 1990، وهو ما يقرب من مستوى الولايات المتحدة البالغ 31 ألف دولار.

بعد حزم التحفيز النقدي المذهل استجابة للأزمة العالمية أدرك قادة الصين أنّ الوقت حان لإعادة تفكير كليّة في نماذج النمو والإصلاحات الهيكلية

بعبارة أخرى كانت اليابان بالفعل واحدة من أغنى دول العالم قبل ركود اقتصادها، وكانت بالفعل في طليعة التكنولوجيا العالمية. لكن بالنظر إلى هذه الحقيقة التي غالباً ما يتمّ تجاهلها، وحقيقة أنّ شيخوخة السكان الشديدة في اليابان كان لها تأثير سلبي كبير على معدل الادخار، فمن الواضح أن تباطؤ نمو الاقتصاد الياباني بعد عام 1990 أمر مفهوم. لكن لا يزال أمام الصين مسافة أطول تقطعها اليوم دون أن يضايقها ذلك.

ليس هناك ما يدعو إلى تقدير متوسط معدل نمو الصين بأقل من 5% على مدار الخمسة عشر عاماً القادمة، حتى عند الأخذ بالاعتبار التأثير المستمر للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. إنّ توقعات أرفنيد لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,5% تقلص بالفعل معدل النمو المستقبلي للصين «حتى عام 2030» بنسبة 40% عن السنوات العشرين الماضية. لاختبار ما إذا كان هذا التقدير التقليصي محافظاً في السياق التاريخي، لننظر إلى بعض الاقتصادات التي لم تنخفض معدلات نموها عن متوسط السنوات العشرين إلى الثلاثين السابقة لبلوغها ربع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة.

من بين البلدان والمناطق الست التي تتوفر بياناتها «البرازيل وكوريا وتايوان وماليزيا ورومانيا والبيرو» هناك البرازيل انخفضت بنسبة 2,6% نقطة مئوية ورومانيا انخفضت بنسبة أكثر قليلاً. رغم أنّ العينة صغيرة للغاية ولكنها تظهر أنّ أمثلة البلدان والمناطق المشابهة لمرحلة الصين الحالية لا تزال جميعها تدلّ على قدرة الصين على الحفاظ على نمو سريع نسبياً. ومع ذلك قد يتساءل المرء مرة أخرى: ما السبب وراء الاعتقاد بأنّ مستقبل الاقتصاد الصيني يشبه إلى حد كبير اقتصاد اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان أكثر من نظيره في رومانيا والبرازيل في الفترة ما بين 1980 و2000؟

بخلاف الأسباب السابقة الواضحة، لا ينبغي الاستهانة بقدرة الصين على التعامل مع الصدمات والحوادث في تنميتها الاقتصادية. لخص البروفسور غوستاف رانيس، الاقتصادي البارز من جامعة ييل، نجاح اقتصادات شرق آسيا في الحفاظ على النمو طويل الأجل في عام 1995 قائلاً: «النقطة الحاسمة والمقنعة هي أنّ المرونة الدائمة لصانعي السياسات تمكن من تغيير السياسات للاستجابة للاحتياجات المتغيرة في كل مرحلة انتقال للنمو. بفضل هذه المرونة فالنظام بأكمله قادر على تجنب فقدان الزخم ويمكن إعادته إلى المدار الصحيح في نهاية كلّ مرحلة. كلّ عقد من الزمن يواجه تحديه الخاص، وفي كل عقد يمكن للحكومة إجراء تغيير في السياسة يهدف إلى استيعاب التغييرات التي يطالب بها الاقتصاد وليس إعاقتها. إن كان هناك سرّ واحد للتطور الناجح فهو تجنّب التفكير الجامد. سيعتمد هذا على إصلاح السياسات المستمر، والاستجابة باستمرار لأصوات عدد كبير من صانعي السياسات المتفرقين».

تصف كلمات رانيس الوضع في الصين بشكل رائع. بعد حزم التحفيز النقدي المذهل استجابة للأزمة العالمية، أدرك قادة الصين أنّ الوقت حان لإعادة تفكير كليّة في نماذج النمو والإصلاحات الهيكلية. تطلّب التأقلم مع الانكماش الاقتصادي الذي سببته آليات التكيّف شجاعة كبيرة، ولكنّ الذين يعتقدون أنّ الصين ستلتزم بالنموذج القديم لإدامة النمو مخطئون. في الحقيقة آثار الحرب التجارية الصينية– الأمريكية ستعزز على الأرجح تصميم القادة الصينيين على عكس نموذج النمو القائم، ففي النهاية حان الوقت للاعتماد على مزايا السوق الصينية الضخمة للالتحاق بالدول المتقدمة.

العزوف عن الزواج والخوف من الإنجاب... خياراتٌ مسيّرة!

عندما كنّا صغاراً كان كل واحد فينا يختار أسماءً لأبنائه وبناته المستقبليين، وفي سنّ المراهقة عزم البعض على إشاعة ألقابٍ خاصة بهم من قبيل «أبو فلان» و«أم فلانة»، ليأتي ذلك «المستقبل» الذي عرفنا فيه بأن خيار الزواج وإنجاب الأطفال بات صعباً بما فيه الكفاية ليبقَى اللقب هائماً بين الجموع من دون أن يرسى على واقع يحوله إلى حقيقة.

■ هند دليقان

تلعب الظروف الاقتصادية الاجتماعية بطبيعة الحال دوراً هامّاً في اتخاذ الشبان والفتيات قراراتهم المصيرية في الحياة ابتداءً من تلك المتعلقة بالدراسة والعمل وصولاً إلى الزواج والإنجاب، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الاضطرابات والأزمات الكبرى التي تعصف بالشعوب، حيث لا تتأثر فقط الحياة المعيشية للناس بل يصل التأثير إلى البنية الفكرية وتتغير التصورات حول طبيعة الحياة والنظرة إلى مختلف القضايا الشخصية والعامة، ليصبح السلوك الفردي موجّهاً ضمن مسارات محدّدة تختلقها ظروف الحياة، ليتم تصويرها لاحقاً على أنّها رغبات وخيارات شخصية.

شرخٌ في العلاقات وخوف من المستقبل

يمكن معاينة ظاهرة العزوف عن الزواج والإنجاب في الحالة السورية نتيجة عدد من العوامل، لعلّ أبرزها هو الوضع المعيشي الذي يجعل فكرة الزواج بعيدة كلّ البعد عن أحلام الشاب السوري تحديداً، فتأمين السكن والراتب الكافي لإعالة أسرة وما يتطلبه ذلك من توفير الطعام والملبس والغذاء الكافي للأطفال، كلّ ذلك يبدو صعب المنال في الظروف الحالية. ولكن ظاهرة العزوف عن الزواج لم تطل فقط الذكور، بل جزءاً لا بأس به من الإناث أيضاً بتن يرفضن فكرة الزواج أو يؤجلنها لأسباب تتعلق بقلة الذكور الموجودين أصلاً في البلاد، والحاجة إلى الدراسة والعمل وتحمّل المسؤوليات والأعباء الكثيرة في ظلّ حالات تفكّك الأسر ونزوحها والتغيرات الديمغرافية وخسارة بعض الأسر لجزء من أفرادها كالأب أو الأخ سواء قتلاً أو خطفاً واعتقالاً...

كلّ ذلك مجتمعاً أدى ويؤدي إلى جعل تفكير الفرد محصوراً بسبل عيشه البسيطة، يضاف إلى ذلك عامل مهم وأساسي يتعلّق بالتشوه الطارئ على العلاقات البشرية بين الذكور والإناث نتيجة ضعف القدرة على تحمّل مسؤولية العلاقة، ما جعل الشابّ والفتاة يفكّران بعلاقات مؤقتة، قصيرة، عابرة، تريحهما من همّ التفكير في المستقبل، والذي وإن أقحم نفسه عنوةً بينهما، جعل العلاقة تقف على مفترق طرق، إما الاستمرار بصعوبة وتحمّل المشاق، أو الافتراق. وما بينهما سيلٌ من الأمراض والمشكلات الاجتماعية كالكذب والخداع والخيانة وغيرها... والتي تعززها الظروف وتشيعها أكثر فأكثر، لتصبح العلاقات السائدة سائلة، رخوة، وقابلة بسهولة للتفكك.

الحالة السورية ليست استثناءً

تتحول ظاهرة العزوف عن الزواج والإنجاب يوماً بعد يوم إلى ظاهرة عالمية، لها أسبابها الموضوعية المتجلية في صعوبات الحياة، ولعلّ مثال كوريا الجنوبية هو الأكثر قدرة على توضيح هول الكارثة الذي تسبّبه هذه الظاهرة. ففي هذا البلد الذي يعاني من انهيار في معدّلات الخصوبة يهدّد سكانه بالانقراض! أصدرت الحكومة ما سمّي بـ«مكافأة حمل» لكلّ امرأة يتأكد حملها! وهي عبارة عن مبلغ مالي يقدّر بحوالي 1700 دولار يعطى للأسرة لتغطية تكاليف الحمل والولادة، وبحسب إحدى السيدات الكوريات فإنّ هذا المبلغ بالكاد يكفي لتأمين سعر الأدوية والتحاليل اللازمة خلال الحمل، في إشارة إلى أنّ «مكافأة الحمل» ما هي إلا حلول يائسة تلجأ إليها السلطة لدرء خطورة الانهيار المتسارع في معدلات الخصوبة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض النساء الكوريات يخترن رفض الزواج أو تأخيره لأسباب تتعلق بالتقدم المهني الذي يجب عليهنّ تحصيله خوفاً من استبعادهن كلياً من سوق العمل. فالحياة الطبيعية التي تقتضي وجود سكن وعمل وعائلة لدى أي فرد، تتحول لتصبح استثناءً ولتصبح المفاضلة بين الامرأة الناجحة مهنياً أو الأمّ، ضرورة قاسية لابدّ من التعامل معها، وعلى ما يبدو فالنتيجة محسومة بالنسبة لغالبية الكوريات لصالح الخيار الأول.

«التعقيم» خوفاً من الإنجاب... أبعد من مجرد «خيار»!

تلجأ بعض السيدات في العالم إلى خيار التعقيم خوفاً من الإنجاب، ولدى الاستماع لمبرّرات البعض منهنّ قد يبدو لك أنّ ما يقلنه صحيح، فهذا العالم بكلّ الكوارث والسوء فيه بات غير صالح لتنشئة أجيال على نحوٍ صحيّ، ولكن عند الوقوف على عُمق الظاهرة يتضّح بشكل غير قابل للدحض أنّ التعقيم لم يكن وليد فكرةً خرجت بها إحدى النساء، بل تمّ العمل على إشاعته وخلق المسوّغات والمبرّرات الكافية له ليصبح وسيلةً بأيدي النخب يمكن عبره التحكم بالتعداد السكاني في العالم، وبالتالي في الموارد المتاحة. والوثائق الرسمية الموجودة والمنشورة تؤكد هذه الفكرة وتدعمها، ولعلّ أهمها هو المذكرة الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974 تحت عنوان NSSM200 والذي أشرف على إعدادها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر، والتي تتضمن اقتراحات جديّة لتخفيض عدد السكان في البلدان النامية، والتي تحتوي على ثروات معدنية مهمة للصناعات الأمريكية، حيث تهدّد الزيادة السكانية– وبالتالي ازدياد الحاجة لاستغلال الموارد في هذه البلدان– الأمن القومي للولايات المتحدة التي تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد.

ومنْ ضمن الاقتراحات دعم كلّ البرامج التي تهدف إلى الحدّ من النمو السكاني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتخصيص ما يقارب 100 مليون دولار سنوياً للأبحاث المتعلقة بالخصوبة وتطوير موانع الحمل الفموية ووسائل التعقيم وكذلك تشريع حق الإجهاض وضرورة إتاحته، وقد كان سؤال كيسنجر للرئيس الأمريكي داخل المذكرة حول استعداده للتخلي عن تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية في حال رفضها لتطبيق هذه البرامج، دليلاً واضحاً على أنّ المساعدات كانت تتم بالشروط المناسبة للنخب الأمريكية.

إنّ الأزمات المتعلقة بموضوع الزواج والإنجاب الضروريين لاستمرار النسل البشري مرتبطة بشكل مباشر بالمنظومة العالمية السائدة والتي تعزّز هذه الأزمات وتغذّيها يوماً بعد يوم

تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ تنفيذ ما جاء في المذكرة قد تمّ فعلاً في عدد من البلدان، أهمها البرازيل، حيث أشارت التحقيقات إلى أنّ حوالي 20 مليون عملية تعقيم قد أجريت للنساء البرازيليات بدعم من منظمات كانت تعمل على تسهيل العمليات وإقامة الندوات التي تؤكد ضرورة إجرائها، والتي كانت نتيجتها حرمان البرازيل من حوالي 30 مليون نسمة.

الزواج والإنجاب سنّة الحياة البشرية... ولكن! الحادثة المذكورة أعلاه هي إحدى آليات «النيومالتوسية» والتي هي نظرية اقتصادية اجتماعية لجأت إليها الرأسمالية كمحاولة لحلّ أزماتها ومشاكلها، أو على الأقل تأخير انفجار هذه الأزمات قدر الإمكان. تقوم هذه النظرية على تدمير القوى المنتجة حول العالم بشتّى الطرق الممكنة، تحت حجة «الندرة الاقتصادية» و«تزايد عدد سكان العالم» متغافلةً عن التوزيع غير العادل للثروات والذي يعدّ الأساس الموضوعي لجميع الأزمات الاجتماعية، ومتغافلةً أيضاً عن الثروات الهائلة غير المستثمرة، بمقابل التريليونات المهدورة سنوياً على صناعة المخدرات والأسلحة.

وبالعودة إلى موضوع الزواج والإنجاب فإنّ الأزمات المتعلقة بهذين الحدثين الطبيعيين والضروريين لاستمرار النسل البشري، مرتبطة بشكل مباشر بالمنظومة العالمية السائدة والتي تعزّز هذه الأزمات وتغذّيها يوماً بعد يوم، ثمّ تأتي بحقيبة الحلول السحرية لها ليتضّح لاحقاً بأنّ الدواء داخل الحقيبة داءٌ جديد، وأنّه لا حلول جديّة لدى الرأسمالية لهذه المشاكل، والخاسر الأكبر في المحصلة هو الإنسان.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/11/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

فرضيات نتفلكس السينمائية

انتشرت خلال الأعوام الأخيرة أنواع محددة من الأفلام السينمائية التي أنتجتها شركة نتفلكس، وتتعلق هذه الأفلام تحديداً بسيناريوهات افتراضية معينة حول مستقبل أوروبا من وجهة نظر نتفلكس.

بكلمة أخرى، تبث هذه الأفلام ما تريد نتفلكس حدوثه في الساحة الأوروبية وفقاً لمصالح من يقف وراءها ممن لا يظهرون على الشاشات والمنصات، ولكنهم يقبضون على خيوط السيطرة والهيمنة في الخفاء.

يبدو للمشاهد العادي أن وظيفة نتفلكس في الظاهر هي إنتاج الأفلام السينمائية والوثائقية، ولكن كل ذلك مثل رأس جبل الجليد الذي يبدو واضحاً جداً للمشاهد، أما الجانب غير الظاهر والخفي، يمكن إطلاق التوصيف التالي عليه: أداء الوظيفة السياسية والإعلامية بشكل محترف. الوظيفة التي تؤدي مهام الحرب الإعلامية ضد الخصوم، وأصحاب هذه الوظيفة بالضبط من يقف وراء نتفلكس، ولكنهم لا يظهرون على الشاشات والمنصات السينمائية.

على سبيل المثال، يحمل فيلم باللغة الآيسلندية «امرأة في الحرب 2018» تحريضاً ضد الصين، ويتمحور السيناريو الافتراضي حول الطاقة الشمسية الصينية التي تزود آيسلندا بالطاقة الكهربائية. وكالعادة يعالج الفيلم فنياً ليحقق انتشاراً استناداً إلى قصة امرأة أربعينية أو خمسينية تخوض «الكفاح» ضد الطاقة الشمسية الصينية عبر تخريبها.

وتدور قصة فيلم آخر باللغة الفرنسية «أثينا 2022» عن الضواحي الفرنسية الفقيرة التي يسكنها المغاربة والأفارقة، عن مواجهات تحدث بين شبان هذه الضواحي والشرطة الفرنسية، لتتحول من مشاغبات صغيرة إلى حرب أهلية شاملة في فرنسا. ولم ينسَ أصحاب هذا الفيلم لعبتهم المفضلة: العنصرية والفوالق الوهمية المختلفة. ويبدو أن أصحاب نتفلكس جائعون لمثل هذه الحروب وهذه الفوالق. بالإضافة إلى ما أنتج خلال السنوات السابقة عن سكوتلندا.

حرب أهلية في فرنسا، حرب أهلية في بريطانيا، منع تقارب أوروبا مع الصين، هنا تدور بعض فرضيات نتفلكس السينمائية، والتي تظهر كرسائل داخل الفيلم السينمائي المعالج باحترافية عالية للتأثير والتلاعب بوعي الجمهور مثل حديث عابر وراء بطل الفيلم. ولكن هل تتحقق هذه الفرضيات على أرض الواقع؟

من يقف وراء نتفلكس متراجع سياسياً، فماذا ستنفعه الألاعيب والخدع في السينما والإعلام؟

قد يحضّر هؤلاء مشاريعَ للتخريب هنا وهناك في بعض البلدان. ولكن يحدث في العالم ما لا تستطيع إمبراطوريات وسائل الإعلام ضبطه، وهو تهديد وجود أسيادها: الدولار، الولايات المتحدة، الحرب، الرأسمالية. فما مصير نتفلكس مثلاً في هذا العالم المتغير؟

أخبار ثقافية

معرض الصحف القديمة

افتتح في مكتبة الأسد معرض المخطوطات والدوريات القديمة الصادرة في بلاد المهجر. وينقسم المعرض إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالمخطوطات النادرة، والثاني يتعلق بالدوريات والصحف القديمة الواردة إلى مكتبة الأسد من بلاد المهجر. والتي يعود بعضها إلى أكثر من 150عاماً، متضمناً أهم أسماء الأدب المهجري. والمعرض يشمل المخطوطات النادرة والثمينة من مختلف المراحل التاريخية والمجلات والصحف والدوريات السورية الصادرة في البلاد الأجنبية مثل جريدة الاستقلال في الأرجنتين التي صدرت من أجل دعم الثورة السورية الكبرى وغير ذلك.

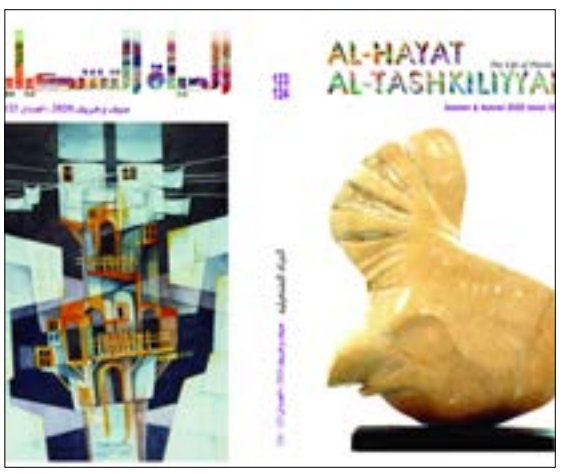

مجلات ثقافية

صدر حديثاً العدد المزدوج الجديد /108،109/ من مجلة «الحياة السينمائية» التي تصدرها المؤسسة العامة للسينما، واحتوى العدد الجديد على مواضيع منوّعة مثل فشل السينما في استقطاب الفلسفة إلى الشاشة، وكشف الغطاء عن عيوب الرأسمالية المستورة، والسينما الأسترالية وغيرها من الموضوعات. كما صدر حديثاً العدد المزدوج /124،123/ من مجلة «الحياة التشكيلية»، واحتوى العدد عناوين مختلفة حول النقد التشكيلي، وفاتح المدرس، وسلفادور دالي، وتاريخ علوم الفنون في أوروبا ودراما الطقوس النسائية وغيرها من الموضوعات.

كانوا وكنا

تأسس اتحاد النقابات العالمي خريف عام 1945. وحضر المؤتمر العالمي الأول مندوبون يمثّلون 67 مليون عامل في 56 منظمة نقابية من 55 بلداً، يظهر في الصورة رئيس الوفد السوري إبراهيم بكري ورئيس الوفد اللبناني مصطفى العريس ورئيس الوفد الهندي دانجي وممثلو الوفد الفلسطيني مخلص عمرو وبولس فرح ورئيس تحرير صوت الشعب نقولا شاوي. خلال المؤتمر الأول لنقابات عمال العالم كما نشرتها مجلة الطريق عام 1945.

كرة القدم في ملاعب الفقراء

على تراب ملاعب الفقراء، انطلقت كرة القدم في بطولات شعبية بسيطة لم تمتد إليها أيادي الشركات الكبرى وعمالقة الرياضة. من ناحية أخرى، كانت الملاعب ساحات للآراء السياسية، وتبين السطور أدناه، أمثلة عن خطوط العلاقة بين كرة القدم والصراع الطبقي.

■ تايه الجمعة

الكرة العمالية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا مثالاً جيداً لوجود كرة القدم العمالية. حيث كانت مناجم الفحم في بريطانيا مراكز نشيطة للحركة الشيوعية والعمالية، وكانت الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية المختلفة تحت تأثير هذا النشاط مثل أبرشية دورهام، وكذلك الفرق العمالية الشعبية لكرة القدم في إسكتلندا وويلز ومناطق المناجم الأخرى.

ومن أشهر فرق كرة القدم العمالية التي نظمها الشيوعيون، كان فريق أشينغتون في نورثمبرلاند وفريق مدينة دورهام. في فترة كانت مخاوف الطبقة الحاكمة كبيرة من اتجاه العمال الإنكليز نحو تجربة السوفييتات.

فعمال المناجم الذين نمت حركتهم منذ عام 1825، وخاضوا الإضرابات الكبيرة ضد الرأسماليين خلال 150 عاماً. لكم تكن ذاكرتهم نقابية عمالية فقط، بل تركوا أثراً كبيراً على الرياضة العمالية الشعبية، وخاصة في عشرينات القرن الماضي في حكاية سياسية واجتماعية ورياضية متشابكة في مناجم الفحم.

وهناك عرفت بعض القرى والبلدات باسم موسكو الصغرى، مثل بلدة شوبويل الحمراء ومناجمها. التي كانت واحدة من أكثر المناجم نشاطاً في الرياضة والسياسة والنقابات في الشمال بأكمله. فاللافتات الحمراء، وصور ماركس وإنجلز ولينين وقادة العمال ملأت دوري الدرجة الثالثة لكرة القدم الذي أسسه الشيوعيون في تلك المجتمعات العمالية شمال بريطانيا. كما ساهم لاعبو فريق نورثمبريان / تينيساید على ولادة اللعبة على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

في سجل الحركة العمالية في تينيساید، يسجل التاريخ دور الأيرلنديين. كان جيمس كوثبرت لايرد، زعيم نقابة عمال الخياطة، عضواً مؤسساً في مجلس نقابات نيوكاسل وجيتسهيد عام 1873 وظل رئيساً لمدة 20 عاماً لنقابات تمثل نصف مليون عامل. لعب ليرد دوراً رائداً في إضراب خياطي نيوكاسل عام 1854. فالنقابات العمالية كانت تنتشر كالنار في القش في جميع المهن. وقرر عمال المناجم في نورثمبرلاند ودورهام ألا يتعامل أي من أفرادهم أو عائلاتهم مع أية شركة لا توافق على المطالب الأساسية للخياطين. وكانت كرة القدم لعبة شعبية بين هؤلاء العمال وقادة نقابتهم.

وخلال الإضرابات الكبيرة في المناجم سنة 1926، وسنوات 1984–1985، أقامت الفرق العمالية مبارياتها، ونظم الإضراب ولعبة كرة القدم في وقت واحد. كما عرفت إيطاليا وألمانيا رياضة من هذا النوع أيضاً في القرن العشرين، وارتبط نشوء فرق بأكملها مع الطبقة العاملة وأحزابها السياسية ونقاباتها.

الكرة السياسية في البرازيل

لم ينفصل لاعبو كرة القدم عن النضال السياسي والاجتماعي مثل أسطورة الكرة البرازيلية الشهير سقراط. وبصفته قائد الفريق البرازيلي، فقد كان مديناً لمكانته المرموقة ليس فقط لحذائه الكروي اللافت للنظر والطلقات المدوية على أرض الملعب، ولكن أيضاً لدوره في حشد المقاومة ضد الديكتاتورية العسكرية البرازيلية التي أرهبت شعبها منذ عام 1964. ففي الميدان، كان عبقرياً بموهبته ولمساته المتطورة، وخارج الملعب. كان ناشطاً سياسياً، مهتماً بقضايا شعبه وبلده. اشتهر سقراط بآرائه الصريحة حول كرة القدم ومكانة اللعبة في المجتمع، ظهرت كرة القدم في حياته بالصدفة كما قال. لأنه كان أكثر اهتماماً بالسياسة والظلم الاجتماعي في البلاد. وقال يصف بداية طريقه: تصادف بأنني كنت جيداً في كرة القدم، ومنحني ذلك الدخول إلى بيئة متميزة مختلفة تماماً. فإذا لم يكن لدى الناس القدرة على قول الأشياء، فسأقولها لهم. وبينما كنت لاعب كرة قدم، كانت ساقاي تضخمان صوتي.

كان سقراط يعمل على رواية عن كأس العالم وصف فيها الملاعب باهظة الثمن والبعيدة عن متناول الملايين في الأحياء الفقيرة للمدن الكبرى

كان سقراط يرغب في البداية في ممارسة مهنة الطب، والتي اعتبرها مفيدة بشكل مباشر أكثر للمساعدة في التخفيف من مستويات الفقر وعدم المساواة سيئة السمعة في البلاد. أقنعه والده بأن علاقة حب البرازيل بكرة القدم ستوفر أيضاً منصة لتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والسياسية. بدأ سقراط مسيرته الكروية عام 1978. عندما كان اللاعبون يخضعون لنظام قمعي من الانضباط الجماعي الذي يعكس العقلية الصارمة للمجلس العسكري. وفي عام 1981 جرى تعيين أديسون ألفيس ذي الآراء اليسارية مديراً للنادي الذي يلعب فيه سقراط، وبالإضافة إلى لاعب أسود اسمه فلاديمير، قاد الثلاثة نهجًا جذرياً للنادي واللعبة التي ستُعرف باسم حركة كورينثيانز الديمقراطية. وحاز النادي على شعبية فريدة في قلوب الطبقة العاملة العملاقة في البلاد، والتي منعت النظام العسكري من التدخل في إدارة النادي.

اعتقد سقراط أن عمال الغسيل والتدليك وبواب الملعب يلعبون دوراً مهماً مثل الهجوم وحارس المرمى الاحتياطي. واقترح أن يأخذوا نسبة مئوية من مكافآت الفوز. أصبحت جميع الأمور في كورينثيانز موضوعاً للمناقشات والتصويت والمساءلة. وبدأ نشاطاً ديمقراطياً كان له تأثير شامل على البلد. وفي كل مباراة نهائية. في عام 1982، خرج الفريق إلى أرض الملعب مكتوباً على ظهورهم «أريد التصويت لرئيسي».

سيكون سخيفاً أن نقول إن سقراط كان القوة الدافعة لانتقال البرازيل من الدكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية في منتصف الثمانينيات. لأن الثقة النضالية المتزايدة للطبقة العاملة الضخمة هي العامل الحاسم في تقويض حكم الجنرالات.

كان التقاطع بين كرة القدم والطبقة العاملة مذهلاً في البرازيل، ففي مسيرة عملاقة ضمت مليوني متظاهر 1982. وقف سقراط إلى جانب لولا. وقبل وفاته المفاجئة سنة 2011، كان سقراط يعمل على رواية عن كرة القدم وكأس العالم. وصف فيها الملاعب باهظة الثمن والبعيدة عن متناول الملايين الذين تقطعت بهم السبل في الأحياء الفقيرة للمدن الكبرى.

الكرة الشعبية في سورية

في ذاكرة رياضية لعدة أجيال. عرفت سورية كرة القدم الشعبية، والتي كان دوري الأحياء، أو دوري القرى، تعبيراً حياً لهذا الشكل من الرياضة. فخلال عقود من الزمن، ظهرت في مختلف المناطق السورية فرق شعبية لكرة القدم، عكست سحر ومتعة اللعبة ومكانتها بين الناس. وتوجد عشرات الأمثلة لهذه الفرق في معظم أنحاء سورية.

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار